



بنك القدس
Quds Bank

2014

التقرير
السنوي

نحو التميز
خطى ثابتة

المحتويات

لمحة عامة	5
الرسالة والرؤية والقيم	6
نتائج الأعمال للعام 2014	7
الحاكمية المؤسسية	8
مؤشرات الأداء الرئيسية	10
كلمة رئيس المجلس	18
نبذة تعريفية – رئيس المجلس والاعضاء	20
نبذة تعريفية – الإدارة التنفيذية العليا	26
الخطط المستقبلية والإستراتيجية	32
المنتجات والخدمات المصرفية	36
قطاع الأفراد	38
قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة	38
خدمة الحوالات السريعة «ويسترن يونيون	39
بطاقات ماستركارد	40
حملة التوفير	41
خدمات الخزينة وتداول العملات	41
البنوك المراسلة	43
المؤشرات المالية	44
التفرع والانتشار	46
رأس المال البشري	48
علاقات المساهمين	56
نشاط التداول	61
الحوكمة	64
المسؤولية المجتمعية	74
القوائم المالية	82

بنك القدس
Quds Bank



خطى ثابتة نحو التميز

{ أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين، ويعتبر من أكبر المؤسسات المالية القيادية سريعة النمو، ويطمح دوماً أن يكون في طليعة البنوك الفلسطينية محلياً وإقليمياً وأن يعزز شعاره «بنك الوطن والمواطن» }

بنك القدس هو أحد أكبر البنوك العاملة في فلسطين والاسرع نمواً، وجاء تأسيس البنك في 2 نيسان من العام 1995 ليكون مقره الرئيسي مدينة القدس ومقره المؤقت في مدينة رام الله، وتم اختيار مدينة القدس بصفتها العاصمة الفلسطينية المستقلة، وأختيرت التسمية ترسيخاً لشعار "بنك الوطن والمواطن". ويرتكز عمل البنك على جذب ودائع العملاء على مختلف أنواعها. فضلاً عن وضع حلول تمويلية تستهدف الأفراد والشركات، بالإضافة إلى المشاريع المتوسطة والصغيرة في مختلف القطاعات والمشاركة في دعم الاقتصاد الوطني.

تأسس بنك القدس كشركة مساهمة عامة محدودة، ويمارس نشاطه المصرفي برأس مال حالي يبلغ 50 مليون دولار أمريكي، يدير بنك القدس نشاطه المصرفي من خلال الإدارة الإقليمية العامة ومن خلال سبع وعشرين فرعاً ومكتباً. وخلال عشرين عاماً من الانجاز والتطور، سعى البنك لتوسيع رقعة خدماته وشبكة فروعها في كافة مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. كما حرص على توظيف مصادر الأموال لديه، وذلك للقيام بدور فعال وتمموي لكافة شرائح عملائه.

ويعد بنك القدس أحد أكبر البنوك الوطنية، التي شرعت باستثمار رأس مال فلسطيني للمساهمة في تلبية احتياجات جميع المواطنين. وتنمية العائد على الاستثمار للمساهمين والمساهمة في تنمية ودعم الاقتصاد الوطني، حيث أسست دائرة مستقلة لتنمية أعمال المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحت مسمى "بنك القدس أعمال" عنيت بتلبية الاحتياجات المصرفية المتنامية والمتطورة لهذا القطاع الهام.

الرسالة

نهدف لاستثمار رأس المال الفلسطيني لتنمية وتطوير اقتصاد الوطن، وتقديم حلولاً مصرفياً ذات قيمة للقطاعات المختلفة وتحسين حياة المجتمع. لذا؛ بنك القدس حاضر دوماً لخدمة عملائه وساهر على رعاية مصالحهم.

الرؤية

رؤيتنا تتجه نحو أن نكون بنكاً متميزاً التميّز في تقديم الحلول المصرفية الشاملة والمتطورة من خلال خدمات تلبي تطلعات العملاء وتسير بهم إلى النجاح.

القيم

تطبيق أعلى مستويات الإلتزام المهني وفضل المعايير المصرفية الشفافة والعادلة والإدارة الرشيدة.

◀ نتميز بنظام مالي متوازن وعادل ▶

نتائج الأعمال للعام 2014

تشير نتائج الأعمال على ضوء ما تحقق من نتائج خلال الأعوام 2007-2014، وما خلفته من نجاحات على صعد مختلفة وبما يتوافق مع الواقع الإقتصادي الفلسطيني إلى تحقق إنجازات ضمن ما تم تخطيطه. ومن أبرز الخطوط العريضة لنتائج الأعمال: بقاء النجاحات بكل أشكالها وصورها جزءاً من رؤية حكيمة مثلتها قيادة رشيدة، لم تبخل بتقديم أشكال مختلفة من الدعم لخلق مناخات اقتصادية ومالية مستقرة، فتحت المجال للتركيز على خطط الأعمال الخاصة بها، ومكنتها من تحقيق النمو والإزدهار أيضاً، بالرغم ما يمر به الوطن والعالم من أزمات، فإن بنك القدس كمؤسسة مالية رائدة في فلسطين، ركز على استراتيجية الأعمال، تماشياً مع الواقع الإقتصادي الحالي للمنطقة، كما ركز على خدمة عملائه سواء كانوا أفراد أو شركات ومؤسسات، وبغض النظر عن حجمها، من خلال محفظة متنوعة من الخدمات المصرفية والمنتجات الاستثنائية المصممة خصيصاً لتلبي تطلعات واحتياجات كافة القطاعات، فضلاً عن خطط العمل التي تركز على إدارة أصول البنك من خلال استثمارات برؤية مستقبلية.





الحاكمية المؤسسية

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن صياغة الاستراتيجية العامة للبنك، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحساسة فيما يتعلق بالأعمال الأخرى. ويتألف مجلس الإدارة حالياً من أحد عشر عضواً ممن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم باستقلالية وموضوعية.

ويقرب هذا من الإطار العام لمفهوم الحاكمية المؤسسية وهو المعنى المباشر لأنظمة الضبط والرقابة الداخلية في البنك، حيث يبحث التحكيم المؤسسي في تنظيم عادل للعلاقة التعاقدية ما بين إدارة البنك وكل من المساهمين والأطراف ذوي العلاقة يستند فيها إلى الشفافية والنزاهة، والمسائلة والمسؤولية، والإستقلالية والعدالة، وينطلق من داخل البنك موجهاً أعماله لتلبية إحتياجات كل من المستثمرين وذوي العلاقة من ضمان الاستثمار واستمرارية تعاظم الأرباح ويواكب توقعاتهم في التمثيل العادل لتعاملاتهم مع البنك بعيداً عن التأثير الشخصي لأي جهة ذات نفوذ.

وتقع على عاتق مجلس الإدارة أيضاً المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للبنك وفعاليتته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة والحوكمة



التي تمكن الإدارة التنفيذية من تحقيق أهداف البنك، وتوجد في البنك إجراءات معتمدة ومستمرة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. حيث تنص النظم للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثوق ويمكن التحقق منه للمسؤولية ويطبق على جميع عمليات البنك.

ويوزع الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في البنك مثل مجلس الإدارة، الإدارة التنفيذية، والمساهمين وذوي العلاقة ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون البنك، كما يضع الأهداف والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها وأسس المتابعة لتقييم ومراقبة الأداء.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعات منتظمة (في العادة ست مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمر التي يختص بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون البنك التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة والخطط المالية وقرارها وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في السياسات المالية وهيكلته وتنظيمه وعن تقييم أداء الإدارة التنفيذية.



مؤشرات الأداء الرئيسية



استمر البنك بتحقيق النتائج المميزة
في العام 2014 محققاً بذلك مزيداً من
النمو في المؤشرات المالية الأساسية وفقاً
لرؤيته وخطته الإستراتيجية والتي بدأها خلال
الأعوام السابقة والتي أدت إلى النهوض بالبنك
ليتبوأ المواقع الريادية المصرفية في فلسطين.

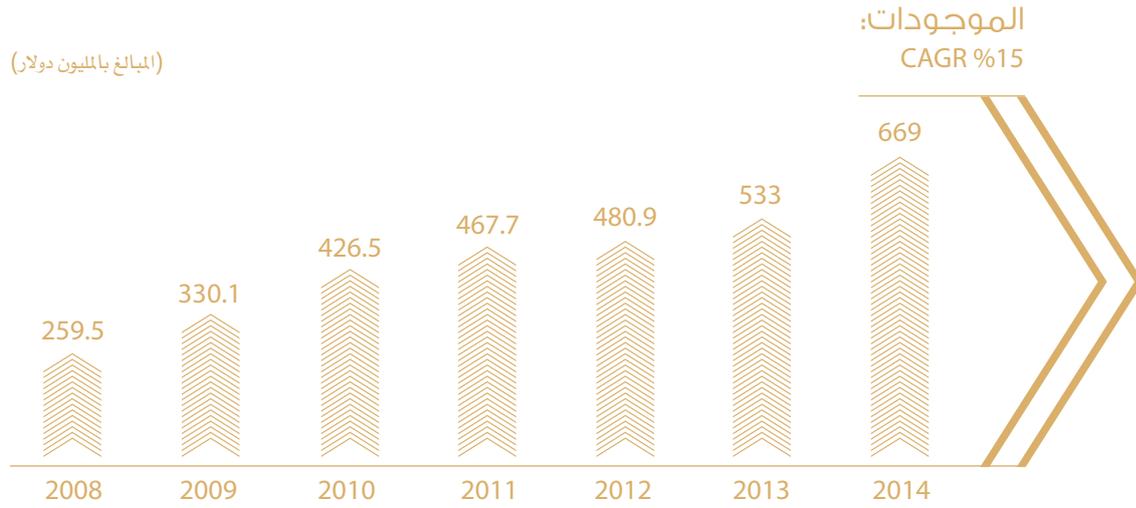
أهم مؤشرات الاداء المالي للبنك

شهدت المؤشرات المالية للبنك خلال العام 2014 تحسناً ملحوظاً بالمقارنة مع السنوات الماضية حيث حافظ البنك على مركزه التنافسي بين البنوك العاملة في فلسطين واستمر في تحقيق معدلات نمو عالية في مختلف نواحي العمل. وفيما يلي ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنك:

بنود المركز المالي

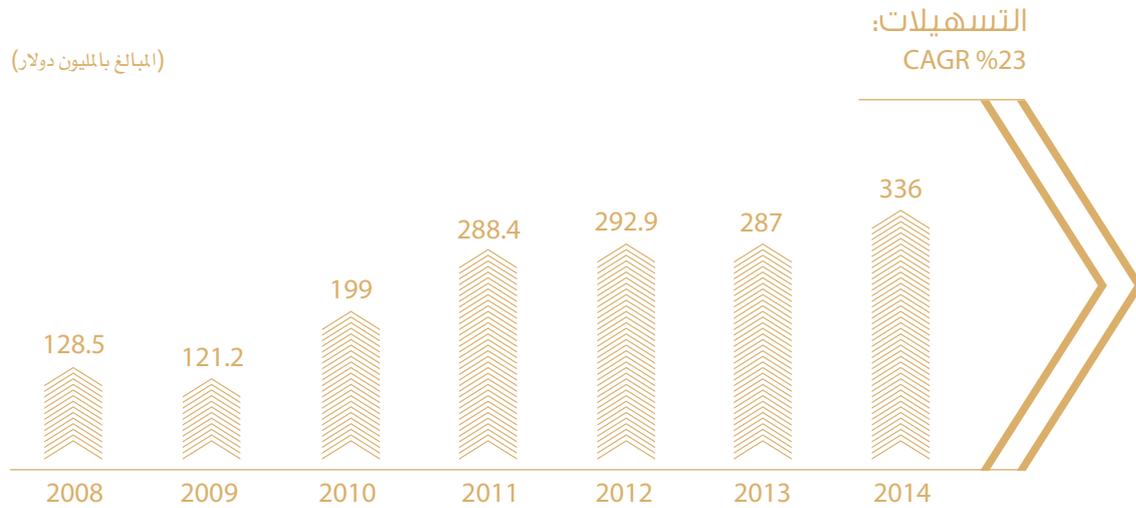
اجمالي الموجودات

بلغ مجموع الميزانية (اجمالي الموجودات) كما في 2014/12/31 حوالي 669 مليون دولار مقابل 533 مليون دولار كما في 2013/12/31 بنمو بلغت قيمته 137 مليون دولار وبنسبة 26%. وبلغ معدل النمو المركب (CAGR) للفترة 2009-2014 حوالي 15%.



محفظة التسهيلات الائتمانية

بلغ صافي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 2014/12/31 حوالي 336 مليون دولار مقابل 287 مليون دولار كما في 2013/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 49 مليون دولار وبنسبة 17%. في حين بلغ معدل النمو المركب لصافي التسهيلات الائتمانية المباشرة للفترة 2009 - 2014 حوالي 23%.



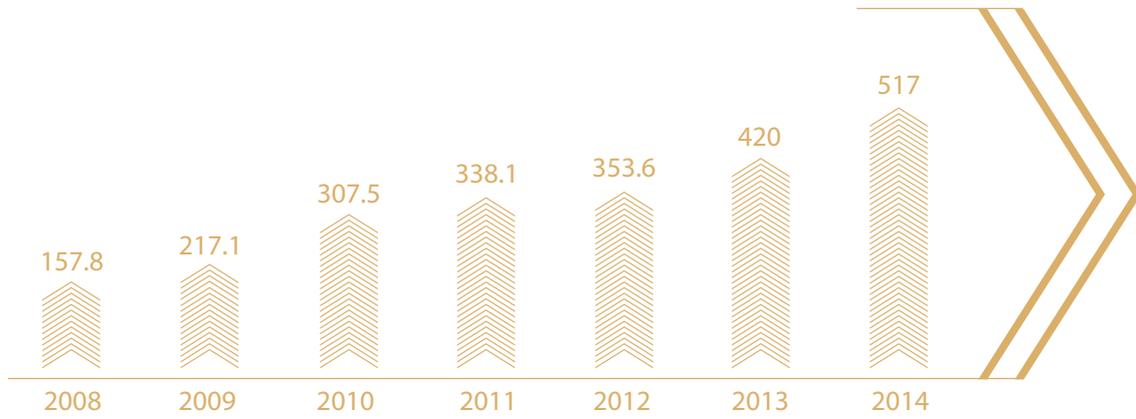
ودائع العملاء والتأمينات النقدية

بلغ إجمالي ودائع العملاء كما في 2014/12/31 حوالي 517 مليون دولار مقابل 420 مليون دولار كما في 2013/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 97 مليون دولار وبنسبة 23%. وقد بلغ معدل النمو المركب للفترة 2009 – 2014 حوالي 19%.

الودائع والتأمينات النقدية:

CAGR %19

(المبالغ بالمليون دولار)

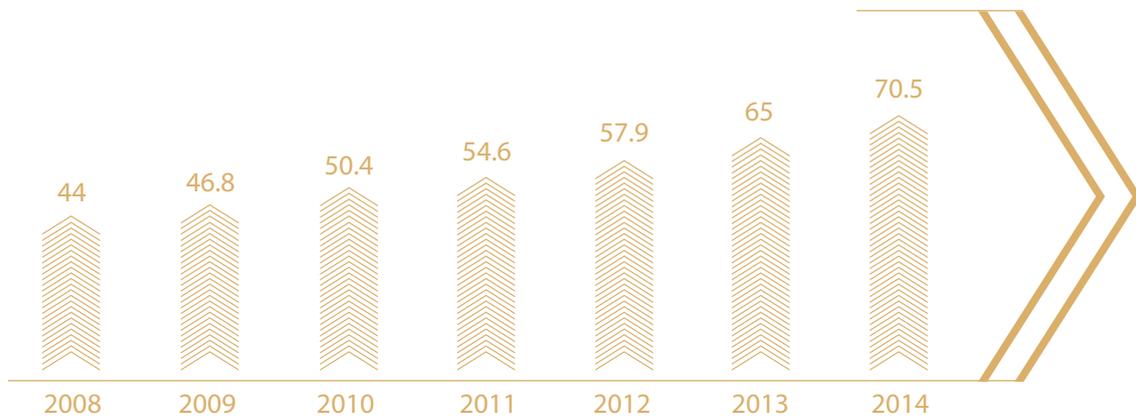


صافي حقوق المساهمين

بلغ صافي حقوق المساهمين كما في 2014/12/31 حوالي 70.5 مليون دولار مقابل 65 مليون دولار كما في 2013/12/31 بنمو بلغت قيمته حوالي 5 مليون دولار وبنسبة 8%. كما بلغ معدل العائد على حقوق الملكية لعام 2014 حوالي 11% مقابل 8% لعام 2013، وبلغ معدل العائد للسهم الواحد حوالي 14.5% لعام 2014 مقابل 9.5% لعام 2013 بنمو بلغ حوالي 53%.

صافي حقوق الملكية:

(المبالغ بالمليون دولار)

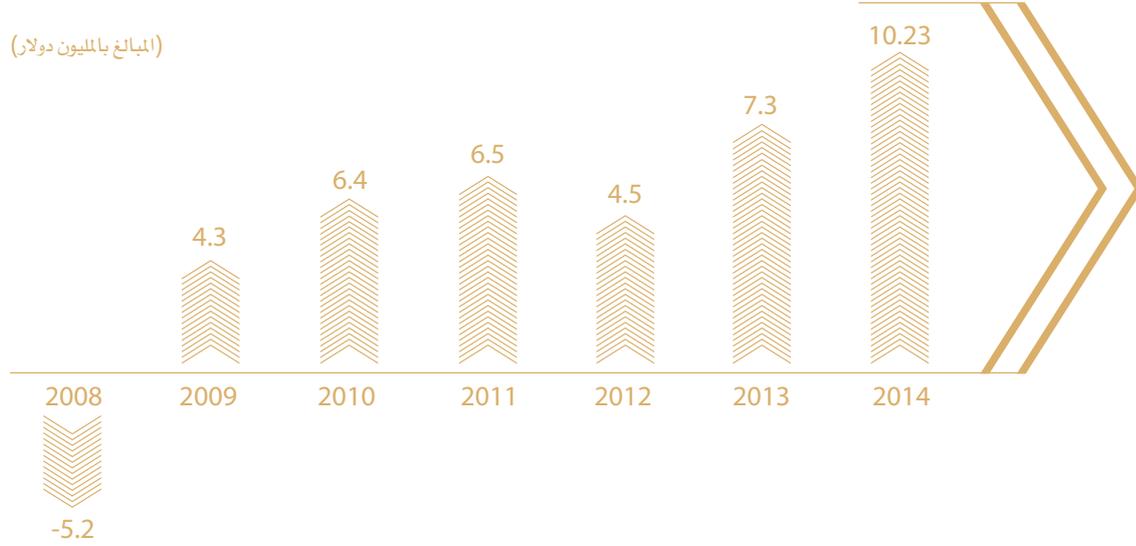


بنود قائمة الدخل

صافي الربح قبل الضرائب

بلغ صافي الربح قبل الضرائب للعام 2014 حوالي 10.23 مليون دولار مقابل 7.3 مليون دولار للعام 2013 بنمو بلغت قيمته حوالي 3 مليون دولار ونسبة 40% وشهد معيار الكفاءة في البنك تحسناً ملحوظاً كما في 2014/12/31 حيث بلغت نسبة إجمالي المصاريف الى إجمالي الإيرادات حوالي 69% مقابل 73% كما في 2013/12/31.

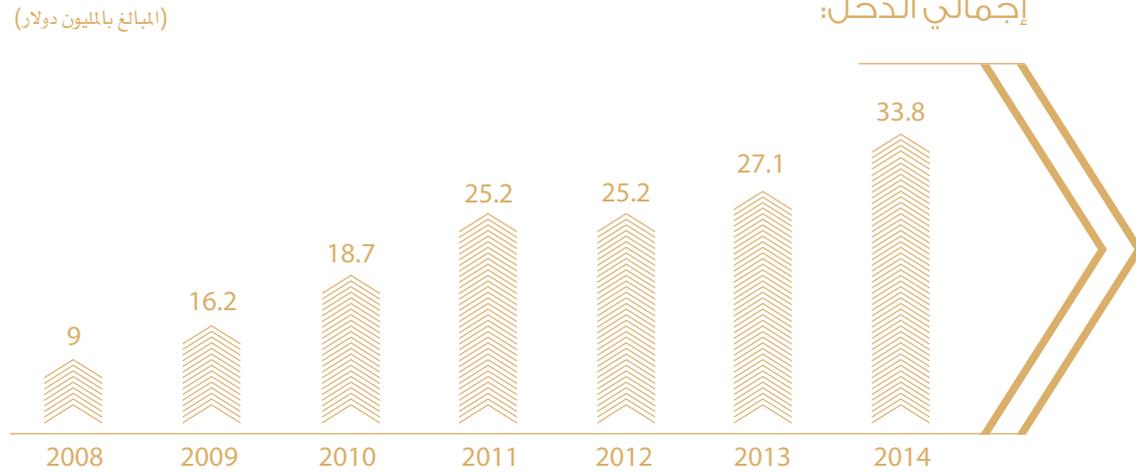
صافي الربح قبل الضرائب:



إجمالي الدخل

بلغ إجمالي الدخل للعام 2014 حوالي 33.8 مليون دولار مقابل 27.1 مليون دولار للعام 2013 بنمو بلغت قيمته حوالي 5.4 مليون دولار ونسبة 25%.

إجمالي الدخل:



معدل النمو المركب CAGR	النمو عن العام الماضي	بيانات تاريخية (المبالغ بالمليون دولار)						البيان
		2014	2013	2012	2011	2010	2009	
%15	%26	669	533	481	468	427	330	اجمالي الموجودات
%23	%17	336	287	293	288	199	121	صافي التسهيلات الائتمانية
%41	%52	32	21	8	8	8	6	الاستثمارات المالية
%19	%23	517	420	354	338	308	217	مجموع ودائع العملاء
%8	%8	70	65	58	55	50	47	صافي حقوق الملكية
%17	%18	27	23	21	21	15	13	صافي الفوائد والعمولات
%15	%20	33	27	25	25	19	16	اجمالي الدخل
%13	%13	22	20	19	21	12	12	اجمالي المصاريف
%22	%53	7.2	4.7	4.6	3.3	4.4	2.7	صافي الربح بعد الضرائب
		%1.20	%0.94	%0.97	%0.74	%1.16	%0.91	معدل العائد على الموجودات
		%10.72	%7.71	%8.14	%6.29	%9.06	%5.91	معدل العائد على صافي حقوق الملكية
		%14.46	%9.48	%9.16	%6.60	%8.80	%5.36	معدل العائد على رأس المال المدفوع
		%16.98	%23.71	%22.22	%21.98	%23.13	%25.79	معدل كفاية رأس المال
		%68.60	%73.16	%74.07	%81.98	%66.02	%73.61	معييار الكفاءة



أعضاء
مجلس الإدارة



يشرف على أعمال البنك مجلس إدارة
يتألف من أحد عشر عضواً من ذوي
الكفاءة ويتمتعون بالخبرات والمؤهلات،
ويمارسون فرادى ومجتمعين صلاحياتهم
باستقلالية وموضوعية.

كلمة
رئيس مجلس الإدارة
أكرم عبد اللطيف جراب



أعزائي المساهمين،

يُطيب لي باسمي وباسم أعضاء مجلس الإدارة أن أرحب بكم أجمل ترحيب في تقريرنا السنوي للعام 2014 والذي يلخص نتاج أعمال البنك حتى 2014/12/31. وقد تم إعداده وفقاً لمتطلبات الشفافية والثقة ومُلتزماً بقواعد الحوكمة، ويشمل إنجازاتنا خلال العام الفائت، بالإضافة إلى ميزانية البنك، وبيان الدخل، والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين، عدا عن آخر التطورات على صعيد نمو وتطور أعمال البنك. لقد شكّل العام المنصرم علامة فارقة في مسيرة بنك القدس فهو يحتفل بذكرى مرور عشرين عاماً على تأسيسه بخطف ثابتة ومكانة متميزة في القطاع المصرفي الفلسطيني. حيث تابع البنك بثقة تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، والتي تهدف إلى تحقيق نمو مضطرد وتطوير إجراءات عمل البنك المختلفة. وتحققت هذه المؤشرات جرّاء إتمام العمل على الخطة الطموحة التي طبقتها إدارة البنك العليا، ترجمة لبنود الموازنة التقديرية للعام الحالي والمقرّة من مجلس الإدارة، والتي بُنيت على أسس علمية وواقعية أخذت بعين الاعتبار ضرورة تحقيق معدلات نمو مرتفعة وطموحة.

وحقق البنك نمواً في إجمالي ودائع وتأمينات العملاء بمبلغ 97 مليون دولار خلال العام 2014 وبنسبة نمو بلغت 23%، حيث وصل مجموع الودائع والتأمينات إلى 517 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة بمبلغ 420 مليون دولار في نهاية عام 2013، كما استطاع البنك تحقيق نمواً في مركزه المالي خلال العام 2014 بقيمة 137 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 26%، حيث وصل مجموع الموجودات إلى 669 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة بمبلغ 533 مليون دولار في نهاية عام 2013. فقد نمت الأرباح قبل الضريبة بشكل ملحوظ، وبنسبة نمو بلغت 40%، أي ما قيمته 2.95 مليون دولار. حيث بلغت الأرباح قبل الضريبة خلال عام 2014 ما قيمته 10.2 مليون دولار مقارنة بمبلغ 7.3 مليون دولار خلال عام 2013. ونما صافي الربح بقيمة 2.5 مليون دولار، وبنسبة 53% مقارنة مع عام 2013. وبذلك نمت حقوق الملكية بقيمة 5.6 مليون دولار، وبنسبة نمو 9.5% لتصل إلى 70.5 مليون دولار في نهاية عام 2014 مقارنة بمبلغ 65 مليون دولار نهاية عام 2013.

لقد صاحب نمو الأداء هذا تحسُّن في جودة المحفظة ومؤشرات السلامة العامة للبنك، فقد انخفضت نسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة إلى 2.6% في العام 2014 مقارنة بنسبة 4% في العام 2013، وهذا بفعل السياسة الإئتمانية الحصيفة التي تمثلت بالتركيز على القطاعات الواعدة والمستدامة من حيث الأداء، النمو، والنتائج المحققة. إضافة إلى هذا التركيز على توسيع قاعدة العملاء، والسعي لتكريس التقدم والعمل المتوازن لكل من الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الكبيرة الجيدة، مع إيلاء المخاطر والعوامل المتداخلة الأخرى - خارجية كانت أم داخلية- بكافة أنواعها أهمية خاصة فيما يتعلق بطريقة تعامل البنك مع ذلك التوجه. وتدل المؤشرات المذكورة آنفاً على سلامة إستراتيجية البنك في النمو وصلابة قاعدته المالية والإئتمانية، وقدرته على مواجهة كافة التحديات والصعاب، وذلك من خلال استكمال تطبيق الحوكمة والتطوير الحاصل على دائرتي الامتثال والمخاطر، لترتقي إلى أفضل المعايير والمستويات واستقدام كل ما يُمكن هذه الدوائر من إتمام عملها على أكمل وجه وفقاً لرؤية وتوجه مجلس الإدارة.

وفي ظل البيئة التنافسية التي يشهدها السوق المصرفي الفلسطيني؛ عملت إدارة البنك على تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية، والمنتجات المصرفية الخاصة بالأفراد والشركات، فضلاً عن نشاطات الاستثمار وإدارة الخزينة، وذلك تبعاً لأحدث التقنيات العصرية في الصناعة المصرفية المتقدمة. لذا وضع البنك غايته الأولى إرضاء وتلبية إحتياجات عملائه تماشياً مع تطورات الأسواق الجديدة وفق أفضل المعايير. واستمر تركيزنا على التوسع في مجال تمويل الأفراد، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تطبيقاً لأفضل السياسات المصرفية، ولخدمة قطاعات أوسع من العملاء بصورة متخصصة، وتحقيق العوائد المطلوبة، بالإضافة إلى الحد من التركزات الإئتمانية، مما يُشكّل قاعدة قوية للمحفظة الإئتمانية والخدمات المصرفية المتنوعة الأخرى في المستقبل أيضاً.

وفي سياق ضبط مخاطر العمليات من خلال رؤية إستراتيجية مصرفية، اشتملت خطة مجلس الإدارة على مجموعة من المفاهيم الإدارية الحديثة، التي ترمي إلى تحويل الوحدات المختلفة للبنك من دوائر منفردة مستقلة إلى نظام عمليات مركزي متكامل. ويتضح هذا في عدة مجالات منها: تنفيذ وضبط التسهيلات والعمليات المصرفية المركزية، ليعمل البنك بأليات دقيقة تكفل تحقيق أهدافه السنوية المرجوة أولاً، وثانياً تعزيز مبدأ الرقابة الشائئية بشكل مدروس وممنهج كي يتم تتقيح وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

وتباعاً؛ ينتهج مجلس الإدارة الخطة المدروسة لتطوير كافة أعمال البنك سواء بافتتاح المزيد من الفروع الجديدة في مناطق حيوية ومناسبة. وقد وصل عدد الفروع والمكاتب في نهاية عام 2014 إلى 27 فرعاً ومكتباً، وسيفتتح البنك خلال العام القادم فروعاً ومكاتب أخرى مثل مدينتي جباليا ورفح في قطاع غزة وقبلان وجماعين في الضفة الغربية، لتصبح عدد الفروع والمكاتب خلال النصف الأول من العام (31) 2015 فرع ومكتب، كما تم توسيع شبكة أجهزة الصراف الآلي لتغطية مناطق أكثر سعياً لتمكين العملاء إجراء معاملاتهم البنكية بفاعلية وأمان في كافة المناطق، حيث أصبح عدد الصرافات الآلية 55 صراف.

أما على صعيد المنتجات والخدمات المصرفية؛ فقد دأب البنك على تقديم وتطوير كافة الخدمات والمنتجات المصرفية الشاملة والمنافسة وأثبت نجاحه في هذه المجال. حيث أطلق البنك خلال عام 2014 حزمة قروض الأفراد: إيدنا بإيدك .. لنسهل حياتك» والتي تشمل تقديم تسهيلات مميزة وفق شروط ميسرة. كما تم تحديث مراكز تنمية الأعمال «بنك القدس أعمال» لتغطي كافة مناطق فلسطين، والتي تختص بخدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة (SMEs) والشركات بناء على أحدث السياسات والممارسات المصرفية، مما كان له الأثر الإيجابي في رفع جودة تلك الخدمات، والعمل على تلبية طلبات العملاء بكل فعالية وأصالة عالية، وكذلك رفع نوعية المحفظة الإئتمانية للبنك. كما تم إطلاق البطاقات الإئتمانية (MasterCard) بحلتها الجديدة ومزاياها العديدة لتلبي احتياجات العملاء المتنامية. ووسّع البنك شبكة وكلائه الفرعيين لخدمة تحويل الأموال ويسرّتن يونيون لتغطي معظم أنحاء فلسطين. كما وبرز نجاح بنك القدس في حسابات التوفير، حيث أطلق البنك في العام 2014 حملة «توفيرنا صح» لجوائز حسابات التوفير، والتي كانت من اضخم حملات الجوائز المصرفية في فلسطين. ومن تطلعات البنك الحالية والمستقبلية، المواظبة على سياسة التطوير البشري، والتي لا تزال على رأس أولوياتنا، لما لها من أهمية عظيمة. حيث أن تدريب وتطوير ورفع كفاءة الكادر البشري للبنك يُلائم المسؤوليات الجسام للبنك. وهذا الدور يأتي من أجل إرتقاء البنك بدوره التنموي من خلال خلق فرص عمل وتوظيف العناصر الشابة ذات الكفاءة العالية.

وفي مجال المسؤولية المجتمعية، فقد كان عام 2014 عاماً حافلاً بالمبادرات والإنجازات لدعم الأنشطة الوطنية والاجتماعية. فخلال العام الماضي؛ تم توفير الدعم والتبرع للعديد من المراكز الصحية والتعليمية، والمؤسسات الثقافية والفنية، بالإضافة إلى الجمعيات الإنسانية والرياضية والبيئية والاجتماعية. فاستمد البنك دوره ومكانته من كونه عنصراً فاعلاً في المجتمع، وأن ذلك مستمد من رسالة البنك الفاعلة على صعيد المسؤولية المجتمعية بمختلف أنواعها.

الإخوة المساهمين،

أكرر شكرى وتقديرى على تشريفكم لنا وثقتكم الغالية يف مؤسستكم العريقة (بنك القدس) واغتنم هذه المناسبة لأتقدم بخالص الشكر لأعضاء مجلس الإدارة على جهودهم المثمرة وإلى الإدارة العليا للبنك، وكافة موظفي البنك على تقانهم وإخلاصهم مما مكن البنك من تسويق هذه النتائج، كما وأشكر السادة سلطة النقد الفلسطينية على تعاونهم ودعمهم للقطاع المصرفي بما أسهم في المحافظة على سلامته واستقراره، والشكر الموصول لكافة عملائنا الكرام الذين هم أساس جناحنا وتميزنا .

والله وليّ التوفيق

أكرم عبد اللطيف حجاب

- رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس اللجنة التنفيذية لبنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للعلوم والثقافة - جامعة قاسيون-سوريا.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة شركة دار الدواء - الأردن.
- مساهم رئيسي في الشركة العربية للفنادق - فندق الموفينبيك.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة شركة القدس العقارية.
- رئيس مجلس إدارة ومالك شركة Cometa Scientific بريطانيا.
- رئيس مجلس إدارة ومالك Cumberland Health Care Ltd Nottingham - بريطانيا.
- مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة الكرمل - الأردن.
- مساهم رئيسي وعضو مجلس إدارة في منتج سن داي - البحر الميت - الأردن.



أكرم عبد اللطيف جراب

ماجستير إدارة أعمال
جامعة درهم - بريطانيا

- نائب رئيس مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة شركة دار الدواء.
- رئيس هيئة مديري في الشركة العربية الإستشارية للصناعات الدوائية.
- عضو مجلس إدارة في البنك الإستثماري.
- رئيس مجلس إدارة شركة دار الغذاء.



عبد الرحيم نزار جردانة

بكالوريوس صيدلة
جامعة مينا سوتا

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس الإدارة في صندوق التنمية الفلسطيني .
- عضو مجلس إدارة في المؤسسة المصرفية الفلسطينية.
- عضو مجلس إدارة في شركة كهرباء فلسطين.
- عضو لجنة تنفيذية في هيئة المعمارين العرب.
- عضو هيئة عامة في صندوق الإستثمار الفلسطيني.
- عضو مجلس إدارة في المعهد الاسباني الفلسطيني للتدريب العالي.
- عضو مجلس إدارة في لجنة قروض الإسكان "سكن".
- ممثل مؤسسة أولف بالم الاسبانية في فلسطين.



عاهد فائق بسيسو

بكالوريوس هندسة معمارية
جامعة القاهرة

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- الرئيس التنفيذي - شركة سند للصناعات الإنشائية.
- رئيس مجلس الإدارة - نادي تراسي فتنس الصحي.
- عضو مجلس الإدارة - مجموعة عمار العقارية.
- رئيس مجلس الإدارة - فندق جراند بارك.



لؤي بشارة قواس

(ممثلاً عن صندوق الإستثمار الفلسطيني)
بكالوريوس محاسبة
جامعة بيت لحم

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- رئيس مجلس إدارة مجموعة الكونكوردي للإنشاء ذ.م.م.
- عضو مجلس إدارة بنك الجزيرة - السودان.
- عضو مجلس إدارة بنك مدمجة معلومات البناء.
- رئيس اتحاد مقاولي الدول الإسلامية سابقاً.
- رئيس مجلس إدارة شركة الضامنون العرب سابقاً.
- عضو اتحاد المقاولين الأردنيين سابقاً.



د. حامد عبد الغني جبر

دكتوراه هندسة كهربائية

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- عضو مجلس إدارة والرئيس التنفيذي للشركة المتحدة للأوراق المالية.
- مساهم وعضو مجلس إدارة في مجموعة شركات المسروحي.
- عضو في عدد من الجمعيات الخيرية والمبادرات المجتمعية.
- عضو في منتدى سيدات الأعمال.



رنا محمد مسروحي

ماجستير إدارة أعمال
بيرزيت

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مدير عام شركة القدس العقارية ونائب رئيس مجلس الإدارة.



وليد نجيب الأحمد

بكالوريوس هندسة كهربائية

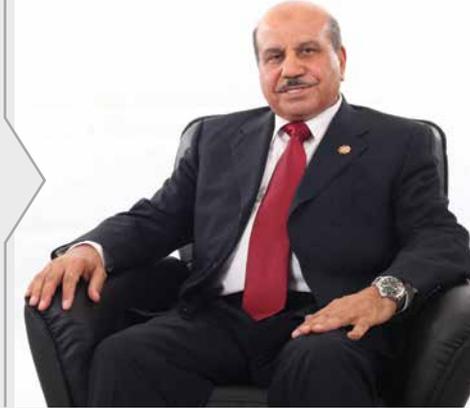
- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- المدير العام للبنك الإستثماري.
- محاسب عام معتمد-الولايات المتحدة.



منتصر عزت أبو دواس

(ممثلاً عن البنك الإستثماري)
بكالوريوس محاسبة وإدارة مالية
جامعة باكنجهام

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مالك ورئيس مجلس إدارة مصنع للشاي في سيرلانكا.
- مالك شركة لتصدير الشاي في سيرلانكا.
- شريك في شركة الكمال للملاحة والتخليص في كل من الكويت والأردن وفلسطين.
- عضو مجلس إدارة في الاتحاد العربي لمصدري البضائع واللوجستيات.
- عضو مجلس أمناء جامعة قاسيون - سوريا.



صالح جبر احمد

بكالوريوس محاسبة

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مدير عام القسم الطبي في مجموعة شركة الكرمل- الأردن.
- عضو مجلس إدارة في شركة دار الدواء.



دريد أكرم جراب

ماجستير إدارة أعمال
جامعة درهم- بريطانيا

- عضو مجلس إدارة بنك القدس.
- مستشار تحكيم دولي (جامعة عين شمس - مصر).
- نائب رئيس شركة جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة.
- نائب رئيس شركة اليازجي للصرافة والعقارات.
- عضو الهيئة الدولية للمحكمين العرب.
- عضو اتحاد جمعيات رجال الأعمال الفلسطينية.
- عضو غرفة تجارة وصناعة - غزة.
- عضو جمعية رجال الأعمال الفلسطينية - غزة.



بدوي معين اليازجي

ممثلاً عن السادة شركة جميرا للاستثمار العقاري
والتجارة العامة
هندسة الكترونيات



الإدارة التنفيذية



يتولى إدارة البنك مجموعة مميزة
من أصحاب الكفاءات والحاصلين على
الشهادات العلمية والذين يمتلكون العديد
من المهارات والطاقت المصرفية المميزة.

الإدارة التنفيذية



السيد سميح صبيح

المدير العام
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية



السيد مصطفى أبو زيد

المدير التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد
بكالوريوس محاسبة
جامعة النجاح الوطنية



السيد زيد الجلاد

نائب المدير العام
بكالوريوس علوم مالية ومصرفية
جامعة عمان الأهلية



السيد محمد سلمان

المدير التنفيذي للرقابة المالية
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية



السيد منذر عودة

المدير التنفيذي لشؤون الائتمان
ماجستير علوم إدارية تخصص محاسبة
الجامعة الاردنية



السيد شكري كراز

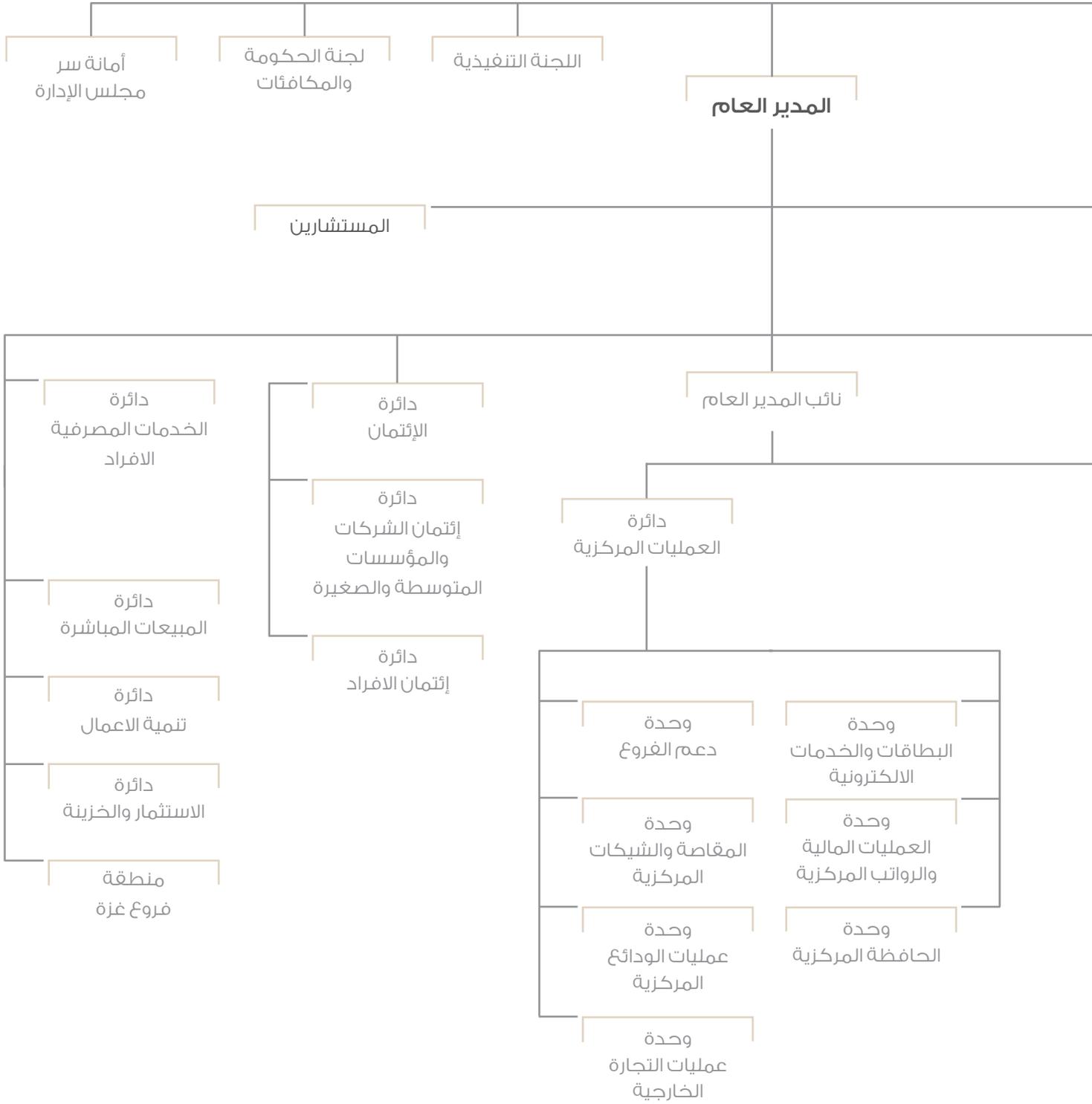
المدير التنفيذي لمنطقة قطاع غزة
ماجستير إدارة الاعمال
الجامعة الإسلامية، غزة



السيد رائد نجيب

المدير التنفيذي للعمليات المصرفية
ماجستير إدارة الاعمال
جامعة النجاح الوطنية

مجلس الإدارة





الخطط المستقبلية
والإستراتيجية



بنيت الخطط المستقبلية والإستراتيجية
العامّة للبنك على عدة محاور أساسية،
وعلى خطط وبرامج عمل للوصول إلى
الأهداف المتمثلة بتحقيق النمو والملائمة
المالية والكفاءة التشغيلية والقدرة التنافسية
والربحية

رفع كفاءة إدارة الموجودات والمطلوبات والكفاءة المؤسسية

سيقوم البنك بتطبيق عدد من الأنظمة الداخلية والآلية التي ستمكّنه من تحسين الأداء وتطوير فهم أفضل لكفاءة استخدام الأموال في مختلف بنود الموجودات، بالإضافة إلى تحسين مستوى إدارة مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفوائد لأفضل مستوى. وسيتم ذلك من خلال تطبيق أفضل الأنظمة الآلية لتكون جاهزة للعمل في العام 2015.

نتائج الأعمال المتوقعة

إن توجهات إدارة البنك لعام 2015 تسعى نحو تحقيق رؤية البنك المستقبلية في تطوير مستوى الخدمات والمنتجات المصرفية المقدمة للعملاء، ورفع الحصة السوقية، بالتركيز على قطاع الأفراد والشركات ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والإستمرار في إدارة مصادر الأموال وإستخداماتها بالشكل الأمثل والأكفأ بهدف تعظيم هامش الربح مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة المخاطر.

خدمات المشاريع الصغيرة والمتوسطة

سيقوم البنك بتطوير الخدمات المقدمة من قبله لهذا القطاع انطلاقاً من إيمانه بالأهمية الكبيرة التي يلعبها في النمو الاقتصادي، حيث سيتم تطوير مجموعة جديدة من المنتجات التي تتناسب مع احتياجات الشركات العاملة في هذا القطاع من خلال الاستفادة من الدراسات القطاعية المتخصصة والبرامج المتخصصة في تمويل وضمان المنتجات الائتمانية.

خدمات الأفراد

يعمل البنك على تطوير حزمة من المنتجات الجديدة لعملاء هذا القطاع والتي ستلبي كامل احتياجاتهم البنكية المختلفة. حيث سيتم تطوير البطاقات الائتمانية بإضافة خدمات وميزات جديدة، وسيتم إطلاق برامج حسابات التوفير والودائع وما يرتبط بها من ميزات. وسيتم تطوير قروض الإسكان وقروض السيارات والبرامج الاستثمارية.

خدمات الشركات

سيستمر البنك بتزويد قاعدة عملائه المستهدفين والحاليين من الشركات بمستوى عالي من الخدمات المصرفية المتميزة التي سيتم دعمها خلال العام القادم بخدمات إضافية جاري العمل على تطويرها وسيتم طرحها للعملاء خلال العام القادم. لتعزيز موقعه التنافسي وزيادة حصته السوقية واستقطاب عملاء جدد.



المنتجات والخدمات المصرفية المبتكرة

يعمل البنك على تطوير منتجاته
وخدماته لتتماشى مع إحتياجات
العملاء على مختلف شرائحهم بالإضافة
إلى تعميق متانة البنك مالياً والتركيز على
النمو ومتابعة التطورات المصرفية.



تقوم سياسة البنك في تطوير واستحداث المنتجات والخدمات الجديدة على أساس الدراسات العلمية المبنية على المعلومات والبيانات الأولية والثانوية من خلال تحليلها بشكل كمي ونوعي، مما يساعد البنك على تطوير منتجاته وخدماته، وبما يتناسب ومتطلبات العميل الآتية والمستقبلية، حيث تميزت هذه المنتجات والخدمات بالابتكار والتطور، ذات قيمة بعيدة المدى مع التأكيد على كونها ذات ربحية مناسبة.

خدمات الأفراد:

يوفر قسم الخدمات المصرفية للأفراد مجموعة من الحلول المصرفية الشاملة التي تلبى كافة احتياجات ومتطلبات العملاء، وتشكل العلاقة مع العملاء (الأفراد) نقطة محورية يحرص فيها البنك على تقديم النصح والإرشاد الذي يهتم العملاء بجميع الأمور المالية التي تشتمل على مخططات دراسية، لشراء شقة سكنية أو سيارة، أو حتى الذهاب في رحلة سياحية. هذا بالإضافة إلى خدمات الإيداع والتخطيط المالي السليم المتمثل في حسابات التوفير وودائع تحت الطلب وغيرها من الأدوات التي تعنى بالحاجات الحالية والمستقبلية. أما على صعيد التسهيلات الإئتمانية فقد أدت السياسة دائمة التطور في برنامج منح قروض الأفراد إلى نمو التسهيلات الخاصة بهم خلال العام 2014.

خدمات قروض الأفراد «إيدنا بإيدك.. لنسهل حياتك»

أما فيما يتعلق بالمنتجات الإئتمانية المباشرة الأخرى فقد أطلق البنك رزمة قروض الأفراد المتخصصة (قروض العسكريين والمدنيين وموظفي البنوك والاكاديميين وموظفي القطاع العام). وذلك بسقف عالية تصل إلى 100,000 دولار وفائدة منافسة وفترة سداد مريحة تصل إلى 12 عام، هذا بالإضافة إلى مجموعة واسعة من المزايا. هذا وسيعمل البنك على اطلاق منتجات ائتمانية للأفراد والشركات على حد سواء، والتي تستهدف القطاعات غير المستهدفة حالياً كالمرأة والطفل والتعليم وقروض المشاريع المتوسطة والصغيرة المتخصصة (SMEs).

خدمات الشركات

حقق بنك القدس نموا ملحوظا في حجم التسهيلات الممنوحة للشركات الكبرى بقطاعاتها المتنوعة ممن يتمتعون بمركز مالي قوي ومصادر سداد سليمة، وبما يضمن الحد الأدنى من المخاطر ويحقق عوائد مقبولة للبنك ويتوافق والسياسة الإئتمانية والنقدية الأمر الذي انعكس على تنامي حضور البنك بالسوق المصري الفلسطيني بحصة تعتبر قيادية وواعدة على اختلاف وتنوع الخدمات المقدمة. هذا بالإضافة إلى الخدمات المتنوعة الأخرى التي تقدم للشركات من خدمات تجارية من خلال دائرة التجارة الدولية من اعتمادات أو غيرها أو خدمات التخطيط المالي ذات العلاقة.

خدمات المنشآت المتوسطة والصغيرة SMEs

في ضوء نمو وتطور الإحتياجات المصرفية لقطاع الأعمال في فلسطين، واصلت دائرة "بنك القدس أعمال" دورها الريادي في تقديم خدماتها المتنوعة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث استمرت الدائرة في تنمية وتطوير سلة الخدمات المقدمة بما يضمن استيعاب كافة النشاطات المتعلقة بهذا القطاع سواء على صعيد توظيف الأموال أو استخداماتها، وذلك من خلال تقديم حزمة من الخدمات التي تستهدف كافة القطاعات الاقتصادية والزراعية والسياحية والصناعية والخدماتية. وذلك للحصول على الحصة الطبيعية في السوق الفلسطيني. وتعنى هذه المراكز المنتشرة في كافة المحافظات الكبرى، بتلبية الإحتياجات المصرفية المتنامية والمتطورة لهذا القطاع الهام. فبالإضافة إلى تعظيم مصادر

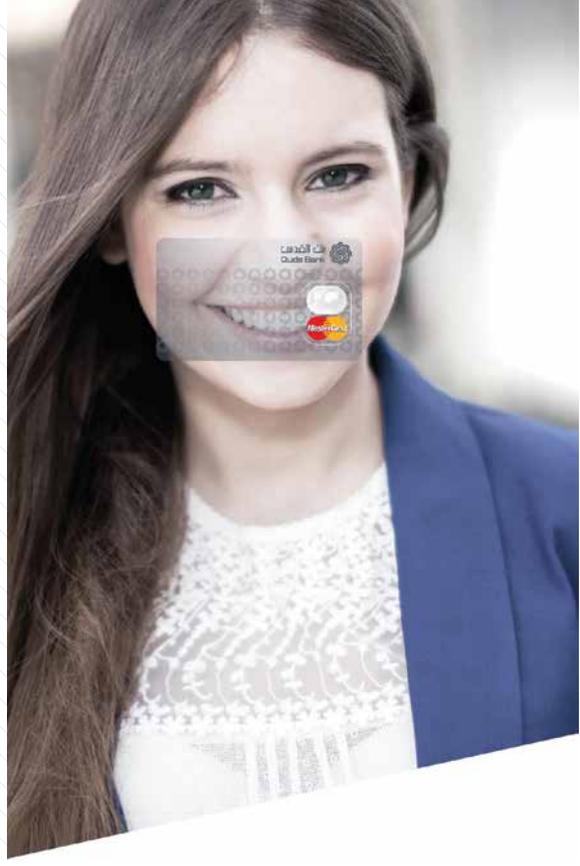
- الإيراد، تهدف دائرة "بنك القدس أعمال" الى تنويع تلك المصادر مع تخفيف تركيزات المخاطر المتأتية من العمل مع قطاع معين. ويقوم مفهوم "بنك القدس أعمال" على تقديم باقة من الخدمات المصرفية في بيئة متطورة تتسم بالتميز والتفرد وفق المعايير التالية:
- وجود طاقم ذو خبرة وكفاءة مميزة مكرس لخدمة هذا القطاع وتلبية احتياجاته. وهو مفهوم جديد لمبدأ إدارة العلاقة مع قطاع الأعمال في فلسطين، حيث أن التفرد بخدمة هذا القطاع هو امتداد لإستراتيجية البنك في الإبداع والتخصص وتنفيذ الإمكانيات لإنشاء علاقة مربحة وذات قيمة لكافة الأطراف.
 - اعتماد مبدأ إدارة العلاقة (Relationship Management) مع العملاء من حيث وجود علاقة تخصصيه لإدارة هذه العلاقة.
 - إعادة تأهيل 6 مراكز متخصصة تعنى بتسمية الأعمال بحيث تكون مدروسة التوزيع لتغطي الأماكن ذات التركيز وتكون أقرب لقطاع الأعمال حيثما تواجد وأينما كانت هنالك الحاجة إليها في شقي الوطن.
 - تقديم الإستشارات المهنية المتخصصة لمساعدة قطاع الأعمال على إدارة نشاطات المنشآت المختلفة بمهنية وكفاءة عالية.



الحوالات السريعة WESTERN UNION

واصل بنك القدس خلال العام 2014 توسيع شبكة وكلائه لخدمة الحوالات السريعة Western Union كوكيل رئيسي Super-agent، حيث وصل عدد وكلائه الفرعيين إلى 14 موزعين في كافة أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. وذلك لتلبية احتياجات الشعب الفلسطيني فيما يتعلق بإرسال الأموال وتلقيها، وسعي البنك إلى تطوير آليات العمل وتحسينها في مجال الحوالات السريعة وفق أفضل الممارسات العالمية المعمول بها في تقديم خدمة تحويل الأموال ويسترن يونيون. ضمن ذلك البنك الحلول المتميزة والمتوافقة مع الممارسات العالمية ومتطلبات الامتثال لتحويل الأموال وزيادة عدد الخدمات المصرفية لديه، وسيتم توسيع شبكة الوكلاء الفرعيين لتشمل مدن إضافية في كافة مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2015.





MasterCard بنك القدس

أطلق البنك خلال العام 2014 بطاقات MasterCard بنك القدس بحلتها الجديدة، وبحزمة تضم البطاقات (البلاتينية، الذهبية، الفضية) تحت شعار «قيمة تفرح الجميع»، لتمنح مستخدميها مستوى جديد وقيمة مضافة، وتناسب نمط حياتهم ليتمتعوا بأعلى معايير الرفاهية والشغف عبر المزايا التالية: خدمة بطاقة ممر الأولوية (Priority Pass) في أكثر من 600 صالة انتظار مطارات مميزة حول العالم، وخصها بمجموعة متكاملة من عروض (Priceless Arabia) تؤهل لخوض تجارب ممتعة من تسوق وطعام وترفيه ورياضة.. الخ محلياً وعالمياً، بالإضافة إلى خدمات المساعدة الطارئة والمستعجلة لحاملها حول العالم. وتعمل بطاقات (MasterCard) على مدار الساعة لدفع أثمان المشتريات/ الخدمات كما تسمح بعملية السحب النقدي من خلال نقاط البيع (POS) وأجهزة الصراف الآلي التي تضع إشارة (MasterCard)، مايسترو (Maestro)، ومن أي مكان بالعالم. يستطيع العميل شراء مستلزماته ثم تسديد فاتورة بطاقات الائتمان لاحقاً في تاريخ محدد يطلب من العميل التسديد كما يسمح له بتقسيم الفاتورة (المبلغ المستغل). ووفر لذلك طاقم مدرب ومختص ومؤهل لاستقبال استفسارات العملاء على مدار 24 ساعة، علماً بأنه يجري العمل على إضافة ميزات جديدة منافسة.



جوائز حسابات التوفير «توفيرنا صح»

تعد حملة جوائز حسابات التوفير «توفيرنا صح» التي تم إطلاقها في العام 2014 من أكبر الحملات التي تم إطلاقها لحسابات التوفير في فلسطين، وبرز نجاح بنك القدس في حسابات التوفير بإعطاء فرصة ذهبية لفوز أكبر عدد من المدخرين بجوائز قيمة، حيث شملت الحملة السحب على سيارة (2014 Hyundai Accent) مدفوعة الجمارك كل أسبوع. والسحب على (2014 Jeep Compass) مدفوعة الجمارك كل ثلاثة شهور. بالإضافة إلى 50.000 شيقل تُوزع على 5 فائزين نهاية كل شهر. حققت حملة «توفيرنا صح» زيادة ملحوظة على إجمالي ودائع التوفير بزيادة بلغت 26% عن العام 2013 وتم استقطاب حسابات جديدة بلغت ما يقارب 28 ألف حساب. وسيعمل البنك على تطوير وابتكار منتجات توفير جديدة لتعزيز ثقافة التوفير عند فئات جديدة كالأطفال والشباب.

الخرينة وتبادل العملات

تقدم دائرة الخزينة وتبادل العملات مجموعة من المنتجات والخدمات الاستشارية الهادفة لحماية المعاملات المصرفية من التعرض لمخاطر تقلبات أسعار العملات، كما ساهمت دائرة الخزينة وتبادل العملات في إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة من خلال استخدام أحدث الاستراتيجيات المالية، وقامت بتغطية هذه المخاطر وإدارتها بأفضل الطرق المتاحة كما ساهمت بتطوير شبكة المراسلين وبناء علاقات مثالية معها، وتعاملت مع مؤسسات مالية ذات ملاءة مالية مرتفعة. وتوسعت في العمليات المالية ونقلت عمليات البنك نقلة نوعية من حيث امكانية تغطية عملياتها التجارية والحوالات وسرعة تنفيذها والتعامل بمنتجات الحماية وتمكين العملاء من تغطية المخاطر التي يتعرضون لها بحيث أصبحت قادرة على تقديم الخدمات المالية بالمستوى والنوعية العالمية المطلوبة. كما ساهمت في توفير السيولة اللازمة لتغطية العمليات وحافظت على استقرار السيولة النقدية في مستويات جيدة في بيئة مالية متقلبة. كما عملت دائرة الخزينة وتبادل العملات على ادارة ثغرة السيولة الناتجة عن اختلاف تواريخ الاستحقاق، وادارة مصادر الأموال وتوزيع فائض السيولة واعادة استثماره بأفضل الطرق التي توفيق بين توفر السيولة في بيئة مالية مضطربة وتحقيق أفضل العوائد ضمن الضوابط المصرفية وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. وحققت دائرة الخزينة وتبادل العملات نتائج مميزة ومستقرة لعملياتها وطوّرت أدائها بحيث أصبحت قادرة على استثمار الفرص المتاحة وتحسين الأداء وتطويره بشكل يحمي ومصالح البنك المستقبلية. بإدارة مجموعة من المتخصصين الذين يتمتعون بالخبرات المدعمة بالمعرفة والعلم، وهم قادرين على تقديم المشورة والنصح حيال أي من هذه المنتجات المتوفرة في الأسواق المحلية والعالمية.



موقع البنك الإلكتروني

تم إطلاق موقع البنك الإلكتروني بحلة جديدة تتميز بتصميم تفاعلي وميزات شاملة وعصرية، وذلك تماشياً مع التطور في التكنولوجيا الحديثة، وللمطابقة مع أعلى معايير الجودة المعمول بها في أنظمة وتقنيات المواقع الإلكترونية الشاملة. ويمنح الموقع الجديد المتصفح سهولة الوصول للخدمات المصرفية، والتصفح المتوافق مع جميع الأجهزة اللوحية والمنتقلة، والأنظمة الذكية المختلفة مما يعزز سهولة الاستخدام، وجاء تصميم الموقع الإلكتروني بحلته الجديدة، انطلاقاً من توجه البنك نحو تقديم خدمات مصرفية تعكس السرعة والمرونة وبأساليب عصرية، وسعياً للإرتقاء بالتزام البنك اتجاه عملائه، ويعرض الموقع الإلكتروني محتوياته ويقدم الخدمات بشكل يتناسب مع كافة أنواع الأجهزة الإلكترونية دون تأثير على سهولة وتناسق عرض المعلومات والخدمات، حيث شمل ذلك تطوير واجهة الموقع ليصبح أكثر استجابة لاحتياجات المتصفحين بمختلف فئاتهم.

دوام السبت

وقد أطلق البنك خلال العام 2014 خدمة دوام الفروع أيام السبت تحت شعار «كمان السبت معاكم» وتفتح الفروع ابوابها من الساعة 9:30 وحتى 1:30، في المناطق المتنامية والتي هي بحاجة لخدمات المصرفية في أوقات مغايرة لآوقات دوام البنوك المعتمدة، حيث تفرد بها كخطوة مميزة بإتجاه التسهيل على العميل وخدمته بكافة الوسائل والسبل وفي أي وقت.





البنوك المراسلة

تقوم الخطط الاستراتيجية لدائرة التجارة الخارجية على توسيع شبكة مراسلين بنك القدس في جميع قارات العالم، وقد تم التواصل مع بنوك عديدة في كافة دول العالم لفتح علاقة جديدة معها، في بلدان الخليج العربي واوروبا والصين وتركيا، ويتمحور نشاط الدائرة على تلبية المتطلبات الخاصة بالمؤسسات المالية من خلال شبكة من المراسلين التي تغطي مناطق كبيرة من حول العالم. مع الالتزام بجميع قواعد الامتثال المطلوبة عالميا، حيث تم مؤخرا تسجيل البنك في مصلحة الضريبة الامريكية IRS بخصوص قوانين FATCA.

تتولى الدائرة تنظيم العلاقات المصرفية مع مراسلي البنك والمؤسسات المالية الدولية في الخارج وإدارة الحسابات الخارجية المفتوحة لدى المراسلين وتنظيم التعامل بالعملات الأجنبية مع البنوك والأسواق النقدية الدولية واستثمار أرصدة البنك في الخارج واستيراد وتصدير الأوراق النقدية الأجنبية.

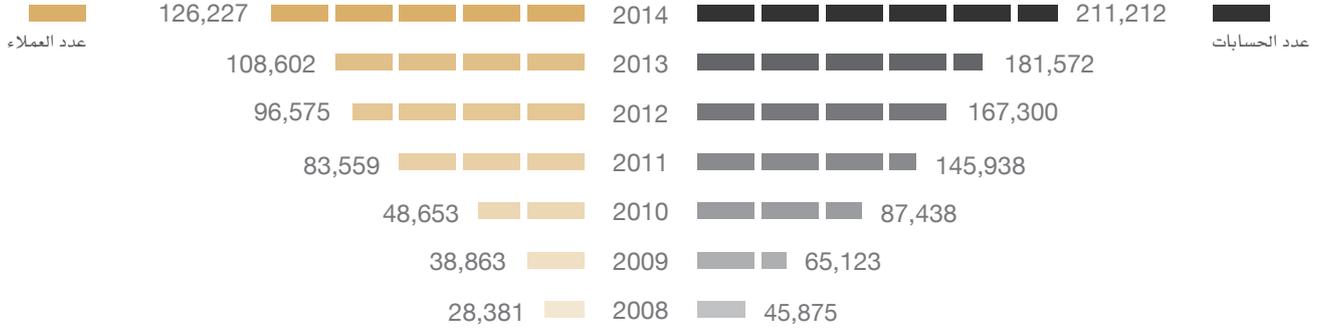
تضم شبكة مراسلي البنك الحالية عدد من أهم وأكبر البنوك في العالم منها ألمانيا والولايات المتحدة والاردن وتركيا وايطاليا:

- كوميرز بنك-ألمانيا
- بنك اوف نيويورك- الولايات المتحدة
- بنك الاسكان للتجارة والتمويل-الاردن
- بنك YAPI KREDI التركي
- بنك UBI BANCA الايطالي

عدد عملاء البنك والنمو في العام 2014

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء البنك حتى نهاية ديسمبر من العام 2014 ما يقارب 13% عن العام 2013 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 14%.

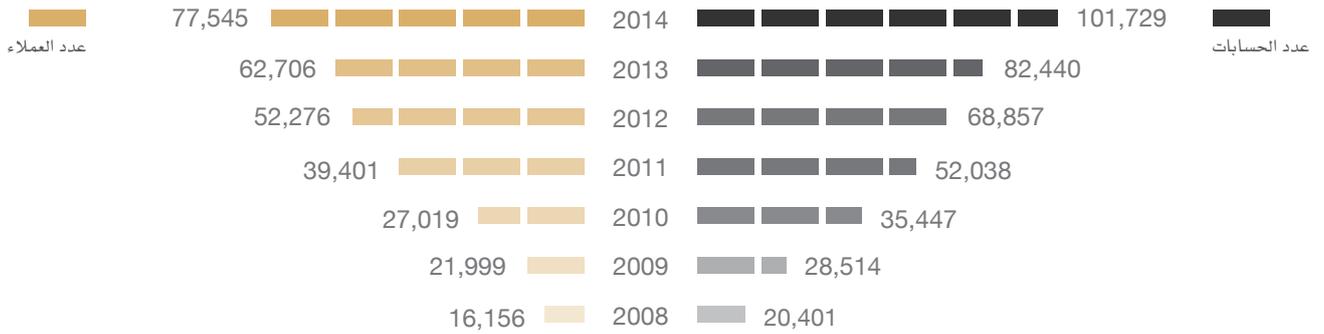
النمو في عدد العملاء 2014-2008



عدد عملاء التوفير والنمو في العام 2014

بلغت نسبة الزيادة في عدد عملاء التوفير حتى نهاية ديسمبر من العام 2014 ما يقارب 19% عن العام 2013 أما نسبة الزيادة في عدد الحسابات فقد بلغت ما يقارب 18%.

النمو في عدد الحسابات 2014-2008





جودة الخدمة والعناية بالعملاء «نستمع ونهتم»

يعنى بنك القدس بجودة الخدمة والعناية بالعملاء وذلك لتكريس ثقافة الخدمة الجيدة لكافة منتجات وخدمات البنك، ويقوم بدراسة الآلية التي يتم تقديم الخدمة فيها ومدى كفاءتها والمدة الزمنية الذي يستغرقها تقديم الخدمة، وبالتالي عمل مراجعة شاملة وتقييم دقيق للأليات المتبعة والاجراءات المعمول بها ليتم تحديثها لتنعكس إيجاباً على الخدمة المقدمة بشكل يلبي ويفوق توقعات العملاء. وتعتبر الشكاوى والاقتراحات الواردة من الفروع باستخدام المنافذ المتاحة على اختلاف أنواعها كالرقم المجاني المخصص لاستقبالها، صناديق الاقتراحات/ الشكاوى الموجودة داخل الفروع والمكاتب، أو من خلال البريد الإلكتروني، مصدراً أساسياً لمعرفة مواضع التقصير الواجب حلها في أسرع وقت ممكن. وتعتمد أساسيات لعمل التقييم الموضوعي وقياس جودة الخدمة المقدمة، وتحسينها باستخدام برامج تدريبية مختصة بالتنسيق والتعاون مع دائرة رأس المال البشري ووضع خطط تدريبية شاملة، لتكريس وتعزيز ثقافة جودة الخدمة ورضا العملاء.

استراتيجية التفرع والإنتشار في فلسطين



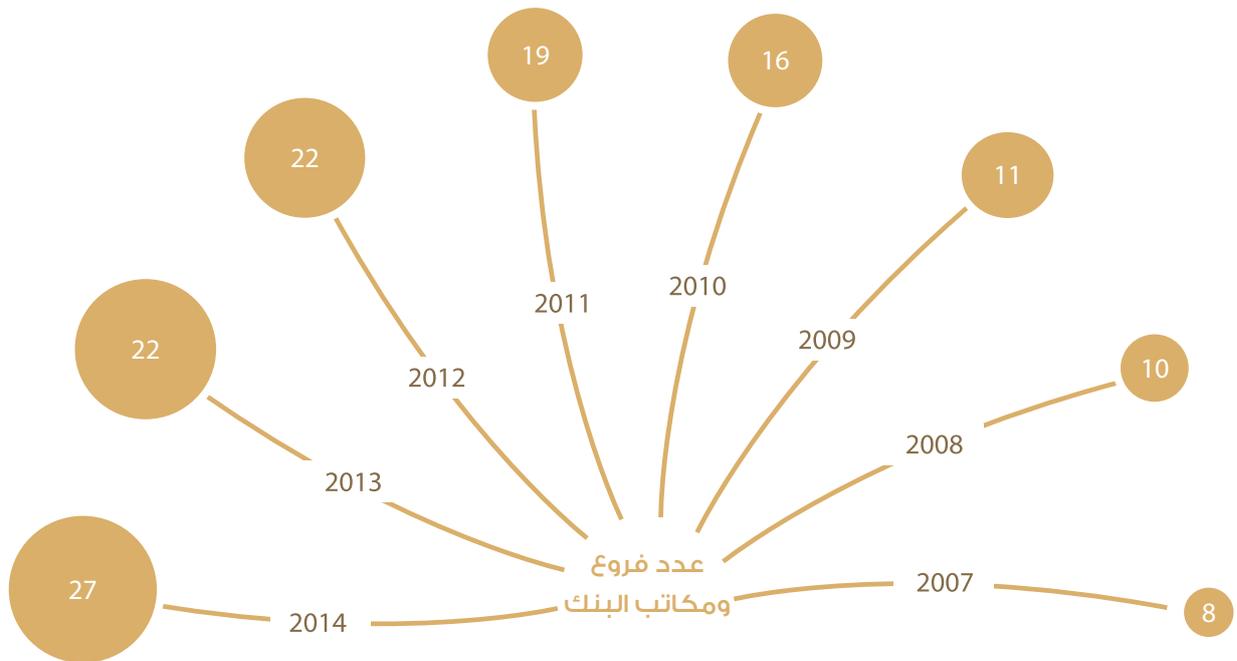
يعتبر التوسع والإنتشار من الاهداف الاستراتيجية للبنك لأجل زيادة حصة السوقية، ولتوسيع منافذ الوصول للعملاء لتقديم الخدمة المصرفية وبهدف تنمية الودائع والنشاطات المصرفية الأخرى، حيث يعتبر العميل محور اهتمام البنك، واستمراراً لذلك فقد واصل البنك تنفيذ خطته الإستراتيجية في مجال التفرع والإنتشار، والتي هدف من خلالها الى ايجاد فرص جديدة للنمو والتوسع المدرس، لايصال منتجاته وخدماته لكافة شرائح المجتمع، ولتعم مختلف مناطق فلسطين، وخصوصاً في التجمعات الريفية والتي لا يتواجد فيها أنشطة مصرفية لبنوك أخرى، وتأخذ هذه الاستراتيجية - التي تنفذ بجاهزية مصرفية وإدارية وتقنية عالية - بعين الاعتبار المستجدات ودراسة السوق وأية مخاطر تواجه العمل المصرفي بشكل عام والمنطقة المنوي التفرع بها بشكل خاص، وبما يكفل تحقيق أهداف التفرع، والمتمثلة في زيادة الحصة السوقية، وتحقيق نمو متصاعد في معدلات العائد على حقوق المساهمين وعلى الموجودات والمساهمة في توسيع منافذ الوصول للعملاء وتنمية الودائع والنشاطات المصرفية الأخرى. حيث أن اتساع شبكة فروع ومكاتب البنك يشكل عامل جذب للعملاء الحاليين ويمكن البنك من استقطاب المزيد من العملاء المستهدفين. فقد تم افتتاح فروع جديدة فرع خانيونس/غزة، النصيرات/غزة، رأس الجورة/ الخليل وفرع بيت لحم، بالإضافة الى مكاتبين هما: مكتب شارع القدس/ رام الله، ومكتب سيلة الظهر في جنين، ليرتفع بذلك عدد فروع البنك العاملة في فلسطين الى 27 فرعاً ومكاتباً منتشرة في مختلف المناطق، بالإضافة الى الموافقات التي تم الحصول عليها لافتتاح فرعين جديدين في رفح وجباليا ومكاتبين مصرفيين في بلديتي قنبلان وجماعين، لتصل بذلك شبكة فروع ومكاتب البنك مضافاً إليها الفروع والمكاتب التي سيتم افتتاحها خلال العام 2015 الى 31.

كما استمر البنك خلال العام 2014 في عملية تحديث فروع ومكاتب البنك وتحسينها، وافتتح المقر الجديد لفرع عتيل بما يعزز الصورة الذهنية المتميزة عنه.

وحافظ البنك على صدارته في السوق المصرفي بإملاكه شبكة صرافات آلية بلغ عددها 55 صراف آلي نهاية العام 2014 بزيادة 7 صرافات آلية وهم: صراف مكتب شارع القدس، صراف فرع بيت لحم، صرافيين في فرع النصيرات، صراف فرع رأس الجورة، صراف داخل فرع جنين وصراف مكتب سيلة الظهر.



{ بلغ عدد فروع ومكاتب البنك في العام 2014 ما نحو 27 فرعاً ومكتباً مقارنة مع 8 فروع ومكاتب في العام 2007 }





رأس المال البشري



يؤمن بنك القدس إيماناً راسخاً في
رأسماله البشري، ويعتبره أئمن الأصول
التي تتكفل بدفع عجلة النمو وتحقيق
النجاح الدائم والمستدام له.



يدرك بنك القدس أن نموه المستدام يعتمد على تطوير موظفيه وتدريبهم، فلا يألو البنك جهداً في توجيه الإستثمارات الكفيلة ببناء مهاراتهم وتمييزها والارتقاء بها، فقد أطلق البنك خلال العام 2014 العديد من الدورات التدريبية في كافة المجالات المصرفية، بغية تعزيز الثقافة المرتكزة على خدمة العملاء وضمن الوفاء باحتياجاتهم وضمن التفوق والتميز في تقديم الخدمات لهم. فضلاً عن ذلك، باشر البنك تطوير خبراته في مجال المخاطر والإمتثال من أجل المحافظة على جهوزيته وإطلاع الدائم على كافة المستجدات التي تطرأ على الإجراءات الإدارية المرعية فيها، وذلك بما ينسجم من تركيز سلطة النقد الفلسطينية على هذه المجالات ومن أجل ضمان تطبيق أنظمة الرقابة المالية المناسبة التي تكفل تقليص المخاطر وأعمال التزوير. كما شهدت برامج التدريب المستمر الداخلية التي نفذها فريق من خبراء البنك تقدماً ملموساً خلال العام 2014، حيث تطرقت هذه البرامج إلى مجالات متنوعة ومتعددة تحتاج إلى التطوير والتحديث الدوريين.



يؤمن بنك القدس ان الكثير من التطور والنمو الاقتصادي في المجتمع الفلسطيني يعزى الى مدى الدور الذي تلعبه المصارف في المساهمة في بناء هذا الاقتصاد، وحتى يرقى بنك القدس الى هذا الدور الكبير، يؤمن بالتميز على مستوى جودة وتعدد الخدمات التي يقدمها من خلال كادره البشري المؤهل والمدرب، فالعنصر البشري هو أثنى الموارد لدى البنك والاكثر تأثيراً في تحقيق رؤية ورسالة البنك، ومؤثر حقيقي في تحقيق الأهداف، لذلك حرصت ادارة البنك على استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية. وما يزال البنك يزخر بالعديد من الخبرات فلديه من يعملون على أساس موسمي يكرسون خبراتهم الريادية في توجيه وتدريب فريق متخصص من الموظفين. وينفرد موظفوا البنك بمجموعة من المهارات والمعارف الفريدة التي تسيّر به نحو تبوء موقع الريادة والصدارة بين البنوك العاملة في فلسطين. وتشكّل نسبة الإناث فيه 29% من إجمالي العاملين لديه ويبلغ متوسط أعمار الموظفين فيه 32 عاماً.

حرص البنك على عقد العديد من البرامج التدريبية وورشات العمل لموظفيه، سواء في الضفة او في قطاع غزة، حيث بلغ عدد المشاركين في دورات الربع الاخير من العام 2014 ما نحو 278 مشارك، (والجدول التالي توضح مواضيع الدورات التي تم عقدها في العام 2014).

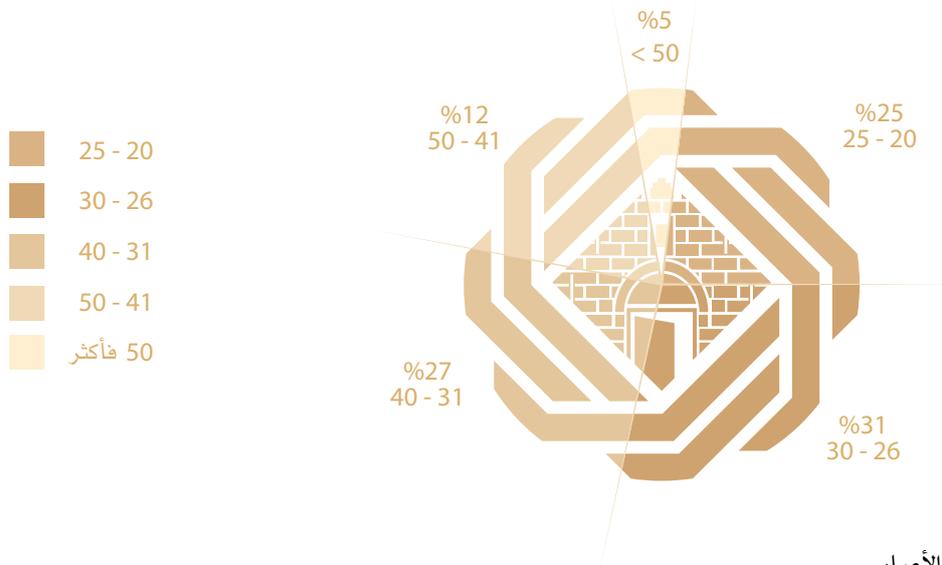
عدد المشاركين	الفئة المستهدفة وعدد المشاركين	الدورة التدريبية
عدد المشاركين 33	موظفي ومسؤولي الخدمات والمبيعات في الضفة	التميز بخدمة العملاء
عدد المشاركين 42	موظفي ومسؤولي الخدمات والمبيعات في قطاع غزة	التميز بخدمة العملاء
عدد المشاركين 42	أمناء الصنایق وموظفي الخدمات والمبيعات في قطاع غزة.	الجوانب القانونية لصرف الشكايات
عدد المشاركين 45	موظفي المبيعات والخدمات بفروع الضفة	اساسيات العمل المصرفي
عدد المشاركين 24	موظفي المبيعات والخدمات بفروع قطاع غزة	اساسيات العمل المصرفي
عدد المشاركين 44	امناء الصناديق بفروع الضفة	الكشف عن التزيف والتزوير
عدد المشاركين 23	امناء الصناديق في قطاع غزة	الكشف عن التزيف والتزوير
عدد المشاركين 25	نخبة من موظفي الفروع في الضفة	الثقافة المصرفية الشاملة

الفئة المستهدفة	ورشة العمل
موظفي الحوالات	ورشة عمل ويسترن يونيون
موظفي خدمة العملاء	ورشة عمل ماستر كارد
موظفي العمليات المركزية	الارشفة الالكترونية
موظفي فروع قطاع غزة	الامتثال ومكافحة غسل الاموال
موظفي التسهيلات	نظام التسهيلات وتعديل الحسابات
وكلاء بنك القدس	حوالات ويسترن يونيون
موظفي الفروع	ورشة متقدمة بخصوص ماستر كارد
موظفي العمليات / قطاع غزة	العمليات المصرفية
موظفي العمليات / قطاع غزة	العمليات المصرفية
موظفي التسهيلات / غزة	التسهيلات المصرفية للأفراد
موظفي فروع قطاع غزة	اجراءات عمل فتح الحسابات وادارتها
موظفي الفروع	السحب النقدي من خلال بطاقات ماستر كارد
موظفي التسهيلات	التدريب على برامج قروض الافراد
موظفي الفروع	السحب النقدي من خلال نقاط البيع
موظفي Call Center	التدريب على نظام ميبس

تصنيف الموظفين حسب الأعمار والنوع الاجتماعي والمؤهلات العلمية:

النسبة %	العدد	العمر بالسنوات
% 25	141	25 - 20
% 31	166	30 - 26
% 27	151	40 - 31
% 12	69	50 - 41
% 0.5	28	50 فأكثر
%100	555	المجموع

يبين الجدول أعلاه أن النسبة العالية من موظفي البنك تتراوح أعمارهم بين 26-30 سنة، تليها الفئة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 31-40 سنة.



توزيع الموظفين حسب الأعمار.

النسبة %	العدد		النوع الاجتماعي
	الفروع	الإدارة	
%71	198	193	ذكر
%29	96	68	أنثى
%100	294	261	المجموع

يبين الجدول أعلاه أعداد الذكور والإناث في كل من الإدارة العامة وفروع ومكاتب البنك وقد بلغ إجمالي عدد الموظفين حتى نهاية العام 2014 ما نحو 561.

توزيع الموظفين ما بين الادارة العامة وفروع ومكاتب البنك.



النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
4 %	22	ماجستير
65 %	362	بكالوريوس
15 %	84	دبلوم
16 %	87	الثانوية فما دون
100 %	555	المجموع

يبين الجدول اعلاه توزيع الموظفين حسب مؤهلهم العلمي.



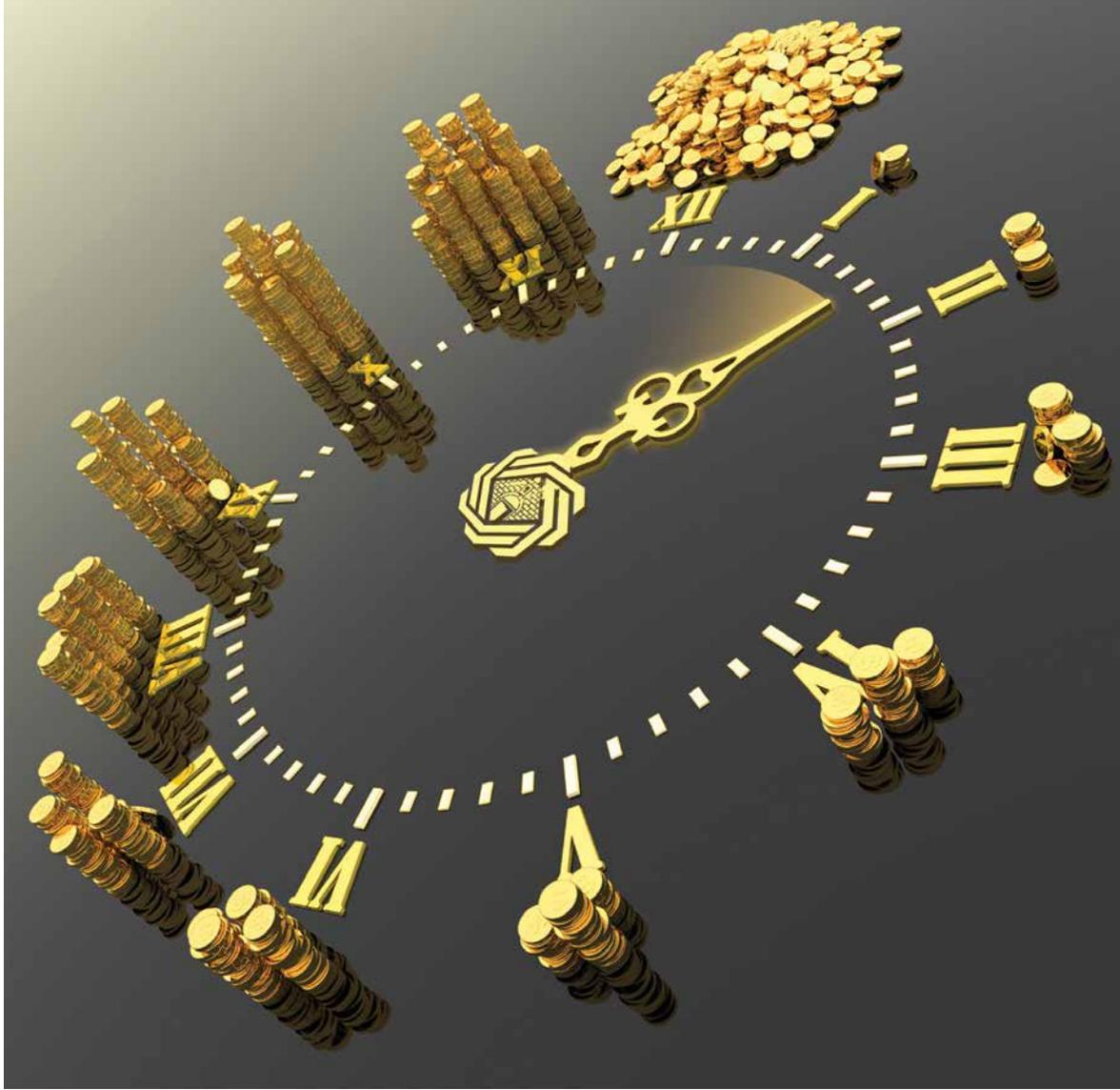
توزيع الموظفين حسب مؤهلهم العلمي.



علاقات
المساهمين



إن قيم ومبادئ البنك تتمثل في توفير
الفرص المتساوية لكافة المساهمين
وتحسين طرق التواصل الدائم معهم
بشتى الوسائل المتاحة، تأكيداً لمبادئ
الشفافية والحوكمة المهنية.



عمل بنك القدس جاهداً على التواصل الدائم مع كافة مساهميه بشتى الوسائل المتاحة. فمن خلال قسم المساهمين ذو الإختصاص ومن خلال فروعنا المنتشرة من شمال الوطن الى جنوبه حافظ البنك على علاقته الإيجابية مع مساهميه. كما حرص البنك على اوصول المعلومات التي تخص البنك للمساهمين عن طريق التقرير السنوي الذي يصدر في نهاية كل عام، حيث يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صغار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة وتشجيعهم على القيام بعمليات التصويت إما بشكل شخصي أو توكيل شخصي في حال غيابهم. ويتم أيضاً في هذه الإجتماعات:

- حضور رؤساء اللجان المختلفة المنبثقة عن المجلس.
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن أية أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق.
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الأمور.
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة.
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الإدارة بتحديد الأتعاب.
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي، بما في ذلك نتائج التصويت والأسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهماتهم.
- وتماشيا مع خطة البنك في التطور، شمل موقعنا الالكتروني التقرير السنوي كاملا بالإضافة الى تواصلنا مع مساهمينا على مدار الساعة على صفحتنا على الفيسبوك.

يبين الجدول المستثمرون التي تزيد نسبة ملكيتهم عن 5% كما في تاريخ 2014/12/31 :

نهاية 2013		نهاية 2014		الاسم
نسبة المساهمة	عدد الاسهم	نسبة المساهمة	عدد الاسهم	
21.18	10,588,202.00	22.18	11,088,202.00	اكرم عبداللطيف حسن جراب
8.00	4,000,000.00	8.00	4,000,000.00	شركة عبدالرحيم جردانه واولاده
5.21	2,604,977.00	5.21	2,604,977.00	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني

بالدولار أمريكي

يبين الجدول أدناه ملكية أعضاء مجلس الادارة كما هي بتاريخ 2014/12/31 مقارنة مع نهاية العام السابق 2013/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		المنصب	الجنسية	الاسم
نهاية 2013	نهاية 2014			
10,588,202.00	11,088,202.00	رئيس المجلس	فلسطيني	اكرم عبداللطيف حسن جراب
1,337,154.00	1,337,154.00	نائب رئيس المجلس	أردني	عبدالرحيم نزار عبدالرحيم جردانه
2,604,977.00	2,604,977.00	عضو	فلسطيني	شركة صندوق الاستثمار الفلسطيني
1,500,000.00	1,985,588.00	عضو	أردني	دريد اكرم عبداللطيف جراب
1,485,588.00	1,500,000.00	عضو	أردني	حامد عبدالغني محمود جبر
1,349,870.00	1,351,000.00	عضو	فلسطيني	صالح جبر احمد احميد
1,097,549.00	1,097,549.00	عضو	أردني	شركة البنك الاستثماري
1,000,000.00	967,210.00	عضو	فلسطيني	ش. جميرا للاستثمار العقاري والتجارة العامة
137,100.00	131,850.00	عضو	فلسطيني	وليد نجيب مصطفى الاحمد
74,000.00	74,000.00	عضو	فلسطيني	عاهد فايق عاطف بيسسو
30,000.00	40,000.00	عضو	فلسطيني	ربي محمد محمود المسروجي

بالدولار أمريكي

يبين الجدول ملكية اقارب أعضاء مجلس الادارة كما هي بتاريخ 2014/12/31 مقارنة مع 2013/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	درجة القرابة	الأقارب
نهاية 2013	نهاية 2014			
1,497,832.00	2,004,432.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	مهند اكرم عبد اللطيف جراب
1,485,588.00	1,985,588.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	دريد اكرم عبد اللطيف جراب
1,368,929.00	1,880,729.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	يزن اكرم عبد اللطيف جراب
1,368,928.00	1,875,628.00	أردني	ابن السيد أكرم جراب	زيد اكرم عبد اللطيف جراب
10,000.00	10,000.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	جميله محمد يوسف مسلم
10,000.00	10,000.00	فلسطيني	زوجة السيد صالح احميد	لينا صالح جبر مسلم

بالدولار أمريكي

يبين الجدول ملكية الإدارة التنفيذية كما بتاريخ 2014/12/31 مقارنة مع 2013/12/31 :

عدد الاسهم المملوكة		الجنسية	المنصب	الاسم
نهاية 2013	نهاية 2014			
5,100.00	5,100.00	فلسطيني	المدير العام	سميح صبيح

بالدولار أمريكي

مسائل أحييت للتصويت

لا يوجد

عقود مع شركات ذوي صلة

لا يوجد

البيانات المالية

لا يوجد إختلاف بين البيانات المالية الأولية وبين البيانات المالية المدققة.

المدقق الخارجي

قام بتدقيق حسابات البنك للعام 2014 بريس ووتر هاوس، وبلغت أتعاب المدقق الخارجي 37,120 دولار.

عدد إجتماعات مجلس الإدارة ونسبة الحضور

يقدم مجلس الإدارة عدد 6 جلسات سنوياً حيث بلغت نسبة الحضور 82% لجموع الجلسات للعام 2014.

الموعد المتوقع لانعقاد الهيئة العامة

من المتوقع عقد الهيئة العامة في شهر نيسان.

في بنك القدس نعمل بتصميم للحفاظ على علاقة مثمرة مع المساهمين والمستثمرين، ومن هذا المنطلق يسرنا إعلامكم ب أنه سيتم استحداث دائرة خاصة بالمساهمين وإدارة العلاقة معهم في العام 2015 لتقديم أفضل الخدمات لمساهمي البنك وذلك بالرد على استفساراتهم والاحتفاظ بسجلاتهم والسعي للوصول لرضائهم التام.

آلية إيصال المعلومات إلى المساهمين :

- الموقع الإلكتروني لبنك القدس www.qudsbank.ps
- صفحة البنك على www.facebook.com/qudsbank.
- التقرير السنوي الذي يرسل كل عام مع دعوة الهيئة العامة عن طريق البريد اليدوي.
- فروع البنك المنتشرة في كافة مناطق فلسطين.

بلغت رواتب ومكافآت الإدارة التنفيذية 682,925 دولار أمريكي للعام 2014 مقابل 817,580 دولار أمريكي للعام 2013.

نشاط التداول العام 2014

ملخص نشاط التداول في العام 2014 لسهم بنك القدس.

التغير عن 2013	ملاحظات	الترتيب 2014	القيمة 2014	التداول 2014
%78.24	3.10% من إجمالي التداول	9	5,628,623	عدد الأسهم المتداولة (#)
%98.48	1.54% من إجمالي التداول	10	5,456,320	قيمة الأسهم المتداولة (\$)
%30.79-	1.01% من إجمالي عدد الصفقات	17	418	عدد الصفقات المنفذة
%78.24	معدل الدوران للشركات: 11.08%	14	%11.26	معدل دوران السهم (%)
%18.44-	46.94% من إجمالي الجلسات	18	115	عدد جلسات تداول سهم الشركة
%2.02-	1.52% من إجمالي القيمة السوقية	15	48,500,000	القيمة السوقية (\$) كما في 2014/12/31
%7.64	معدل الأسهم الحرة للشركات: 42.36%	15	%47.60	نسبة الأسهم الحرة (Free Float)
%0.00	0.35% من إجمالي عدد المساهمين	37	365	عدد المساهمين

أعلى وأدنى سعر خلال عام 2014.

نسبة التغير	سعر الإغلاق 2013	سعر الإغلاق 2014	أدنى سعر تداول 2014	أعلى سعر تداول 2014
%2.02-	\$US 0.99	\$US 0.97	\$US 0.80	\$US 1.04

بلغت مكافآت ونفقات أعضاء مجلس الإدارة 175,740 دولار أمريكي حتى نهاية عام 2014.

نفقات أعضاء مجلس الإدارة 2014

الاسم	مبلغ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة عن عام 2014 / دينار	حضور جلسات ومواصلات مدفوعة / دينار	المجموع مقبوم دولار
أكرم عبد اللطيف جراب	10,000	1,200	15,796.90
عبد الرحيم نزار جردانه	10,000	600	14,950.63
وليد نجيب الاحمد	10,000	3,500	19,040.90
جميرا للإستثمار العقاري	10,000	800	15,232.72
عاهد فائق بسيسو	10,000	2,800	18,053.60
ربي مسروجي العلمي	10,000	3,200	18,617.77
صندوق الإستثمار الفلسطيني	10,000	5,000	21,156.56
صالح جبر احميد	10,000	2,400	17,489.42
حامد عبد الفتي جبر	10,000	1,200	15,796.90
البنك الإستثماري	10,000	2,400	17,489.42
دريد أكرم جراب	10,000	1,500	16,220.03
المجموع	110,000	24,600	189,845
فائض في المخصص للعام 2013 غير مدفوع	10,000		(14,104)
المصروف المحمل فعليا على 2014			175,740

يتم الصرف حسب نسبة حضور جلسات مجلس الإدارة وبعد مصادقة الهيئة العامة على البيانات المالية الختامية.

جدول الأعمال المقترح لاجتماع الهيئة العامة العادية «العشرون» لبنك القدس

- قراءة محضر اجتماع الهيئة العامة السابق (2014/4/29) والمصادقة عليه.
- مناقشة تقرير مجلس الإدارة لعام 2014 والمصادقة عليه.
- المصادقة على تقرير مدقق حسابات الشركة عن السنة المالية 2014 ومناقشة الميزانية العامة والحسابات الختامية عن السنة المنتهية في 2014/12/31 والمصادقة عليها.
- إبراء ذمة مجلس الإدارة عن الفترة المنتهية 2014.
- انتخاب وتعيين مدققي حسابات البنك لعام 2015.
- المصادقة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2014.
- الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين واتخاذ قرار بذلك.
- الموافقة على تمديد وتأكيد قرار الهيئة العامة السابق بزيادة رأس المال الى 100 مليون دولار والمصادقة على خطة تطبيق القرار.
- أية أمور أخرى تقترح الهيئة العامة إدراجها في جدول الأعمال وفق أحكام القانون.

إقرارات مجلس الإدارة

- عملاً بتعليمات الإفصاح والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية و هيئة سوق رأس المال الفلسطينية:
- يقر مجلس إدارة بنك القدس وبحسب علمه وإعتقاده بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرارية عمل البنك خلال السنة المالية 2015.
 - يقر مجلس إدارة بنك القدس بمسؤوليته عن إعداد البيانات المالية لسنة 2014 وأنه يتوفر في البنك نظام رقابة فعال.
 - يقر رئيس مجلس الإدارة / المدير العام والمدير المالي بصحة ودقة وإكتمال المعلومات والبيانات الواردة في تقرير بنك القدس السنوي للعام 2014.
 - يلتزم بنك القدس بأسس الحوكمة المعمول بها وبتشكيلة اللجان التابعة لمجلس الإدارة، ومن ناحية الأعضاء المستقلين سيتم العمل مع سلطة النقد لتصويب ذلك.

حجم الإستثمار الرأسمالي

بلغ حجم الإستثمار الرأسمالي 5,709,271 مليون دولار كما في 2014/12/31.



الحكومة



يعتمد البنك تعريف الحوكمة من منظور سلطة النقد الفلسطينية على أنها مجموعة العلاقات والقواعد والإجراءات والمبادئ التي تضمن إدارة البنك بطريقة حصينة بما يحقق مصالح الأطراف ذات العلاقة، بشكل يتوافق مع القوانين والتعليمات والممارسات الفضلى في مجال العمل المصرفي، وبما يحقق الحفاظ على البنك وتثميته.

1 الالتزام بالحاكمة المؤسسية

انطلاقاً من رؤية البنك الاستراتيجية وايمان مجلس الادارة بأهمية ممارسات وتطبيقات الحاكمة المؤسسية السليمة، والتشريعات التي تحكم أعمال البنوك، وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، والممارسات الدولية التي تضمنتها توصيات لجنة بازل حول الحاكمة المؤسسية بالإضافة الى دليل القواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين ، وانطلاقاً من رسالة البنك في تقديم افضل الخدمات المصرفية على أسس عصرية لكافة شرائح المجتمع الفلسطيني يلتزم مجلس الادارة بتطبيق دليل الحاكمة المؤسسية بما يتوافق مع بيئة العمل المصرفية الفلسطينية والاطر التشريعية والقانونية الناطمة لأعمال البنك وتعليمات هيئة سوق راس المال وبورصة فلسطين.

هذا ويقوم البنك بمراجعة هذا الدليل وتطويره وتعديله من وقت لآخر لمواكبة اخر التطورات والتعليمات بالخصوص ونشره ضمن التقرير السنوي وعلى الموقع الالكتروني للبنك وللجمهور عند الطلب.

2 دور رئيس مجلس الادارة

يراعى في منصب رئيس مجلس الادارة ما يلي :

- الفصل بين منصب رئيس المجلس والمدير العام .
- ان لا تربطه بالمدير العام اي قرابة دون الدرجة الثالثة .
- الفصل في المسؤوليات بين رئيس المجلس والمدير العام بموجب تعليمات كتابية مقررة من المجلس، على ان يتم مراعاة مراجعتها كلما اقتضت الحاجة لذلك .
- رئيس مجلس الادارة يمارس جميع المهام والصلاحيات الممنوحة له بموجب القوانين النافذة في فلسطين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ويقوم بممارسة الصلاحيات والمهام المفوضة اليه من المجلس.

ويقوم رئيس مجلس الادارة بالادوار الرئيسية التالية:

1. الاشراف على جميع أعمال البنك، وهو مسؤول أمام مجلس الادارة عن الاشراف ومتابعة سير أعمال البنك وعن متابعة تنفيذ السياسة التي يرسمها المجلس لتحقيق أهداف البنك وغاياته، ويقوم بمتابعة وتقييم الأداء العام للبنك وفقا للاستراتيجيات والخطط والأهداف والسياسات والموازنات المعتمدة من قبل مجلس الادارة .
2. يتأكد رئيس المجلس من توفر تحكم مؤسسي عالي المستوى وفعال لدى البنك، ويقوم بإنشاء والمحافظة على علاقات جيدة وبناءة تقوم على اساس الحاكمية المؤسسية بين اعضاء المجلس والادارة التنفيذية ، ويساهم في ترويج ثقافة مؤسسية في مجلس الادارة من خلال العمل على خلق ثقافة النقد البناء وتشجيع تبادل وجهات النظر بين اعضاء المجلس خلال الاجتماعات، كما يتأكد من وصول المعلومات الملائمة والكافية وفي الاوقات المناسبة لكافة اعضاء المجلس والمساهمين .

3 مسؤوليات مجلس الادارة :

- يتحمل مجلس ادارة البنك المسؤوليات المتعلقة بادارة البنك وسلامة اوضاعه المالية واعتماد البيانات المالية الدورية المراجعة من قبل المدقق الخارجي، والتوصية للهيئة العامة لاعتماد المدقق الخارجي للبنك، والتأكد من تلبية متطلبات سلطة النقد الفلسطينية ورعاية مصالح المساهمين والمودعين والدائنين والموظفين والجهات الاخرى ذات العلاقة، والتأكد من أن ادارة البنك تتم بشكل حصيف وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة وسياسات البنك الداخلية.
- رسم السياسة العامة للبنك بما يشمل وضع الاستراتيجيات والاهداف وسياسات العمل وتطويرها بشكل دوري والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بها .
- مجلس ادارة البنك هو الجهة المخولة بالموافقة على الهيكل التنظيمي والوصف الوظيفي لكافة مستويات البنك وكذلك الموافقة على السياسات وخطط عمل البنك والتي من ضمنها الموافقة على سياسة المخاطر واجراءات عملها مع التأكد من وجود الية لقياس هذه المخاطر ووضع الحدود اللازمة لها، وكذلك السياسة الائتمانية والاستثمارية وسياسة التوظيف والتعيين وتقييم الاداء وسياسة الضبط الداخلي.

- يقوم مجلس الادارة باختيار اعضاء الادارة التنفيذية العليا للبنك وكذلك الخبراء والاستشاريين وفق سياسة التوظيف والتعيين المعتمدة من المجلس ، وتحديد رواتبهم ومكافاتهم وتقييمهم بشكل سنوي ، مع تأكد المجلس من وجود خطة تعاقب لاعضاء الادارة العليا تضمن توفر بدلاء مؤهلين لادارة شؤون البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك بالاشراف والرقابة على أنشطة البنك وفق القوانين والتعليمات والقرارات النافذة والانظمة الداخلية للبنك وبما ينسجم مع مبادئ الحكم المؤسسي السليم وطلب التقارير اللازمة في المواعيد المناسبة من الادارة .
- يقوم مجلس ادارة البنك بتطوير اطار عام للادارة يشمل على هيكل تنظيمي مناسب يبين خطوط السلطة والمسؤولية ومستويات الادارة ، ونظام متكامل للتحكم المؤسسي، ونظام الرقابة والضبط الداخلي، ونظام لادارة المخاطر، وسياسة لمراقبة الامتثال ومكافحة عمليات غسل الاموال ومعيار للسلوك والاخلاقيات . وسياسة لادارة عمليات الخزينة وتعليمات وقواعد لمنع عمليات الاحتيال والتزوير .
- يقوم أعضاء مجلس ادارة البنك بممارسة واجباتهم تجاه البنك بولاء وعناية ويقومون بالتأكد من وجود الاليات التي تضمن توافق البنك مع كافة التشريعات والانظمة والقوانين، ويقوم أعضاء مجلس الادارة عند ممارستهم لنشاطاتهم بتجنب تعارض المصالح او التي تظهر كتعارض للمصالح، ويلتزمون بتوفير الوقت والجهد اللازم للوفاء بمسؤولياتهم تجاه البنك .
- يقوم مجلس ادارة البنك من خلال لجنة الترشيحات والمكافات والحاكمية المؤسسية بتقييم اداء المجلس ككل مرة واحدة على الاقل سنويا
- يقوم مجلس الادارة بتقييم المدير العام سنويا .
- يقوم مجلس الادارة بتقييم دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي .

4 الية عمل مجلس الادارة

- يتم عقد اجتماعات مجلس الادارة دوريا وحسب متطلبات القوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها ويحد ادنى مرة واحدة على الاقل كل شهرين، ويتم توضيح المواضيع الرئيسية في جدول أعمال كل اجتماع لضمان تغطية كافة المواضيع.
- يوفر البنك المعلومات الكافية لأعضاء مجلس الادارة قبل عقد الاجتماعات لتمكينهم من الوصول الى قرارات سليمة، ويتم توزيع مسودة محاضر الاجتماعات بما تم التوصل اليه من نتائج خلال سبعة أيام من تاريخ انعقاد الاجتماع موقعة من كافة اعضاء المجلس ويتم تزويد سلطة النقد الفلسطينية بمحضر كل اجتماع للمجلس خلال شهر من تاريخ الاجتماع .
- يتولى المجلس تحديد وظيفة ومهام امين سر المجلس بشكل رسمي وكتابي ويتم تعيينه او تحيينه بموجب قرار من المجلس على ان يتم مراعاة توفر الخبرة والمعرفة اللازمة للقيام بالمهام الموكلة اليه وذلك لاهمية الدور الذي يقوم به من توثيق لكافة محاضر الاجتماعات والقرارات المتخذة من قبل المجلس واللجان المنبثقة.

5 لجان مجلس الادارة

- مجلس الادارة هو المسؤول النهائي عن ادارة أعمال البنك وشؤونه، ولزيادة فعالية اداء المجلس ولساعدته في ادارة البنك بصورة سليمة فقد تم تشكيل لجان تساعد على القيام بمهامه وواجباته بشفاافية وبكفاءة عالية، وترفع هذه اللجان تقريرها الى مجلس الادارة، ويتم تحديد مهام وواجبات وصلاحيات ومسؤوليات هذه اللجان والفترة الزمنية لها كتابيا من قبل مجلس الادارة وفقا للقوانين والتعليمات النافذة والمعمول بها .
- يتم تعيين الاعضاء في لجان مجلس الادارة بطريقة رسمية وشفافة، ويتم الافصاح عن أسماء أعضاء اللجان وملخص مسؤولياتهم ومهامهم في التقرير السنوي للبنك، ويحق لكل لجنة منبثقة عن مجلس الادارة الاتصال المباشر مع الادارة التنفيذية للبنك من خلال رئيس مجلس الادارة والمدير العام .
- ينبثق عن مجلس الادارة في البنك (اربعة) لجان رئيسية وهي (اللجنة التنفيذية ، لجنة التدقيق، لجنة المخاطر والامتثال ولجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت) ولكل لجنة مهام تحدد من مجلس الادارة وفق القوانين والتعليمات، ويتم تشكيل لجان اخرى متخصصة من أعضاء مجلس الادارة عند الحاجة بهدف التعامل مع معطيات محددة في حينه ويمكن دمج عدة لجان معا اذا وجد ذلك مناسباً.

اللجنة التنفيذية :

تم انتخاب اللجنة التنفيذية من أربعة اعضاء من مجلس الادارة بهدف التأكد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية والاستثمارية وبالصلاحيات المحددة من مجلس الادارة، ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسبة ويرأسها رئيس مجلس الادارة وعضوية كل من السادة دريد جراب وصالح حميد ووليد الأحمد وروبا المسروحي.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اجازة معاملات الائتمان والاستثمار التي تتجاوز صلاحيات الادارة التنفيذية .
- وضع السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك وشروط منح التسهيلات والضمانات والسقوف الائتمانية وحدود صلاحيات اللجان التنفيذية بما يتوافق مع القوانين وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية ومراجعتها وتحديثها بشكل دوري وبما يتناسب مع التطورات في البيئة الاقتصادية والسياسة المصرفية والتغيرات في وضع البنك .
- التاكيد من التزام الادارة التنفيذية بالسياسات الائتمانية وبالصلاحيات التي يحددها مجلس الادارة
- دراسة وضع الديون المتعثرة القائمة ووضع الخطط اللازمة للعمل على تخفيضها والتأكد من مدى كفاية المخصصات مقابلها وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية اضافة الى تقديم التوصيات المتعلقة باعدام هذه الديون .
- رفع التقارير الدورية الى مجلس الادارة حول وضع المحفظة الائتمانية من حيث حجمها والتطورات الناشئة عليها والتسهيلات الممنوحة والمخصصات المعدة لمواجهة أية خسائر وجهد المتابعة والتحصيل وكذلك محافظ البنك الاستثمارية وأية تغيرات تطرأ على وضع هذه الاستثمارات

لجنة التدقيق :

تم انتخاب لجنة التدقيق من ثلاثة اعضاء من المجلس غير التنفيذيين، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بمؤهلات علمية وخبرة عملية في المحاسبة والادارة المالية، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور مدير دائرة التدقيق ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً، ويرأس اللجنة م.عاهد بسيسو وعضوية كل من منتصر أبو دواس و لؤي قواس.

وتتولى اللجنة المهام الرئيسية التالية:

- الاشراف على المدققين الخارجيين والداخليين ومراقبة مدى شمولية أعمالهم ونزاهة ودقة المعلومات المالية التي يتم تزويدها لمجلس الادارة والمساهمين والمستخدمين الاخرين .
- مراجعة الملاحظات الواردة في تقارير سلطة النقد الفلسطينية والمدقق الخارجي والداخلي ومتابعة الاجراءات المتخذة بشأنها.
- التاكيد من كفاية وكفاءة اجراءات الرقابة الداخلية في البنك والتأكد من درجة التزام البنك بالقوانين والانظمة والتعليمات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية وكذلك القواعد الصادرة عن مجلس الادارة والتشريعات الاخرى السارية في فلسطين.
- مراجعة البيانات المالية الدورية والمعلومات المالية الاخرى قبل عرضها على مجلس الادارة للتحقق من سلامتها وفق المبادئ المحاسبية المتبعة ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين وكفاية المخصصات اللازمة .
- توفير الاستقلالية اللازمة لادارة التدقيق الداخلي لاداء مهامها والموافقة على ترشيح مدير دائرة التدقيق أو الاستغناء عن خدماته وادائه وتقييمه السنوي ووضع اليات واضحة لمسائلة دائرة التدقيق بما يضمن قيامهم بالمهام والمسؤوليات المناطة بهم واعتماد صلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق .
- دراسة التقارير المالية قبل عرضها على مجلس الادارة وتقديم توصيات بشأنها ومن ضمنها التقارير حول أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة أو أي تغيير يطرأ على حسابات البنك جراء عملية التدقيق أو اقتراحات مدقق الحسابات، والتأكد من دقة الاجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقييد بها.
- التوصية لمجلس الادارة بخصوص ترشيح/تعين/ انتهاء عمل/ مكافأة مدقق الحسابات الخارجي وانتخابه من قبل الهيئة العامة والتأكد من استيفائه لشروط ومتطلبات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والتشريعات النافذة والمعمول بها .
- وضع معايير الافصاح والشفافية ورفعها لمجلس الادارة للمصادقة عليها .
- التنسيق مع لجنة ادارة المخاطر بما يكفل بيان وضع البنك المالي وأدائه .
- دراسة أي مسألة تعرض عليها من مجلس ادارة البنك أو اي مسألة ترى اللجنة ضرورة بحثها وابداء الرأي بشأنها.

لجنة المخاطر والامتثال:

تم انتخاب لجنة المخاطر والامتثال من ثلاثة اعضاء من المجلس، ويتمتع جميع اعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالإضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأس اللجنة لؤي قواس وعضوية كل من منتصر أبو دواس و حامد جبر .

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية

- مراجعة سياسات واستراتيجيات إدارة المخاطر التي تواجه عمل البنك بكافة فئاتها ومنها على سبيل المثال لا الحصر (مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر التركزات الائتمانية، مخاطر أسعار الفائدة.... الخ) وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

- تحديد أساليب وآليات تخفيف المخاطر بشكل ينسجم مع المتطلبات الرقابية المرعية في هذا الشأن وذلك بهدف الحد من أثر تلك المخاطر على سلامة ومثانة الوضع المالي للبنك .
- تتع على عاتق الإدارة التنفيذية للبنك مسؤولية تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والأساليب المشار إليها أعلاه وذلك تحت إشراف لجنة إدارة المخاطر والامتثال
- الحصول على مقترحات من الإدارة التنفيذية للبنك حول هيكل دائرة المخاطر وعملية تطويرها وبحيث تقوم اللجنة بمراجعة المقترحات وإدخال أي تعديلات عليها ليصار إلى رفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها .
- تتولى لجنة المخاطر والامتثال مسؤولية مواكبة التطورات السريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر داخل البنك وتقوم اللجنة برفع تقارير دورية حولها إلى مجلس الإدارة .
- الحصول على كافة المعلومات عن أي مسألة تدخل ضمن مهامها .
- مراجعة تقارير دائرة مراقبة الامتثال في البنك ومتابعة التزامها بدليل اجراءات العمل ومن مدى شمول تقاريرها لكافة نواحي العمل وفق متطلبات سلطة النقد ذات العلاقة ، وذلك بهدف الوصول الى أقصى درجات الامتثال للقوانين والتعليمات والانظمة والممارسات المصرفية السليمة .

لجنة الحاكمية المؤسسية والترشيحات والمكافآت :

تم انتخاب لجنة الحاكمية المؤسسية من ثلاثة أعضاء من المجلس غير التنفيذيين ويتمتع جميع أعضاء اللجنة بالمعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة لاتخاذ قرارات مستقلة وموضوعية ، وتعمل اللجنة تحت اشراف مجلس الادارة وترفع تقاريرها وتوصياتها بنتائج اعمالها اليه ، وتجتمع اللجنة بصفة دورية بحضور المدير العام او من ينوبه، ويتم اعداد محاضر لهذه الاجتماعات بشكل اصولي، وتقوم اللجنة بالمهام والواجبات المنصوص عليها في القوانين والتشريعات وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بالاضافة الى أفضل الممارسات وارشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية وللجنة دعوة من تراه مناسباً ويرأس اللجنة د.حامد جبر وضغوية كل من عاهد سبيسو ولؤي قواس.

وتتولى اللجنة القيام بالمهام الرئيسية :

- اعداد دليل الحاكمية المؤسسية وسياسة منح المكافآت المالية حسب القوانين والتعليمات والتشريعات الصادرة بهذا الخصوص واعتمادها من مجلس الادارة .
- تعزيز مبادئ الحوكمة الفاعلة والممارسات السليمة والتأكد من انشاء علاقة بناءة ما بين ادارة البنك واعضاء مجلس الادارة وترويج الثقافة المؤسسية التي تشجع على النقد البناء والاراء البديلة وتحديد المسؤوليات وتوضيح خطوط الاتصال والرجعية للاداريين على مختلف مستوياتهم الادارية .
- التأكد من قيام الادارة التنفيذية بواجبها فيما يتعلق بالرقابة المناسبة على أعمال البنك والقيام بوضع أنظمة واجراءات محكمة والية اشراف فاعلة وبما يتوافق مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمبادئ والمعايير الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية .
- مراجعة سنوية لدليل الحاكمية وسياسة منح المكافآت من خلال جهات مستقلة عن الادارة والتأكد من التزام الادارة التنفيذية بقواعد ممارسات منح المكافآت الصادرة بهذا الخصوص وتوافقها مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية .
- التأكد من ان سياسات منح المكافآت كافية لاستقطاب اشخاص مؤهلين للعمل في البنك وتحافظ على الموظفين ذوي الكفاءة والمعرفة والمهارات والخبرات اللازمة للقيام بالاعمال المصرفية في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بمكافآت وبدلات رئيس واعضاء مجلس الادارة والمسؤولين الرئيسيين في البنك .
- التوصية الى مجلس الادارة بتعيين المدير العام على ان يتمتع بالشروط التي نصت عليها تعليمات سلطة النقد الفلسطينية وكذلك المدراء التنفيذيين .
- التأكد من أن سياسة منح المكافآت تأخذ بعين الاعتبار كافة انواع المخاطر التي تعرض لها البنك والموازنة بين الارباح المتحققة ودرجة المخاطر والتنسيق مع لجنة المخاطر و/أو دائرة المخاطر في تقييم الحوافز المقدمة .
- تقوم اللجنة بالتأكد من استقلالية دوائر المخاطر والامتثال والتدقيق الداخلي ومن وجود هيكل منح المكافآت المالية المتعلقة بهم .
- التأكد من قيام ادارة البنك بالافصاح في البيانات المالية السنوية عن المعلومات الخاصة بمنح المكافآت المالية لرئيس واعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية العليا والدوائر الرقابية والموظفين المتعاقد معهم من جهات خارجية .
- توفير المعلومات والمخلصات لمجلس الادارة والتأكد من اطلاعهم المستمر حول أحدث المواضيع ذات العلاقة بالعمل المصرفي .

6 بيئة ونظام الرقابة والضبط الداخلي

- تم بناء نظام الرقابة والضبط الداخلي للبنك استنادا الى الاطار العام لنظام الرقابة الداخلية والى تعليمات سلطة النقد الفلسطينية والقوانين والارشادات النافذة بالخصوص .
- يتم مراجعة هيكل انظمة الضبط والرقابة الداخلية من قبل المدقق الداخلي والخارجي مرة واحدة على الاقل سنويا .
- يقوم البنك باضافة بيان في التقرير السنوي حول كفاية انظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية .

- يطلع مجلس الإدارة بمسؤولياته بالاعتماد على اطار عام للرقابة الداخلية وذلك بهدف التحقق من فعالية وكفاءة العمليات ومصداقية التقارير المالية والتقييد بالقوانين والتعليمات النافذة.
- توفير اجراءات تضمن وصول المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب بما فيها خطة الطوارئ .
- استقلالية دوائر التدقيق والامتثال وادارة المخاطر.

1 التدقيق الداخلي:

يدرك البنك ان وجود ادارة تدقيق داخلي فعالة يساهم في تعزيز انظمة الرقابة الداخلية وما تمثله من دعم للرقابة المصرفية الشاملة باعتبارها خط الدفاع الاول والاطار العام لادارة المخاطر المتعلقة بانشطة البنك المختلفة .

وفيما يلي اهداف ومهام دائرة التدقيق الداخلي :

- وضع ميثاق التدقيق الداخلي واعتماده من مجلس الادارة .
- وضع اجراءات للتدقيق الداخلي .
- فحص وتقييم درجة ملائمة وفعالية الضبط الداخلي والالية التي تتم فيها انجاز المهام الموكلة لكافة دوائر واقسام البنك .
- اعداد تقرير سنوي حول مدى كفاية انظمة الضبط والرقابة الداخلية للحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك .
- اعداد خطة تدقيق سنوية معتمدة من لجنة المراجعة والتدقيق
- تقوم دائرة التدقيق الداخلي برفع تقاريرها الى لجنة المراجعة والتدقيق .

2 دائرة الامتثال:

في إطار تعزيز التزام وتوافق البنك مع متطلبات لجنة بازل، فقد تم تأسيس دائرة الامتثال وأوكلت إليها مهام الإشراف على الالتزام بالأنظمة والقوانين والتشريعات والمعايير والمتطلبات العالمية والأخلاقية الصادرة عن الجهات الرقابية المختلفة وسياسات البنك الداخلية ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار في أحدث الأنظمة الآلية العالمية بهذا الخصوص نظامي **Filtering** و **Profiling** ، وعلى صعيد إدارة الامتثال فقد تم حصر كافة القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة لأعمال البنك، وتقييم وتوعية كافة الموظفين، بمفهوم الامتثال من خلال ورشات العمل والنشرات والدورات التدريبية، كما تم تطوير سياسة مكافحة عمليات غسل الأموال لتتوافق مع قانون مكافحة غسل الأموال رقم (9) لسنة 2007.

وفيما يلي الإطار العام لعمل إدارة الامتثال:

- إعداد سياسة الامتثال وتطويرها ومراجعتها بشكل دوري (مرة بالسنة كحد أدنى) وكلما دعت الحاجة لذلك).
- تطبيق سياسة الامتثال في البنك.
- إعداد منهجية فعالة لضمان امتثال البنك لجميع القوانين والتشريعات النافذة وأي إرشادات وأدلة ذات علاقة .
- رفع التقارير الدورية (نصف سنوية) حول نتائج أعمالها ومراقبتها للامتثال إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية التي ستتولى بدورها رفعها إلى لجنة المخاطر والامتثال/ مجلس الإدارة.
- تقييم ومتابعة تطبيق الحوكمة المؤسسية في البنك.

3 ادارة المخاطر:

لقد أولت إدارة البنك أهمية خاصة لمتطلبات لجنة بازل وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية وذلك باعتبارها إطار لترسيخ وتعزيز قدرة البنك على الارتقاء بالبيئة الرقابية ومجابهة مختلف أنواع المخاطر، ونظرا لطبيعة الوضع السياسي والامني في الاراضي الفلسطينية والذي يتسم بعدم الاستقرار وعدم الثبات فقد اتخذت ادارة البنك الخطوات العملية لتطبيق ما جاء فيها ومن ذلك تأسيس إدارات متخصصة في إدارة مختلف المخاطر (ائتمان، تشغيل، سوق، سيولة) ورفضها بالكوادر البشرية المؤهلة والاستثمار بأحدث الأنظمة والمعدات وبناء المواقع البديلة لإدارة العمليات اليومية في الحالات الطارئة وتم وضع خطط لمواجهة تلك المخاطر والكوارث مبنية على اسس سليمة وصحيحة . كما تم الاستثمار من خلال شراء وتطبيق نظام CARE لإدارة المخاطر التشغيلية وتم إنشاء ملف مخاطر Risk Profile لكافة فروع البنك ، هذا بالإضافة لبناء قاعدة بيانات بالأخطاء التشغيلية.

وفي هذا السياق قام البنك بتعزيز الأطر التي تحكم إدارة مخاطر الائتمان من خلال الفصل في الأدوار والمسؤوليات بين دوائر ائتمان الشركات و SME و ائتمان الأفراد) وتم تعزيز دوائر الرقابة على الائتمان والمتابعة والتحصيل بالإضافة إلى تحديث وتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي من شأنها المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية ونوعيتها .

هذا وشكل البنك لجنة إدارة المخاطر والامتثال على مستوى الإدارة التنفيذية تتولى مراجعة وتقييم أعمال كافة دوائر المخاطر المختلفة وترفع تقارير دورية عن نتائج أعمالها إلى لجنة المخاطر والامتثال المنبثقة عن مجلس الإدارة

وتعمل إدارة المخاطر ضمن الإطار العام التالي:

- 1- ترفع إدارة المخاطر في البنك تقاريرها إلى لجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بشكل دوري أما بالنسبة للأعمال اليومية فيكون ارتباطها مع المدير العام.
- 2- تتولى إدارة المخاطر المسؤوليات التالية:
 - أعداد سياسات المخاطر لكافة أنواع المخاطر واعتمادها من مجلس الإدارة.
 - تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
 - تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.
 - التوصية للجنة المخاطر والامتثال / التنفيذية بسقوف المخاطر، والموافقات، ورفع التقارير وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
 - تزويد المجلس والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك ويقوم المجلس بمراجعة إحصائيات المخاطر في البنك النوعية والكمية وبشكل منتظم.
 - اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها:
 - 1 التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
 - 2 إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر.
 - 3 توفير التجهيزات اللازمة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- 3- تقوم لجان البنك مثل لجان الائتمان أو إدارة الموجودات والمطلوبات/ الخزينة ومخاطر التشغيل بمساعدة إدارة المخاطر في القيام بمهامها وفق الصلاحيات المحددة لهذه اللجان.
- 4- تضمين التقرير السنوي للبنك بمعلومات عن إدارة المخاطر بخصوص هيكلها وطبيعتها وعملياتها والتطورات التي طرأت عليها.
- 5- توفير معلومات حول المخاطر لدى البنك لاستخدامها لأغراض الإفصاح والنشر للجمهور.

7 التدقيق الخارجي:

يمثل التدقيق الخارجي مستوى آخر من الرقابة على مصداقية البيانات المالية الصادرة عن أنظمة البنك المحاسبية والمعلوماتية وخاصة فيما يتعلق بإبداء الرأي الواضح والصريح في مدى عدالة هذه البيانات وعكسها للواقع الفعلي خلال فترة معينة ، ويراعى في اختيار المدقق الخارجي ان يكون معتمداً من قبل سلطة النقد الفلسطينية وان لا يكون حاصلاً على اية تسهيلات ائتمانية مباشرة او غير مباشرة من البنك ويحرص مجلس الادارة على الدوران المنتظم للمدقق وتجاربه مع المؤسسات الأخرى .

مهام ومسؤوليات المدقق الخارجي :

- 1 تدقيق البيانات المالية والسجلات المحاسبية للبنك بما ينسجم مع المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS)
- 2 الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى من معايير الإفصاح للبيانات المالية الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية .
- 3 التقيد بالسرية التامة بموجب قواعد السلوك المهني .
- 4 تزويد لجنة المراجعة والتدقيق بنسخة عن تقريره .
- 5 حضور اجتماعات الهيئة العامة للبنك للاستفسارات المساهمين .
- 6 العمل على تزويد سلطة النقد الفلسطينية بنسخة عن التقرير السنوي خلال شهرين من انتهاء السنة المالية مشتملاً على ما يلي :
 - اي مخالفات لاحكام القوانين والتعليمات الصادرة بما فيها تعليمات البنك الداخلية
 - رايه حول مدى كفاية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي ومدى كفاية المخصصات لمقابلة المخاطر المحتملة .
 - التحقق من عدالة البيانات التي اعطيت له خلال عملية التدقيق .

8 ميثاق اخلاقيات العمل

تبنى البنك ميثاق اخلاقيات العمل الذي تم اقراره من مجلس الادارة وتعهد بالتزام كافة موظفي البنك به على اختلاف مستوياتهم الادارية الى جانب اعضاء مجلس ادارة البنك كما يوضح الدليل العواقب المترتبة على اي خرق لبثوده، وقد حدد هذا الميثاق اخلاق وقيم ومبادئ موظفي البنك باربعة محاور رئيسية المتمثلة بالنزاهة، الامتثال للقوانين ، الشفافية والولاء للبنك.



9 العلاقة مع المساهمين

- يقوم البنك بتطوير علاقات ايجابية مع كافة المساهمين، وفي هذا المجال يعمل البنك وبكافة السبل على تشجيع المساهمين وبخاصة صفار المساهمين على حضور الاجتماع السنوي للهيئة العامة والتشجيع على القيام بعمليات التصويت اما بشكل شخصي او توكيل شخصي في حالة غيابهم.
- يتم تزويد المساهمين بنسخة من التقرير السنوي على عناوينهم البريدية ودعوة لاجتماع الهيئة العامة وجدول اعمالها وجميع المعلومات والمواد الاعلامية الموجهة للمساهمين بشكل عام .
- حضور ممثلين عن المدققين الخارجيين الاجتماع السنوي للهيئة العامة بهدف الاجابة عن اي أسئلة قد تطرح حول التدقيق وتقرير المدقق
- دعوة ممثلين عن سلطة النقد الفلسطينية لحضور الاجتماع بهدف الاطلاع على مجريات الامور .
- انتخاب اعضاء المجلس ممن تتوفر فيهم المؤهلات والشروط عند انتهاء مدة المجلس خلال الاجتماع السنوي للهيئة العامة .
- انتخاب المدقق الخارجي وتحديد اتعابه او تفويض مجلس الادارة بتحديد الاتعاب
- توثيق كافة وقائع الجلسات والتقارير حول مجريات الامور خلال اجتماع الهيئة العامة السنوي ، بما في ذلك نتائج التصويت والاسئلة المطروحة من قبل المساهمين فيما يتعلق بمساهمتهم.

10 الشفافية والافصاح

تتطوي الحاكمية المؤسسية لبنك القدس على ابعاد تتصف بالنزاهة والتعامل باستقامة وامانة وموضوعية فيما يتعلق بالقرارات التي تم اتخاذها من قبل الجهات ذات العلاقة في البنك والشفافية والافصاح والانفتاح على المجتمع.

وحول الشفافية والافصاح والانفتاح فانها من العناصر الهامة في الحاكمية المؤسسية الجيدة لبنك القدس ، حيث ان البنك معني بالافصاح العام عن كافة المعلومات الموثوقة التي تقدم في اوقاتها المناسبة لمساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اجراء تقييم دقيق للموقف المالي للبنك وانجازاته وانشطته ومخاطره، كما ان البنك يعمل جاهدا على توفير وبشكل دوري ومتاح للجميع معلومات كاملة حول نشاطاته لكافة الجهات ذات العلاقة مثل سلطة النقد الفلسطينية والمساهمين والمودعين والجمهور بشكل عام مع التركيز على القضايا ذات الاثر الجوهري على البنك.





المسؤولية
المجتمعية



يفتخر البنك بالنجاحات المتواصلة التي
تمكن من إنجازها على صعيد التنمية
المجتمعية ويؤمن بمساهمة الفرد في
عملية الإنماء، وذلك من خلال المشاركة
في مبادرات تهدف لتحقيق تنمية مجتمعية
مستدامة.



حرص البنك على أن يكون حاضر دوماً لدعم الأنشطة التي تدخل نطاق المسؤولية المجتمعية، وهو ما يميزه من بين أكثر المؤسسات الاقتصادية والمالية تأثيراً في هذا المجال على المستوى الوطني. ويضع المسؤولية المجتمعية ضمن أولوياته، ومن هذا المنطلق ينتهج البنك سياسة متوازنة كرس من خلالها جهوده وإمكانياته لخدمة المجتمع الذي يعمل فيه، في مقدمتها قطاعات التنمية والثقافة، والتعليم والصحة فضلاً عن دعم الأشخاص من ذوي الإحتياجات الخاصة، والمؤسسات الرياضية وغيرها. متوجاً بذلك مسيرة اتسمت بالتميز والعطاء والإسهام بشكل رئيسي في دعم عجلة التنمية الاقتصادية في فلسطين. ففي مجال مساهماته في المسؤولية المجتمعية، والتي تمثل أحد الأطر الإستراتيجية، رسخ البنك دوره في دعم الأنشطة الإغاثية والتنموية والتعليمية، مع التركيز على تحقيق تنمية مستدامة في العديد من القطاعات مثل الصحة والثقافة والتعليم، وذوي احتياجات خاصة وغيرها.

وسعى البنك وفي إطار مساهماته المتواصلة إلى تحقيق أثر إيجابي في شتى قطاعات المجتمع الفلسطيني خاصة التعليمية والصحية والتنموية منها، والتي جاءت بالتوافق مع الرؤية الإستراتيجية للبنك في ذات المجال تأكيداً على اهتمام البنك بدفع عجلة التنمية في فلسطين، وإحداث تغييرات ملموسة لدى المواطن، باعتبارها واجب وطني يمارسه البنك، فالاستثمار في تنمية المجتمع يعكس مدى مساهمة أبنائه في رفع مستوى معيشة المجتمع الفلسطيني وتحسين أداء قطاعاته.

المجال	مبلغ المساهمة (\$)
التنمية	31,077
الإغاثة	40,804
الثقافة والتعليم	87,068
الصحة والبيئة	12,686
الرياضة	12,746
اقتصاد	37,500
أخرى	15,396
الإجمالي	237,276

الثقافة والتعليم

إن الحياة مزيج من العلم والعمل، والتعليم يمنح المجتمع تحراً من مخلفات الجهل والفقر والمرض جميعاً، وإذا أردنا الوصول إلى ذلك المستوى فلا بد أن نبذل جهداً مقصوداً ومنظماً من أجل تطوير المعارف والمعلومات من خلال التعليم والقراءة والاطلاع، ولذلك فقد أولى البنك اهتماماً بانشطة المدارس والمعارف والثقافة والكتاب. وساهم بعدد من الأنشطة في هذا المجال.

ويهدف البنك من خلال رعايته ودعمه للمؤسسات الثقافية والجهات ذات العلاقة، الى تعزيز شراكة الفرد مع بقية افراد مجتمعه، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذين المجالين بمبلغ يقدر بحوالي \$87,068.



الثقافة والتعليم

تبرع لصندوق الأقصى

تبرع لجامعة النجاح الوطنية - مساعدة طلبة محتاجين

تبرع لجامعة فلسطين التقنية الخضوري

تبرع لجامعة بيرزيت

رعاية الملتقى الفلسطيني - جامعة خضوري

رعاية المؤتمر الفلسطيني - جامعة بيرزيت

رعاية حفل تكريم الطلبة الاوائل - مدرسة مسقط - سلفيت

رعاية حفل تكريم طلبة الاوائل - مدرسة قراوة بني حسان

رعاية لقاءات هيئة الرياضيات - اتحاد المعلمين

رعاية مسابقة الاجهزة الامنية - سلفيت

رعاية مشروع القراءة - جمعية عطاء

دعم مؤسسة افكار للتطوير التربوي

تبرع للملتقى السينمائي الفلسطيني - غزة

تبرع لنادي المواهب الفلسطينية غزة

رعاية ملتقى المتقنين المقدسي

الصحة والبيئة

ترتبط زيادة الامراض بأسلوب الحياة وقلة النشاط البدني والعادات الغذائية السيئة، لذا يشجع البنك مختلف الأنشطة الرياضية والأندية الفلسطينية، ويقدم ضمن امكانياته المتواضعة كل دعم مستطاع لحياة صحية أفضل للجميع. حيث ساهم البنك بدعم عدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$12,686.



الصحة والبيئة

تبرع لجمعية أصدقاء المريض الخيرية أبو ريا

تبرع للمستشفى الاوروبي

رعاية مؤتمر الدواء في فلسطين - الهلال الاحمر، البيرة

تبرع لإجراء عملية جراحية

الإغاثة

يستشعر البنك أهمية هذا الدور لإعانة الفئات المتضررة في المجتمع نتيجة للأحداث الطارئة، فمن خلاله إستطاع البنك تقديم الخدمات والمساعدات الفورية للعديد من المحتاجين والمعوزين، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$40,804.



الإغاثة

تبرع لجمعية الهلال الاحمر - لضحايا مخيم اليرموك

تبرع لإغاثة أهالي غزة خلال العدوان الأخير على غزة

تبرعات لاغاثة محتاجين

مساعدة موظفي البنك المنكوبين جراء العدوان على غزة

التنمية

تهدف مشاركة بنك القدس في مثل هذه الأنشطة الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الإجتماعية وإحداث تغييرات وتحفيز واستثمار كافة الطاقات البشرية والمادية المتاحة، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$31,077.



التنمية

التبرع لعمال بلدية طولكرم

التبرع لجمعية التطوير الريفية - رضا

التبرع بجهاز حاسوب للدفاع المدني

التبرع للعمال المحتاجين - الاتحاد العام

التبرع بسيارة للدفاع المدني

شراء طابعة لمجلس الخدمات المشترك - سلفيت

التبرع بجهاز لاب توب لمؤسسة صبري لانظمة الكمبيوتر

التبرع بكمبيوترات للإتحاد العام للثقافات

التبرع بماكنة تصوير لبلدية كفر الديك

إقتصاد

سعى البنك من خلال رعايته للنشاطات والفعاليات الإقتصادية إلى دفع عجلة الإقتصاد الفلسطيني قدماً وبالتالي دعم التنمية المجتمعية من جهة أخرى، ضمن أطر استراتيجية مدروسة، حيث كان السباق دوماً في تحمّل المسؤولية الملقاة على عاتقه والمشاركة الفاعلة في هذه النشاطات، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$37,500.



إقتصاد

رعاية ملتقى مال وأعمال

رعاية معرض نقابة تجار مواد الغذائية - الخليل

رعاية مهرجان التسوق الوطني - جامعة النجاح

رعاية مهرجان محافظة طوباس والاغوار

الرياضة

تتوعد مشاركة البنك في الأنشطة الرياضية سواء كانت ترفيهية أو تطوير للمهارات أو دعم أندية رياضية، وساهم البنك بعدد من الأنشطة في هذا المجال وبمبلغ يقدر بحوالي \$12,746.



الرياضة

التبرع لبطولة مواي تاي

التبرع لمركز شباب الامعري

التبرع لمركز الشباب الاجتماعي - مخيم قلنديا

التبرع لمؤسسة شباب البيرة

رعاية مارثون فلسطين الدولي - المجلس الأعلى للشباب

رعاية نادي قتليلية الأهلي

التبرع لفريق الأمن الوطني الرياضي

اجتماعيات (مرأة، طفولة، ذوي احتياجات خاصة)

حظيت المسؤولية المجتمعية بإهتمام خاص، حيث ساهم البنك خلال العام 2014 بدعم شتى قطاعات المجتمع المختلفة عبر مجموعة من المشاريع والأنشطة التي توزعت بين دعم الطفولة والمرأة والتعليم والتقانات وغيرها من القطاعات الأخرى، ويمبلغ يقدر بحوالي \$15,396.



اجتماعيات

التبرع لجمعية المرأة العاملة للتنمية

التبرع لجمعية روان لتنمية الطفل

التبرع للاتحاد النسائي

التبرع جمعية أصدقاء بيرزيت

رعاية جمعية عتيل لرعاية المسنين الخيرية

رعاية جمعية الطفل الفلسطيني اليتيم - بيت لحم

رعاية جمعية سيدات بيرزيت

التبرع لجمعية إنعاش الأسرة

رعاية حفل تعارف نقابة مهندسين طولكرم

رعاية إفطار رمضاني لنقابة موظفي جامعة النجاح

التبرع لجمعية المكفوفات

التبرع ملتقى البصيرة للمكفوفين

التبرع لصالح جمعية المرأة الريفية - قفزين



القوائم المالية





بنك القدس
Quds Bank

(شركة مساهمة عامة محدودة)

رام الله – فلسطين

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل

31 كانون الأول 2014

تقرير مدقق الحسابات المستقل	86
بيان المركز المالي	87
بيان الدخل	88
بيان الدخل الشامل	89
بيان التغيرات في حقوق الملكية	90
بيان التدفقات النقدية	91
الإيضاحات للبيانات المالية	92



تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى مساهمي بنك القدس المحترمين

تقرير حول البيانات المالية
قمنا بتدقيق البيانات المالية المرفقة لبنك القدس المساهمة العامة المحدودة (فيما يلي "البنك") والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2014 وكل من بيان الدخل وبيان الدخل الشامل وبيان التغيرات في حقوق الملكية وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وملخصاً لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية مجلس الإدارة عن البيانات المالية
إن مجلس الإدارة مسؤول عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية، إضافة إلى توفر نظام رقابة داخلي تراه الإدارة ضرورياً لغرض إعداد وعرض بيانات مالية خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء الناتجة عن الأحتيال أو الخطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات
إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه البيانات المالية استناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة ثبوتية للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية. تستند الإجراءات المختارة إلى تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية سواء كانت ناشئة عن أحتيال أو عن خطأ. عند القيام بتقييم تلك المخاطر، يأخذ مدقق الحسابات في الإعتبار إجراءات الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية وذلك لغرض تصميم إجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من الإدارة، وكذلك تقييم العرض العام للبيانات المالية.

نعتقد أن أدلة التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي
في رأينا، أن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للبنك كما في 31 كانون الأول 2014 وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أمور أخرى
تم تدقيق البيانات المالية للبنك للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 من قبل مدقق حسابات آخر، والذي اصدر تقريره الغير متحفظ حولها بتاريخ 26 شباط 2014.

حازم صبايا

رخصة رقم 2003/115

برابيس ووتر هاوس كوبرز فلسطين المحدودة

26 آذار 2015

رام الله، فلسطين

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان المركز المالي

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

2013	2014	إيضاح	الموجودات
84,740,545	119,167,254	(4)	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
99,103,413	131,010,848	(5)	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
116,043	89,974	(6)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
287,349,992	336,171,649	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصافي
9,198,469	8,632,547	(8)	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
10,857,303	23,104,089	(9)	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
18,927,250	22,515,085	(10)	ممتلكات وعقارات ومعدات، بالصافي
2,584,101	2,355,923		مشاريع تحت التنفيذ
29,533	27,769	(11)	موجودات غير ملموسة
1,066,727	1,066,727	(12)	موجودات ضريبية مؤجلة
18,608,999	25,220,307	(13)	موجودات أخرى
532,582,375	669,362,172		مجموع الموجودات

المطلوبات وحقوق الملكية

			المطلوبات
10,000,000	-	(14)	ودائع سلطة النقد الفلسطينية
24,207,792	70,396,313	(15)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
401,177,301	494,228,499	(16)	ودائع عملاء
19,278,569	22,752,072	(17)	تأمينات نقدية
3,027,091	3,349,099	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
130,000	102,767	(19)	مخصص التضايا
2,155,462	662,257	(20)	مخصص الضرائب
7,614,240	7,323,882	(21)	مطلوبات أخرى
467,590,455	598,814,889		مجموع المطلوبات

حقوق الملكية

50,000,000	50,000,000	(22,1)	رأس المال المدفوع
3,000,000	3,000,000		علاوة إصدار
2,757,887	3,481,177	(23)	احتياطي إجباري
224,912	224,912	(23)	احتياطي إختياري
5,805,055	5,100,037	(23)	احتياطي مخاطر مصرفية عامة
2,549,028	3,633,963	(23)	احتياطي التقلبات الدورية
945,029	(732,512)	(24)	احتياطي القيمة العادلة
(289,991)	5,839,706		أرباح (خسائر) متراكمة
64,991,920	70,547,283		صافي حقوق الملكية
532,582,375	669,362,172		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

تشكل الإيضاحات المرفقة على الصفحات من (3) إلى (49) للبيانات المالية جزءاً لا يتجزأ منها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان الدخل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2013	2014	إيضاح	
24,459,774	27,363,606	(25)	الفوائد الدائنة
(5,872,769)	(5,602,841)	(26)	الفوائد المدينة
18,587,005	21,760,765		صافي إيرادات الفوائد
4,291,050	6,612,220	(27)	صافي إيرادات العمولات
22,878,055	28,372,985		صافي إيرادات الفوائد والعمولات
2,067,852	3,063,958		صافي أرباح التعامل بالعملة الأجنبية
85,355	241,457	(28)	صافي أرباح موجودات مالية من خلال بيان الدخل
10,836	-		ارباح استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
1,324,387	951,795	(7)	استرداد مخصص تدني تسهيلات ائتمانية
755,440	1,242,201	(29)	إيرادات أخرى
27,121,925	33,872,396		إجمالي الدخل
			المصاريف
10,244,375	10,996,508	(30)	نفقات الموظفين
1,780,260	2,023,485	(11,10)	استهلاكات واطفاءات
1,049,276	1,523,411	(7)	مصروف مخصص تدني التسهيلات الائتمانية
5,901,912	8,130,969	(31)	مصاريف تشغيلية أخرى
693,880	958,656	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
80,000	-		مخصصات قضايا
87,573	-		مخصص التدني في عقارات مستملكة لقاء ديون
-	6,463		خسائر استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
19,837,276	23,639,492		إجمالي المصاريف
7,284,649	10,232,904		الربح للسنة قبل الضريبة
135,000	-		انتقاعات ضريبية مؤجلة
(2,500,583)	(3,000,000)	(20)	ضرائب مستحقة على الدخل
(179,417)	-		ضرائب عن سنوات سابقة
4,739,649	7,232,904		الربح للسنة بعد الضرائب
0.095	0.145	(38)	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (43) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان الدخل الشامل

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أشير إلى غير ذلك)

2013	2014	
4,739,649	7,232,904	صافي الربح للسنة
		بنود الدخل الشامل الأخرى
2,266,585	(1,677,541)	التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
2,266,585	(1,677,541)	صافي بنود الدخل الشامل الأخرى للسنة
7,006,234	5,555,363	إجمالي الدخل الشامل للسنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (43) جزءاً من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية لاسمته المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان التغييرات في حقوق الملكية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

المجموع	أرباح (خسائر) متراكمة	احتياطي القيمة العادية	احتياطي الأرباح	الاحتياطي الحواري	الاحتياطي مخاطر مصرفية عامة	إحتياطي إضرائي	إحتياطي إجرائي	علاوة إصدار	رأس المال المدفوع
64,991,920	(289,991)	945,029	2,549,028	5,805,055	224,912	2,757,887	3,000,000	50,000,000	الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2014
7,232,904	7,232,904	-	-	-	-	-	-	-	التغيرات خلال السنة:
(1,677,541)	-	(1,677,541)	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للسنة
5,555,363	7,232,904	(1,677,541)	-	-	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى
-	(1,103,207)	-	1,084,935	(705,018)	-	723,290	-	-	التغير في القيمة الماددة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل
70,547,283	5,839,706	(732,512)	3,633,963	5,100,037	224,912	3,481,177	3,000,000	50,000,000	صافي بنود الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطيات
57,985,686	(2,530,926)	(1,321,556)	1,838,081	4,491,253	224,912	2,283,922	3,000,000	50,000,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014
4,739,649	4,739,649	-	-	-	-	-	-	-	التغيرات خلال السنة:
2,266,585	-	2,266,585	-	-	-	-	-	-	صافي الربح للسنة
7,006,234	4,739,649	2,266,585	-	-	-	-	-	-	بنود الدخل الشامل الأخرى
-	(2,498,714)	-	710,947	1,313,802	-	473,965	-	-	التغير في القيمة الماددة للموجودات المالية من خلال بيان الدخل الشامل
64,991,920	(289,991)	945,029	2,549,028	5,805,055	224,912	2,757,887	3,000,000	50,000,000	صافي بنود الدخل الشامل للسنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المحول إلى الاحتياطيات
64,991,920	(289,991)	945,029	2,549,028	5,805,055	224,912	2,757,887	3,000,000	50,000,000	الرصيد كما في 31 كانون الأول 2013

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (43) جزءاً من هذه التوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

بيان التدفقات النقدية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

2013	2014	إيضاح	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
7,284,649	10,232,904		الربح للسنة قبل الضريبة
			تعديلات لتسوية صافي الربح مع صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
1,780,260	2,023,485	(10,11)	استهلاكات وإطفاءات
1,049,276	1,523,411	(7)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
693,880	958,656	(18)	مخصص تعويض نهاية الخدمة
(23,544)	-		المحرر من مخصص الإجازات
80,000	(27,233)	(19)	مخصص القضايا
87,573	-		مخصص التدني في عقارات آلت ملكيتها للبنك لقاء ديون
12,250	26,070	(28)	خسائر غير متحققة من موجودات مالية من خلال بيان الدخل
(10,836)	6,463		خسائر (أرباح) استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
10,953,508	14,743,756		
			التغير في الموجودات والمطلوبات
(6,844,786)	(7,688,013)	(4)	متطلبات الاحتياطي الإلزامي النقدي
(2,750,000)	2,750,000	(5)	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
4,463,742	(50,345,068)	(7)	تسهيلات ائتمانية مباشرة
(2,523,933)	(6,611,308)	(13)	موجودات أخرى
514,133	20,997	(15)	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية (أكثر من ثلاثة أشهر)
66,920,524	93,051,198	(16)	ودائع عملاء
(71,765)	3,473,503	(17)	تأمينات التقديرة
2,212,739	(290,358)	(21)	مطلوبات أخرى
(413,241)	(636,648)	(18)	تمويضات مدفوعة للموظفين
(3,111,159)	(4,493,205)	(20)	ضرائب مدفوعة
69,349,762	43,974,854		صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية
			التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية
(772,064)	(1,111,618)	(8)	شراء موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
(9,877,301)	(12,246,786)	(9)	شراء موجودات مالية بالكلفة المطلقة
(1,370,534)	-		مشاريع تحت التنفيذ
(1,408,550)	(5,481,093)	(10)	شراء ممتلكات وعقارات ومعدات
10,000	-		المتحصل من بيع موجودات مالية من خلال بيان الدخل
33,983	93,251		المتحصل من استبعاد ممتلكات وعقارات ومعدات
(13,384,466)	(18,746,246)		صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
55,965,296	25,228,608		صافي الزيادة في النقد وما في حكمه
55,157,367	111,122,663	(36)	النقد وما في حكمه في بداية السنة
111,122,663	136,351,271	(36)	النقد وما في حكمه في نهاية السنة

تشكل الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (43) جزءاً من هذه الفوائم المالية وتقرأ معها.

بنك القدس

(شركة مساهمة عامة محدودة)

البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014

الإيضاحات للبيانات المالية

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي إلا إذا أُشير إلى غير ذلك)

1. عام

تأسس بنك القدس (فيما يلي «البنك») بتاريخ 2 نيسان 1995 في غزة كشركة مساهمة عامة محدودة تحت رقم (563200880) بموجب قانون الشركات لسنة 1929 برأسمال مقداره 20,000,000 دولار أمريكي موزع على 20,000,000 سهم بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. تم زيادة رأس مال البنك بتاريخ 20 آب 2005 ليصبح 25,000,000 دولار أمريكي بنفس القيمة الاسمية للسهم، كما تم زيادة رأس مال خلال العام 2006 ليصبح رأس المال المصرح به والمدفوع بالكامل 50,000,000 دولار أمريكي بقيمة إسمية مقدارها دولار أمريكي للسهم الواحد. قررت الهيئة العامة غير العادية بتاريخ 5 حزيران 2011 زيادة رأس مال البنك إلى 100,000,000 دولار أمريكي وتكليف مجلس إدارة البنك لتنفيذ القرار خلال السنوات القادمة.

باشر البنك نشاطه المصرفي في فلسطين بتاريخ 18 كانون الثاني 1997، من أهم غايات البنك القيام بكافة الأعمال المصرفية التجارية والاستثمارية من خلال الإقراض والتمويل وفتح الحسابات الجارية والإعتمادات المستندية، وقبول الودائع والأمانات، والمتاجرة في العملات المختلفة من خلال فروع المنتشرة في فلسطين والبالغ عددها (21) فرعاً بالإضافة إلى (6) مكاتب. يخضع البنك لقانون المصارف وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

تم إدراج أسهم البنك للتداول في سوق فلسطين للأوراق المالية (بورصة فلسطين) خلال العام 2005. بلغ عدد موظفي البنك (الإدارة العامة والفروع) كما في 31 كانون الأول 2014 (555) موظفاً و(447) موظفاً كما في 31 كانون الأول 2013. تم إقرار البيانات المالية المرفقة من قبل مجلس إدارة البنك في جلسته المنعقدة بتاريخ 12 اذار 2015.

2. أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات سلطة النقد الفلسطينية. تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات المالية التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. إن الدولار الأمريكي هو عملة عرض البيانات المالية للبنك والذي يمثل العملة الرئيسية للبنك. تشمل البيانات المالية المرفقة على البيانات المالية لفروع البنك والبيانات المالية للإدارة العامة في رام الله، وقد تم تجميع البيانات المالية بعد أن تم إجراء التقاص للحسابات الداخلية المشتركة بين الإدارة والفروع المذكورة. إن المعاملات في الطريق بين الإدارة والفروع تظهر ضمن الموجودات والمطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي المرفق.

إن إعداد البيانات المالية بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية يتطلب استخدام تقديرات محاسبية هامة ومحددة، كما يتطلب من الإدارة إبداء الرأي في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمصرف. إن أي تغيير في الافتراضات والاجتهادات من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيانات المالية خلال الفترة التي حدث خلالها التغيير. تعتقد الإدارة أن الافتراضات والاجتهادات المستخدمة مناسبة وأن البيانات المالية تعرض الوضع المالي للمصرف بشكل عادل. لقد تم الإفصاح عن المجالات التي تنطوي على درجة عالية من الاجتهاد أو التعقيد أو المجالات التي تعد فيها الافتراضات والتقديرات أساسية للبيانات المالية في الإيضاح رقم (3-22).

3. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك تتوافق مع تلك التي تم استخدامها في إعداد البيانات المالية السنوية كما في 31 كانون الأول 2013، باستثناء ما ورد في إيضاح (42).

3-1. التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية للبنك مطابقة لتلك التي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية للسنة السابقة.

(أ) المعايير الجديدة والمعدلة المطبقة من قبل البنك

- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم (32)، «الأدوات المالية»: حول مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية. يوضح هذا التعديل أن الحق في المقاصة يجب ألا يعتمد على حدث مستقبلي. ويجب أيضاً أن يكون نافذاً قانوناً على جميع الأطراف المقابلة في سياق العمل الاعتيادي، وكذلك في حال العجز عن السداد أو الإعسار أو الإفلاس. كما يتضمن التعديل آليات التسوية. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.
- قام البنك بالتطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) «الأدوات المالية» وذلك اعتباراً من 1 تموز 2012. ويتناول تصنيف الموجودات والمطلوبات المالية وقياسها وتسجيلها. صدرت النسخة الكاملة من المعيار في حزيران 2014 وتحل محل الإرشادات المقررة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39) بشأن تصنيف وقياس الأدوات المالية. يحتفظ المعيار بنموذج القياس المختلط لكن يعمل على تبسيطه ويحدد ثلاث فئات رئيسية لقياس الموجودات المالية وهي: التكلفة المطفأة، القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، القيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعتمد أساس التصنيف على النموذج التجاري للمنشأة وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية المتعلقة بالموجودات المالية.
- التعديلات على المعيار المحاسبي الدولي رقم (36)، «الانخفاض في قيمة الموجودات»، بشأن الإفصاحات عن المبالغ القابلة للاسترداد للموجودات غير المالية. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.
- التعديل على المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، «الأدوات المالية: التسجيل والقياس» بخصوص تجديد المشتقات واستمرار محاسبة التحوط. يتناول هذا التعديل التغييرات التشريعية على المشتقات «المتداولة في السوق الموازية» وتحديد الأطراف المقابلة المركزية. وبموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39)، فإن تجديد المشتقات لدى الأطراف المقابلة المركزية من شأنه أن يؤدي إلى التوقف عن محاسبة التحوط. ينص التعديل على الإعفاء من وقف محاسبة التحوط عندما يلبي تجديد أداة التحوط معايير محددة. لم يكن لهذا التعديل أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.
- التفسير رقم (21) الصادر عن لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية، «الضرائب»، ينص على المحاسبة عن الالتزام بدفع ضريبة إذا كان هذا الالتزام ضمن نطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) «المخصصات». يتناول هذا التفسير نوعية الحدث الملزم الذي ينشأ عنه التزام بدفع الضريبة والتوقيت الذي ينبغي فيه تسجيل الالتزام.

(ب) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة لكن غير السارية على السنة المالية التي تبدأ في 1 كانون ثاني 2014 ولم يتم البنك

بتطبيقها في وقت مبكر

- يجب قياس الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل مع خيار نهائي بعرض تغيرات القيمة العادلة ضمن الدخل الشامل بدلاً من إعادة تدويرها. وحالياً هناك طريقة جديدة متوقعة لاحتساب الخسائر الائتمانية لكي تحل محل طريقة انخفاض قيمة الخسائر المتكبدة المستخدمة ضمن المعيار المحاسبي الدولي رقم (39). وفيما يتعلق بالمطلوبات المالية، فلم تطرأ أي تغييرات على طريقة التصنيف والقياس ما عدا تسجيل التغيرات في مخاطر الائتمان ضمن الدخل الشامل، وذلك بالنسبة للمطلوبات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. كما يخفّف المعيار من حدة متطلبات فعالية التحوط باستبدال اختبارات فعالية التحوط القياسية، ويقتضي وجود علاقة اقتصادية بين البند المتحوط وأداة التحوط، وفيما يخص «معدل التحوط» فيظل كالمعدل الفعلي الذي تستخدمه الإدارة في أغراض إدارة المخاطر. ما يزال الاحتفاظ بالوثائق المتزامنة أمراً مطلوباً ولكن تختلف هذه الوثائق عن تلك التي يجري إعدادها بموجب المعيار المحاسبي الدولي رقم (39). ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.
 - المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15)، «الإيرادات من العقود مع العملاء» (يسري اعتباراً من 1 كانون ثاني 2017) يتناول تسجيل الإيرادات ويرسي المبادئ التي تكفل نقل معلومات مفيدة لمستخدمي البيانات المالية حول طبيعة وقيمة وتوقيت واختلاف الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة من العقود المبرمة مع عملاء المنشأة. يتم تسجيل الإيرادات عندما يسيطر عميل ما على سلعة أو خدمة ويكون بمقدوره بعد ذلك تحديد طريقة استخدامها والاستفادة منها. يحل المعيار محل المعيار المحاسبي الدولي رقم (18) «الإيرادات» والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11) «عقود البناء» والتفسيرات المتعلقة بهما. ليس من المتوقع أن يكون لهذا المعيار أي تأثير على البيانات المالية للبنك.
- إن إدارة البنك تتوقع أن تتعاطى مع كافة المعايير والتفسيرات الجديدة والتعديلات غير سارية المفعول وأن تتبنى تطبيقها بتاريخ سريان مفعولها.

2-3. معلومات القطاعات

تعرض قوائم قطاع التشغيل بطريقة تتسجم مع التقارير الداخلية التي تقدم الى المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل. إن المسؤول عن اتخاذ قرارات التشغيل هو مجلس إدارة البنك وهو الجهة التي تقوم بتخصيص الموارد على قطاعات التشغيل وتقييم الأداء فيها. تستخدم الإيرادات والمصاريف المتعلقة مباشرة بكل قطاع في تحديد أداء قطاعات التشغيل. إن التقارير الداخلية تعنى بالتركزات الائتمانية وتحليل نتائج الأعمال حسب قطاعات الأعمال والقطاعات الاقتصادية والجغرافية (إيضاح-32).

3-3. التسهيلات الائتمانية المباشرة

إن التسهيلات الائتمانية المباشرة هي موجودات مالية بمبالغ ثابتة أو دفعات محددة وذات أجل معين ولا يتم تداولها في أسواق مالية نشطة، ولا يتم التعاقد فيها بغرض البيع العاجل أو متوسط الأجل.

تظهر التسهيلات الائتمانية المباشرة بالكلفة المطفأة مطروحاً منها مخصص تدني التسهيلات الائتمانية والفوائد والعمولات المعلقة.

يتم تكوين مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية المباشرة إذا تبين عدم إمكانية تحصيل المبالغ المستحقة للبنك وعندما يتوفر دليل موضوعي على أن حدثاً ما قد أثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية للتسهيلات الائتمانية المباشرة وعندما يمكن تقدير هذا التدني، وتسجل قيمة المخصص في بيان الدخل.

يتم تعليق الفوائد والعمولات على التسهيلات الائتمانية غير العاملة الممنوحة للعملاء وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية.

يتم وقف قيد الفوائد والعمولات على الديون المصنفة والمتخذ حيالها إجراءات قانونية.

يتم شطب التسهيلات الائتمانية المعد لها مخصصات في حال عدم جدوى الإجراءات المتخذة لتحصيلها بطرحها من المخصص ويتم تحويل أي فائض في المخصص الإجمالي إلى بيان الدخل، ويضاف المحصل من الديون السابق شطبها إلى الإيرادات.

4-3. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

هي الموجودات المالية التي قام البنك بشرائها لغرض بيعها في المستقبل القريب وتحقيق الأرباح من تقلبات الأسعار السوقية قصيرة الأجل أو هامش أرباح المتاجرة.

يتم إثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة عند الشراء (تقيد مصاريف الاقتناء على بيان الدخل عند الشراء) ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل.

يتم قيد الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في بيان الدخل.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في المعايير الدولية للتقارير المالية.

لا يجوز تصنيف أي موجودات مالية ليس لها أسعار في أسواق نشطة وتداولات نشطة في هذا البند.

5-3. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تمثل هذه الموجودات المالية الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

يتم اثبات هذه الموجودات بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم أخذ الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المالية المباعة مباشرة إلى الأرباح والخسائر المدورة وليس من خلال بيان الدخل.

لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني. ويتم قيد الأرباح الموزعة في بيان الدخل.

6-3. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة البنك وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني في قيمتها يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو جزء منه، ويتم قيد أي تدني في قيمتها في بيان الدخل وتظهر لاحقاً بالكلفة المطفأة بعد تخفيضها بخسائر التدني.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية بالكلفة المطفأة الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصصة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن بيان الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

3-7. القيمة العادلة

إن أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ البيانات المالية في أسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات والمشتقات المالية التي لها أسعار سوقية، في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات والمشتقات المالية أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.

تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.

يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعالة، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

3-8. التدني في قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك بمراجعة القيم المثبتة في السجلات للموجودات المالية في تاريخ بيان المركز المالي لتحديد فيما إذا كانت هنالك مؤشرات موضوعية تدل على تدني في قيمتها إفرادياً أو على شكل مجموعة، وفي حالة وجود مثل هذه المؤشرات فإنه يتم تقدير القيمة القابلة للاسترداد من أجل تحديد خسارة التدني.

يتم تحديد مبلغ التدني كما يلي:

التقييم المجمع للتسهيلات الائتمانية

عندما يتم إعادة تقدير قيمة تسهيلات ائتمانية تم تقييمها بشكل فردي وعند عدم وجود أو تحديد دليل حالي على وجود خسارة، فإن هناك احتمالية لخسائر مبنية على تقديرات المخاطر واحتمالية تغير حالة القرض أو أوضاع السوق.

تغطي مخصصات التدني في القيمة الخسائر التي من الممكن أن تتحقق من قروض عاملة فردية والتي تدنت قيمتها في تاريخ بيان المركز المالي، ولكن لم يتم تحديدها بصفة خاصة على أنها متدنية في القيمة إلا في فترة لاحقة.

يتم احتساب التدني المتوقع في القيمة من قبل إدارة البنك لكل محفظة محددة الخصائص، وذلك بحسب متطلبات سلطة النقد الفلسطينية بناءً على الخبرات السابقة، والتصنيف الائتماني، وتغير حالة القروض المتوقع، وذلك بالإضافة إلى الخسائر الضمنية المقدرة والتي تعكس واقع البيئة الاقتصادية ووضع الائتمان.

تدني قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة:

يمثل الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

يتم قيد التدني في القيمة في بيان الدخل كما يتم قيد أي وفر في الفترة اللاحقة نتيجة التدني السابق لأدوات الدين في بيان الدخل ولأدوات حقوق الملكية من خلال بيان الدخل الشامل. كما يتم تقييم الموجودات والمطلوبات المالية طويلة الأمد والتي لا يستحق عليها فوائد بموجب خصم التدفقات النقدية وبموجب سعر الفائدة الفعلي، ويتم إطفاء الخصم / العلاوة ضمن إيرادات الفوائد المقبوضة / المدفوعة في بيان الدخل.

تهدف طرق التقييم إلى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالإعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعة عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

3-9. ممتلكات وعقارات ومعدات

تظهر الممتلكات والعقارات والمعدات بالتكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم (فيما عدا الأراضي) وخسائر التدني المتراكمة، إن وجدت. و تشمل التكلفة على جميع التكاليف المتعلقة بعملية الشراء إذا تحققت شروط الإعتراف. يتم إثبات جميع النفقات الأخرى في بيان الدخل عند تحققها. ويتم استهلاك هذه الموجودات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها باستخدام النسب السنوية التالية:

مياني	2%
أثاث ومعدات مكتبية	10%
أجهزة وأنظمة معلومات	20%
سيارات	10%
تحسينات على المأجور	10%

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من هذه الموجودات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي لهذه الموجودات في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الانتاجي تختلف عن التقديرات المعدة سابقاً يتم تسجيل التغيير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغيير في التقديرات.

يتم استبعاد هذه الموجودات عند التخلص منها أو عندما لا يعود أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو من التخلص منها.

10-3. الموجودات غير الملموسة

يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة محددة أو لفترة غير محددة، ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني محدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل، أما الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير محدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

لا يتم رسملة الموجودات غير الملموسة الناتجة عن أعمال البنك ويتم تسجيلها في بيان الدخل في نفس الفترة.

يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية، كذلك يتم مراجعة تقدير العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.

تشمل الموجودات غير الملموسة مفتاحية عقارات وتقوم إدارة البنك بتقدير العمر الزمني لكل بند حيث يتم إطفاء مفتاحية العقارات بطريقة القسط الثابت.

11-3. الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون مستحقة

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للبنك في بيان المركز المالي ضمن بند «موجودات أخرى» وذلك بالقيمة التي آلت بها للبنك أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، يتوجب التخلص من الأراضي والعقارات التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة أقصاها خمس سنوات من تاريخ التملك، وهذا ويتم تمديد فترة الاحتفاظ بهذه الموجودات من قبل سلطة النقد الفلسطينية حسب قانون المصارف والتعليمات ذات العلاقة.

12-3. المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على البنك التزامات في تاريخ بيان المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة على أن يكون تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه، يقوم البنك بتكوين مخصصات خصماً على بيان الدخل لأي التزامات أو مطالبات محتملة وفقاً للقيمة المقدرة لها واحتمالات تحققها بتاريخ بيان المركز المالي.

13-3. مخصص تعويض نهاية الخدمة

يتم أخذ مخصص للالتزامات المترتبة على البنك من تعويض نهاية الخدمة للموظفين وفقاً لقانون العمل الساري في فلسطين. تسجل المبالغ الواجب اقتطاعها سنوياً على حساب الدخل وتسجل التعويضات المدفوعة للموظفين الذين يتركون الخدمة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة.

14-3. ضريبة الدخل

تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.

تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتزليل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتزليل لأغراض ضريبية.

تحسب الضرائب بموجب النسب الضرائبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في فلسطين.

إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقع دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. يتم احتساب الضرائب المؤجلة باستخدام طريقة الإلتزام ببيان المركز المالي وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الإلتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.

يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

15-3. التقاوص

يتم إجراء تقاوص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في بيان المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاوص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

3-16. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف

يتم تحقق إيرادات الفوائد باستخدام طريقة الفائدة الفعلية باستثناء فوائد وعمولات التسهيلات الإئتمانية غير العاملة التي لا يتم الإعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها لحساب الفوائد والعمولات المعلقة.

يتم الإعتراف بالمصاريف على أساس الإستحقاق. ويتم تسجيل العمولات كإيرادات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها. ويتم الإعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

3-17. تاريخ الإعتراف بالموجودات المالية

يتم الاعتراف بشراء وبيع الموجودات المالية في تاريخ المتاجرة (تاريخ التزام البنك ببيع أو شراء الموجودات المالية).

3-18. المشتقات المالية ومحاسبة التحوط

مشتقات مالية للتحوط:

لأغراض محاسبة التحوط تظهر المشتقات المالية بالقيمة العادلة، ويتم تصنيف التحوط كما يلي:

• التحوط للقيمة العادلة

هو التحوط لمخاطر التغير في القيمة العادلة لموجودات ومطلوبات البنك.

في حال إنطباق شروط تحوط القيمة العادلة الفعال، يتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وعن التغير في القيمة العادلة للموجودات أو المطلوبات المتحوط لها في بيان الدخل.

في حال إنطباق شروط تحوط المحفظة الفعال يتم تسجيل أية أرباح أو خسائر ناتجة عن إعادة تقييم أداة التحوط بالقيمة العادلة وكذلك التغير في القيمة العادلة لمحفظة الموجودات أو المطلوبات في بيان الدخل في نفس الفترة.

• التحوط للتدفقات النقدية

هو التحوط لمخاطر تغيرات التدفقات النقدية لموجودات ومطلوبات البنك الحالية والمتوقعة.

في حال انطباق شروط تحوط التدفقات النقدية الفعال، يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويله لبيان الدخل في الفترة التي يؤثر بها إجراء التحوط على بيان الدخل.

• التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية

في حال انطباق شروط التحوط لصافي الاستثمار في وحدات أجنبية، يتم قياس القيمة العادلة لأداة التحوط لصافي الموجودات المتحوط لها، وفي حال كون العلاقة فعالة يعترف بالجزء الفعال من الأرباح أو الخسائر لأداة التحوط ضمن بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويعترف بالجزء غير الفعال ضمن بيان الدخل، ويتم قيد الجزء الفعال في بيان الدخل عند بيع الاستثمار في الوحدة الأجنبية المستثمر بها.

التحوط التي لا ينطبق عليها شروط التحوط الفعال، يتم قيد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التغير في القيمة العادلة لأداة التحوط في بيان الدخل في نفس الفترة.

3-19. العملات الأجنبية

يتم إثبات المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات. ويتم تحويل أرصدة الموجودات المالية والمطلوبات المالية بأسعار العملات الأجنبية الوسطية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي والمعلنة من قبل سلطة النقد الفلسطينية.

يتم تحويل الموجودات غير المالية والمطلوبات غير المالية بالعملات الأجنبية والظاهرة بالقيمة العادلة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. ويتم قيد الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

يتم قيد فروقات التحويل لبند الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية غير النقدية (مثل الأسهم) كجزء من التغير في القيمة العادلة.

3-20. النقد وما في حكمه

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية والودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وتزول وودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وودائع سلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر والأرصدة مقيدة السحب بما فيها الإحتياطي الإلزامي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

3-21. أطراف ذات علاقة

يعتبر أعضاء مجلس الإدارة والموظفين الإداريين الرئيسيين أطراف ذات علاقة.

3-22. استخدام التقديرات

إن إعداد البيانات المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة البنك القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية واحتياطي القيمة العادلة وكذلك الإفصاح عن الإلتزامات المحتملة. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر في بيان الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية. وبشكل خاص يتطلب من إدارة البنك إصدار احكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ التدفقات النقدية المستقبلية وأوقاتها. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع تلك التقديرات في المستقبل.

في اعتقاد الإدارة فإن تقديراتها ضمن البيانات المالية معقولة ومفصلة على النحو التالي:

- يتم تكوين مخصص لقاء القضايا المقامة ضد البنك اعتماداً على دراسة قانونية معدة من قبل محامي ومستشاري البنك والتي بموجبها يتم تحديد المخاطر المحتمل حدوثها في المستقبل، ويعاد النظر في تلك الدراسات بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بتقدير قيمة مخصص خسائر التسهيلات الائتمانية التي تشكل تدني في القيم القابلة للتحويل وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية والمعايير الدولية للتقارير المالية ذات العلاقة وتعتمد النتائج الأكثر تحفظاً بما يتوافق مع المعايير الدولية للتقارير المالية.
- يتم قيد تدني قيمة العقارات المستملكة اعتماداً على تقييمات عقارية حديثة ومعتمدة من قبل محمّنين/مقدرين معتمدين لغايات احتساب التدني، ويعاد النظر في ذلك التدني بشكل دوري.
- تقوم الإدارة بإعادة تقدير الأعمار الانتاجية للموجودات الملموسة وغير الملموسة بشكل دوري لغايات احتساب الإستهلاكات والإطفاءات السنوية اعتماداً على الحالة العامة لتلك الموجودات وتقديرات الأعمار الإنتاجية المتوقعة في المستقبل، ويتم أخذ خسارة التدني (إن وجدت) إلى بيان الدخل.
- يتم تحميل السنة بما يخصها من نفقة الضرائب وفقاً للأنظمة والقوانين السارية والمعايير المحاسبية ويتم احتساب وأثبت الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة ومخصص الضريبة اللازم.
- يتم احتساب مخصص تعويض نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل ساري المفعول في فلسطين.
- تقوم الإدارة بمراجعة دورية للموجودات المالية التي تظهر بالكلفة لتقدير أي تدني في قيمتها ويتم أخذ التدني في بيان الدخل. وتقوم الإدارة بتقدير التدني في القيمة العادلة عند بلوغ أسعار السوق حداً معيناً يعتبر مؤشراً لتحديد خسارة التدني، وبما لا يتعارض مع تعليمات السلطات الرقابية والمعايير الدولية للتقارير المالية.

تعتقد الإدارة أن التقديرات المعتمدة في إعداد البيانات المالية مناسبة ومعقولة.

4. نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2013	2014	
46,509,133	49,934,842	نقد في الخزينة والصناديق
		أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية :
1,446,122	24,759,109	حسابات جارية وتحت الطلب
36,785,290	44,473,303	متطلبات الإحتياطي الإلزامي التقدي
84,740,545	119,167,254	

وفقاً لتعميم سلطة النقد الفلسطينية (2010/67) يتوجب على البنك الإحتفاظ لدى سلطة النقد الفلسطينية بإحتياطي الزامي نقدي بنسبة 9% من كافة ودائع العملاء لكافة العملات. لا تعمل سلطة النقد على دفع فوائد على هذه الإحتياطات الإلزامية. وبحسب التعليمات رقم (2012/2) يتم تخفيض قيمة الرصيد القائم للتسهيلات الممنوحة في مدينة القدس لبعض القطاعات قبل احتساب الإحتياطي الإلزامي النقدي.

- لا تدفع سلطة النقد الفلسطينية فوائد على هذه الإحتياطيات حسب التعليمات أعلاه.
- تدفع سلطة النقد فوائد على الودائع الرأسمالية وفقاً لأسعار الفائدة السائدة في السوق بعد خصم العمولة.
- بحسب التعميم المشار اليه يجب تحويل 20% من الإحتياطي الإلزامي كرسيد متحرك يضاف إلى الحسابات الجارية لدى سلطة النقد وبقاء 80% من الإحتياطي الإلزامي كحساب ثابت.

5. أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2013	2014	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية :
22,270,097	49,629,354	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
22,270,097	49,629,354	
		بنوك ومؤسسات مصرفية خارجية :
15,096,153	25,033,764	حسابات جارية و تحت الطلب
58,987,163	56,347,730	ودائع تستحق خلال ثلاثة أشهر
2,750,000	-	ودائع تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة اشهر
76,833,316	81,381,494	
99,103,413	131,010,848	

بلغت الأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المصرفية التي لا تتقاضى فوائد كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 25,033,764 دولار أمريكي و 15,096,153 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 .

6. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تفاصيل البند

2013	2014	
116,043	89,974	أسهم مدرجة في سوق فلسطين المالي (بورصة فلسطين)
116,043	89,974	

7. تسهيلات ائتمانية مباشرة، بالصادف

تفاصيل البند

2013	2014	
254,472,921	298,652,926	قروض
35,140,366	39,361,062	جاري مدين ومكشوف في الطلب
2,000,385	1,694,373	كمبيالات مخصومة
291,613,672	339,708,361	
		ينزل:
(1,110,004)	(555,142)	فوائد معلقة
(3,153,676)	(2,981,570)	مخصص تدني تسهيلات ائتمانية مباشرة
287,349,992	336,171,649	

يمثل رصيد الكمبيالات والقروض المبلغ الصافي بعد تنزيل الفوائد والعمولات المقبوضة مقدماً والبالغة 436,140 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 (مقابل 32,211 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013).

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية مبلغ 9,669,074 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.85% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 13,035,561 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.47% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية غير العاملة بعد تنزيل الفوائد المعلقة مبلغ 9,113,935 دولار أمريكي أي ما نسبته 2.68% من إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل 11,925,556 دولار أمريكي أي ما نسبته 4.09% من رصيد التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد تنزيل الفوائد المعلقة كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت قيمة الديون المتعثرة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 8,803,899 دولار مقارنة مع مبلغ 11,042,048 دولار كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت قيمة التسهيلات الائتمانية التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات 7,406,108 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و مبلغ 8,441,585 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغ إجمالي القروض وحسابات الجاري مدين الممنوحة للسلطة الوطنية الفلسطينية ووزاراتها مبلغ 130,436,514 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته 38.40% من التسهيلات الائتمانية المباشرة مقابل مبلغ 137,992,987 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته 47.32% من التسهيلات الائتمانية المباشرة.

بلغت القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات الائتمانية مبلغ 54,819,349 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل مبلغ 51,480,180 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لموظفي القطاع العام 52,507,276 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و مبلغ 67,107,681 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

بلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة لغير المقيمين 424,157 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 و مبلغ 5,804,546 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

فيما يلي الحركة على الفوائد المعلقة:

2013	2014	
1,068,268	1,110,004	الرصيد في بداية السنة
169,755	23,452	يضاف: الفوائد المعلقة خلال السنة
(51,030)	(850)	ينزل: الفوائد المحولة للإيرادات
(5,948)	(37,686)	فوائد معلقة تم شطبها خلال السنة
(41,727)	(71,102)	فوائد ديون تم جدولتها وتم استبعادها خلال السنة
(29,314)	(436,588)	الفوائد المعلقة على التسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
-	(32,088)	فروقات عملة
1,110,004	555,142	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة:

2013	2014	
2,939,878	3,153,676	الرصيد في بداية السنة
1,049,276	1,523,411	يضاف: الإضافات إلى المخصص خلال السنة
(816,589)	(757,086)	ينزل: المخصص المحولة للإيرادات
(16,215)	(62,395)	مخصص تم شطبه مقابل تسهيلات ائتمانية معدومة
(84,629)	(731,400)	مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
81,955	(144,636)	فروقات عملة
3,153,676	2,981,570	الرصيد في نهاية السنة

فيما يلي الحركة على مخصص تدني التسهيلات الائتمانية المباشرة التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات:

2013	2014	
9,378,804	8,434,815	الرصيد في بداية السنة
84,629	731,400	المحول من مخصص التدني للتسهيلات التي مضى على تعثرها أكثر من 6 سنوات
(849,023)	(1,154,985)	ديون معدومة
(507,798)	(194,708)	الاستبعادات
328,203	(433,884)	فروقات عملة
8,434,815	7,382,638	الرصيد في نهاية السنة

توزيع التسهيلات الائتمانية (قبل تنزيل مخصص التدني) على القطاعات الاقتصادية:

2013	2014	
		قطاع عام
137,992,987	130,436,514	السلطة الوطنية الفلسطينية
19,465	21,119	السلطات المحلية الفلسطينية
48,265	-	مؤسسات القطاع العام غير المالية الأخرى
138,060,717	130,457,633	مجموع القطاع العام
		قطاع خاص
		العقارات و الانشاءات
8,729,730	15,926,304	الانشاءات
3,519,820	5,118,204	سكن للاقامة وتحسين ظروف المسكن
2,284,106	1,178,848	عقارات تجارية واستثمارية
14,533,656	22,223,356	
		الأراضي
-	1,928,226	للاستثمار
-	1,928,226	
		قطاع الصناعة والتعدين
5,217,673	12,237,381	الصناعة
2,350,263	-	المناجم والتعدين
7,567,936	12,237,381	
		قطاع التجارة العامة
26,644,624	68,027,331	تجارة داخلية
26,644,624	68,027,331	
		قطاع الزراعة والثروة الحيوانية
1,197,424	9,730,435	الزراعة
-	1,128,588	الثروة الحيوانية
1,197,424	10,859,023	
2,614,064	4,596,618	قطاع السياحة والمطاعم والفنادق الأخرى
2,338,427	10,551,688	النقل والمواصلات
		قطاع الخدمات
8,998,463	10,090,577	الخدمات المالية
		قطاع الخدمات العامة
286,835	284,006	الاتصالات
-	240,122	الصحة
-	1,035,920	التعليم
7,927,538	4,766,115	المرافق العامة
-	4,071,125	أصحاب المهن
17,212,836	20,487,865	
1,925,000	4,403,794	تمويل شراء سيارات
		تمويل السلع الاستهلاكية
-	1,600,276	بطاقات الائتمان
4,357,795	18,020,922	أخرى
74,051,189	33,759,106	أخرى في القطاع الخاص
78,408,984	53,380,304	
290,503,668	339,153,219	اجمالي تسهيلات القطاع العام والخاص

التسهيلات المضمونة من قبل مؤسسات ضمان القروض

2014				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	7,456,472	5,138,586	% 30	226,935
	7,456,472	5,138,586	% 30	226,935
2013				
نوع التسهيل	المبلغ الممنوح	الرصيد القائم	نسبة تحمل المصرف	الديون المتعثرة
تسهيلات مباشرة	3,246,357	1,677,640	% 30	291,786
	3,246,357	1,677,640	% 30	291,786

8. موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل

تفاصيل البند

2013	2014	
8,963,469	8,351,047	أسهم مدرجة في سوق فلسطين المالي (بورصة فلسطين)
235,000	281,500	أسهم غير مدرجة
9,198,469	8,632,547	

9. موجودات مالية بالكلفة المطفأة

تفاصيل البند

2013	2014	
980,000	980,000	سندات مالية محلية
9,877,303	22,124,089	سندات مالية أجنبية
10,857,303	23,104,089	

- تتراوح مواعيد إستحقاق هذه الموجودات المالية من 10 أشهر إلى 5 سنوات.

10. ممتلكات وعقارات ومعدات، بالصافي

تفاصيل البند

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وانظمة المعلومات	اثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2014
							التكلفة
28,638,345	7,396,795	788,088	8,334,473	2,546,736	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
5,709,271	3,282,489	20,300	1,722,806	683,676	-	-	إضافات
(134,936)	(27,417)	(86,978)	(20,541)	-	-	-	إستبعادات
34,212,680	10,651,867	721,410	10,036,738	3,230,412	4,059,034	5,513,219	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
9,711,095	3,152,333	195,757	4,872,533	1,092,208	398,264	-	الرصيد بداية السنة
2,021,721	823,714	74,362	781,249	261,216	81,180	-	إضافات
(35,221)	(19,624)	(10,146)	(5,451)	-	-	-	إستبعادات
11,697,595	3,956,423	259,973	5,648,331	1,353,424	479,444	-	الرصيد نهاية السنة
22,515,085	6,695,444	461,437	4,388,407	1,876,988	3,579,590	5,513,219	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2014

المجموع	تحسينات على المأجور	سيارات	أجهزة وانظمة المعلومات	اثاث ومعدات مكتبية	مباني	أراضي	31 كانون الأول 2013
							التكلفة
27,303,850	6,845,093	706,538	7,738,669	2,441,297	4,059,034	5,513,219	الرصيد بداية السنة
1,408,550	551,702	144,978	606,431	105,439	-	-	إضافات
(74,055)	-	(63,428)	(10,627)	-	-	-	إستبعادات
28,638,345	7,396,795	788,088	8,334,473	2,546,736	4,059,034	5,513,219	الرصيد نهاية السنة
							الإستهلاك المتراكم
7,983,506	2,480,003	160,592	4,151,684	874,144	317,083	-	الرصيد بداية السنة
1,778,497	672,330	81,677	725,245	218,064	81,181	-	إضافات
(50,908)	-	(46,512)	(4,396)	-	-	-	إستبعادات
9,711,095	3,152,333	195,757	4,872,533	1,092,208	398,264	-	الرصيد نهاية السنة
18,927,250	4,244,462	592,331	3,461,940	1,454,528	3,660,770	5,513,219	صافي القيمة الدفترية 31 كانون الأول 2013

11. موجودات غير ملموسة

تفاصيل البند

2013	2014	
31,296	29,533	الرصيد في بداية السنة
(1,763)	(1,764)	إطفاءات خلال السنة
29,533	27,769	الرصيد في نهاية السنة

12. موجودات ضريبية مؤجلة

تفاصيل البند

2013	2014	
944,921	1,066,727	الرصيد في بداية السنة
94,780	-	مخصص تعويض نهاية الخدمة
27,026	-	مخصص القضايا
1,066,727	1,066,727	الرصيد في نهاية السنة

13. موجودات أخرى

تفاصيل البند

2013	2014	
94,472	126,328	مخزون قرطاسية ومطبوعات
12,033,123	14,005,133	مطالبات تحت التحصيل
2,132,182	1,197,125	مصاريق مدفوعة مقدما
1,001,911	1,044,113	فوائد مستحقة القبض
368,842	361,734	رسوم قضائية قابلة للاسترداد
-	321,790	معاملات بين المركز والفروع - مقاصة
1,749,830	3,177,721	عقارات مستملكة وفاء لديون مستحقة *
772,064	1,137,117	ذمم مساهمين
456,575	3,849,246	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة **
18,608,999	25,220,307	

* بموجب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية يتوجب بيع المباني والأراضي التي تؤول ملكيتها للبنك وفاء لديون مستحقة على العملاء خلال سنتين من تاريخ استملاكها ويمكن تمديد مدة الاستملاك لتصل كحد أقصى إلى 3 سنوات أخرى.

فيما يلي ملخص الحركة على عقارات مستملكة وفاء لديون مستحقة:

2013	2014	
1,519,053	1,749,830	الرصيد في بداية السنة
318,350	1,427,891	يضاف: عقارات مستملكة خلال السنة
(87,573)	-	ينزل: التدني في عقارات مستملكة
1,749,830	3,177,721	الرصيد في نهاية السنة

** فيما يلي ملخص عقود صفقات تبادل عملات الاجلة كما في 31 كانون الثاني 2014:

مجموع القيمة الإسمية	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة مدينة	عقود صفقات اجلة
82,266,168	-	3,849,246	عقود شراء اجله بعملات اجنبية
78,958,619	541,697	-	عقود بيع اجله بعملات اجنبية
3,307,549	541,697	3,849,246	

14. ودائع سلطة النقد الفلسطينية

تفاصيل البند

2013	2014	ودائع سلطة النقد الفلسطينية / لأجل يستحق خلال 3 شهور
10,000,000	-	
10,000,000	-	

15. ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية

تفاصيل البند

2013	2014	
		بنوك ومؤسسات مصرفية محلية:
22,253	97,134	حسابات جارية وتحت الطلب
21,185,539	69,256,395	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
-	1,042,784	ودائع لأجل تستحق خلال فترة أكثر من ثلاثة اشهر
		بنوك ومؤسسات مصرفية اجنبية:
1,978,213	-	ودائع لأجل تستحق خلال ثلاثة أشهر
1,021,787	-	ودائع لأجل تستحق في فترة أكثر من ثلاثة اشهر
24,207,792	70,396,313	

16. ودائع عملاء

تفاصيل البند

2013	2014	
129,012,569	176,700,377	ودائع جارية وتحت الطلب
139,528,763	176,842,512	ودائع التوفير
132,635,969	140,685,610	ودائع لأجل وخاضعة لإشعار
401,177,301	494,228,499	

- بلغت ودائع القطاع العام 13,053,465 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته (3%) من إجمالي الودائع مقابل 16,040,281 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (4%) من إجمالي الودائع.
- بلغت الودائع التي لا تحمل فائدة 161,202,657 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 أي ما نسبته (32.62%) من إجمالي الودائع مقابل 128,501,668 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013 أي ما نسبته (32.03%) من إجمالي الودائع.
- بلغت قيمة الودائع الجامدة كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 8,819,245 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.8%) من إجمالي الودائع، مقابل مبلغ 6,418,837 دولار أمريكي أي ما نسبته (1.6%) من إجمالي الودائع كما في 31 كانون الأول 2013.
- بلغت قيمة ودائع العملاء بالعملة الأجنبية كما في 31 كانون الأول 2014 مبلغ 301,450,638 دولار أمريكي مقابل 246,097,795 دولار أمريكي في 31 كانون الأول 2013.
- بلغت قيمة ودائع العملاء لغير المقيمين مبلغ 7,915,206 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2014 مقابل مبلغ 7,264,789 دولار أمريكي كما في 31 كانون الأول 2013.

17. تأمينات نقدية

تفاصيل البند

2013	2014	
11,898,333	14,803,467	تأمينات مقابل تسهيلات مباشرة
3,950,555	3,280,829	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
3,429,681	4,667,776	تأمينات أخرى
19,278,569	22,752,072	

18. مخصص تعويض نهاية الخدمة

لقد كانت الحركة على حساب مخصص تعويض نهاية الخدمة خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 كما يلي:

2013	2014	
2,746,452	3,027,091	رصيد بداية السنة
693,880	958,656	التخصيص للسنة
(413,241)	(636,648)	المدفوع خلال السنة
3,027,091	3,349,099	رصيد نهاية السنة

19. مخصص القضايا

لقد كانت الحركة على حساب مخصص القضايا خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 كما يلي:

2013	2014	
50,000	130,000	رصيد بداية السنة
80,000	(27,233)	المخصص (المدفوع) خلال السنة
130,000	102,767	رصيد نهاية السنة

20. مخصص الضرائب

لقد كانت الحركة على حساب مخصص الضرائب خلال السنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 والسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 كما يلي:

2013	2014	
2,586,621	2,155,462	رصيد بداية السنة
2,680,000	3,000,000	التخصيص للسنة
(3,111,159)	(4,493,205)	المدفوع خلال السنة
2,155,462	662,257	رصيد نهاية السنة

تم إجراء مخالصة نهائية مع ضريبة الدخل للسنوات المالية حتى نهاية عام 2010. حتى تاريخه لم يتوصل البنك إلى تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2011 و2012 و2013، ويتابع المستشار الضريبي للبنك حالياً أعماله للحصول على تسويات نهائية مع دائرة ضريبة الدخل للأعوام 2011 و2012 و2013.

تم احتساب مخصص ضريبة الدخل للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014 و2013 وفقاً للأنظمة والقوانين النافذة ومعايير التقارير المالية الدولية.

فيما يلي تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2013	2014	
7,284,649	10,232,904	الربح المحاسبي للبنك
7,763,321	9,277,340	الربح الخاضع لضريبة القيمة المضافة
		ينزل:
(1,187,144)	(1,279,633)	ضريبة القيمة المضافة
-	(1,068,649)	ضريبة القيمة المضافة على الرواتب
		يضاف:
-	799,986	ايرادات خارج فلسطين خاضعة لضريبة الدخل
6,576,177	7,729,044	الربح الخاضع لضريبة الدخل بالصافي من ضريبة القيمة المضافة
1,313,439	1,535,535	ضريبة الدخل
2,500,583	2,815,168	مجموع ضريبة الدخل وضريبة القيمة المضافة المحسوبة
2,680,000	3,000,000	الضرائب المخصصة للسنة

21. مطلوبات أخرى

تفاصيل البند

2013	2014	
1,641,293	1,117,536	فوائد مستحقة
299,123	138,300	مصاريف مستحقة
3,258,723	3,444,029	شيكات وحالات برسم الدفع
430,938	227,924	امانات مؤقته
647,747	-	معاملات بالطريق بين الإدارة والفروع (شيكات مقاصة)
155,148	155,148	مكافآت مستحقة لأعضاء مجلس الإدارة
39,560	1,119,251	دائنون مختلفون
180,243	89,592	ضرائب مقتصعة من العملاء ورواتب الموظفين
709,020	541,697	صافي عقود صفقات تبادل عملات اجلة دائنة (إيضاح 13)**
252,445	490,405	عقود بيع/شراء عملات أجنبية (عملاء)
7,614,240	7,323,882	

22. رأس المال المدفوع

إدارة مخاطر رأس المال

إن الهدف الرئيسي من إدارة رأس مال البنك هو الحفاظ على نسب رأس مال مناسبة بشكل يدعم أنشطة البنك ويعمل على تحقيق أعلى المستويات لحقوق المساهمين. لم يتم البنك بإجراء أية تعديلات على الأهداف والسياسات المتعلقة بهيكلية رأس المال خلال السنة الحالية أو السنة السابقة.

لم يوجد أي تغييرات على سياسة إدارة رأس المال خلال الفترة المنتهية كما في 31 كانون الأول 2014 عما كانت عليه في العام 2013. إن تفاصيل رأس المال الأساسي والتنظيمي هي كما يلي:

2013			2014		
نسبته إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي	نسبته إلى الأصول المرجحة بالمخاطر	نسبته إلى الموجودات	دولار أمريكي
%26.72	%10.76	57,280,576	%18.65	%9.01	60,312,282
%23.71	%9.54	50,819,122	%16.98	%8.2	54,899,053

23. الإحتياطيات

احتياطي إجباري

إستناداً لقانون الشركات وقانون المصارف في فلسطين يتم إقتطاع ما نسبته 10% من صافي الأرباح السنوية وتخصص لحساب الإحتياطي الإجباري. لا يجوز وقف الإقتطاع قبل أن يبلغ مجموع المبالغ المتجمعة في هذا الحساب رأسمال البنك، لا يجوز توزيع هذا الإحتياطي على مساهمي البنك إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

احتياطي اختياري:

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا الحساب ما تم تحويله من الإرباح السنوية بنسبة لا تزيد عن 20% من الأرباح السنوية للسنوات حتى نهاية 2008 بحسب ما تسمح به القوانين ذات الصلة ويستخدم هذا الإحتياطي في الأغراض التي يقرها مجلس الإدارة. يحق للهيئة العامة توزيعه بالكامل أو أي جزء منه كأرباح على المساهمين.

احتياطي مخاطر مصرفية عامة:

يمثل هذا البند احتياطي مخاطر مصرفية عامة يتم احتسابه حسب تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2013/3) بنسبة 1.5% من التسهيلات الائتمانية المباشرة بعد طرح مخصص التدني في التسهيلات الائتمانية المباشرة والفوائد المعلقة، كما ويتم إقتطاع نسبة 0.5% من التسهيلات الائتمانية غير المباشرة بعد طرح الشيكات برسم التحصيل والكفالات المقبولة والسحوبات المقبولة المتعلقة بالإعتمادات المستندية الواردة. لا يجوز استخدام هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بموافقة مسبقة من سلطة النقد الفلسطينية. يستثنى من احتساب هذا البند التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة وفقاً للتعميم رقم (2013/53).

استناداً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2014/80) الصادرة بتاريخ 3 أيلول 2014 تم تعديل نسبة إحتياطي مخاطر مصرفية عامة من صافي التسهيلات المباشرة من 2% لتصبح 1.5%.

احتياطي التقلبات الدورية:

يمثل هذا البند قيمة إحتياطي المخاطر الذي يتم إقتطاعه وفقاً لتعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (2011/1) بنسبة 15% من الأرباح السنوية الصافية بعد الضرائب لتدعيم رأس مال البنك لمواجهة المخاطر المحيطة بالعمل المصرفي ويستمر الإقتطاع حتى يصبح الرصيد ما نسبته 20% من رأس مال البنك المدفوع. لا يجوز استخدام أي جزء من هذا الإحتياطي أو تخفيضه إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من سلطة النقد الفلسطينية.

24. احتياطي القيمة العادلة

إن الحركة التي تمت على هذا الحساب هي كما يلي:

2013	2014	
(1,321,556)	945,029	الرصيد في بداية السنة
2,266,585	(1,677,541)	(خسائر) أرباح غير متحققة
945,029	(732,512)	الرصيد في نهاية السنة

25. الفوائد الدائنة

تفاصيل البند

2013	2014	
19,592,280	21,232,620	قروض
2,832,998	3,661,016	جاري مدين ومكشوف في الطلب
149,629	235,810	كمبيالات مخصومة
1,424,649	1,110,123	أرصدة وايداعات لدى مصارف ومؤسسات مصرفية
131,091	264,902	بطاقات الائتمان
329,127	859,135	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
24,459,774	27,363,606	

26. الفوائد المدينة

تفاصيل البند

2013	2014	
		فوائد على ودائع العملاء
3,692,615	4,030,041	فوائد مدفوعة وداائع عملاء لاجل
533,229	543,643	فوائد مدفوعة وداائع عملاء توفير
32,149	76,190	فوائد مدفوعة وداائع عملاء جارية وتحت الطلب
4,257,993	4,649,874	
		فوائد على بنوك ومؤسسات مصرفية
415,559	356,620	فوائد مدفوعة بنوك وشركات مالية محلية
23,148	290	فوائد مدفوعة بنوك وشركات مالية خارجية
438,707	356,910	
		فوائد على ودائع سلطة النقد الفلسطينية
200,573	78,172	فوائد مدفوعة لسلطة النقد
200,573	78,172	
		أخرى
59,998	102,780	فوائد مدفوعة تامينات نقدية
849,832	296,152	تكلفة تمويل عمليات مقايضة
65,666	118,953	اخرى
975,496	517,885	
5,872,769	5,602,841	

27. صافي إيرادات العمولات

تفاصيل البند

2013	2014	
		عمولات دائنة
1,389,729	3,380,942	عمولات دائنة تسهيلات مباشرة
415,712	327,291	عمولات دائنة تسهيلات غير مباشرة
2,754,521	3,192,146	عمولات دائنة اخرى
4,559,962	6,900,379	
		عمولات مدينة
-	-	عمولات مدينة لسلطة النقد
27,871	60,885	عمولات مدينة بنوك ومؤسسات محلية
241,041	227,274	عمولات مدينة بنوك ومؤسسات خارجية
268,912	288,159	
4,291,050	6,612,220	

28. صافي أرباح موجودات مالية من خلال بيان الدخل

تفاصيل البند

2013	2014	
		أسهم شركات مدرجة في السوق المالي
(12,250)	(26,070)	خسائر غير متحققة من موجودات مالية من خلال بيان الدخل
97,605	267,527	عوائد توزيعات
85,355	241,457	

29. إيرادات أخرى

تفاصيل البند

2013	2014	
268,991	293,979	ايرادات دفاتر شيكات
66,335	113,050	ايرادات البريد
8,958	98,021	أرباح مقبوضة حركات بطاقات إئتمان
15,342	26,470	ايجار الصناديق الحديدية
23,605	29,410	ايرادات توكس و برقيات وهاتف
-	204,923	خصم تشجيعي لضريبة الدخل و القيمة المضافة
29,486	75,053	ايرادات ذمم مساهمين
-	72,516	تعويضات مقبوضة
37,509	24,778	عضوية شركات محلية
302,001	297,152	ايرادات اخرى متفرقه
3,213	6,849	الزيادة في الصندوق
755,440	1,242,201	

30. نفقات الموظفين

تفاصيل البند

2013	2014	
7,734,523	8,527,242	الرواتب والاجور و المكافآت
1,067,399	1,068,649	قيمة الضريبة المضافة على الرواتب
497,709	541,679	المصاريف الطبية والعلاجية
344,134	240,164	مساهمة البنك في صندوق الإيداع(*)
109,069	197,122	نقل و تنقلات الموظفين
206,724	175,740	نفقات ومكافآت اعضاء مجلس الادارة
22,687	77,063	بدل اجازات الموظفين
70,945	71,014	الدورات التدريبية
49,236	51,800	تأمين حياة الموظفين
141,949	46,035	ملابس الموظفين
10,244,375	10,996,508	

*يمثل هذا البند مساهمة البنك في صندوق إيداع الموظفين حيث تمثل 10% من راتب الموظفين الأساسي، أما مساهمة الموظفين فهي 5% من الراتب الأساسي وتقتطع بشكل شهري ويجوز زيادة هذه المساهمة لتصل إلى 10%.
تظهر اقتطاعات صندوق ادخار الموظفين في حساب ودائع العملاء.

31. مصاريف تشغيلية أخرى

تفاصيل البند

2013	2014	
1,093,405	1,319,764	ايجارات
50,000	1,283,555	رسوم ضمان الودائع×
889,562	998,846	بريد هاتف و سويفت
186,205	210,964	نفقات التنظيف
539,045	668,780	صيانة و تصليحات
352,054	408,680	رسوم ورخص واشتراكات
518,803	627,351	إنارة وتدفئة ومياه
645,085	691,384	دعاية وإعلان
335,734	302,745	قرطاسية ومطبوعات ودفاتر شيكات
115,317	237,276	تبرعات ورعايات××
147,661	150,587	مصروفات تأمين
184,127	124,802	أتعاب استشارات ومصاريف قضائية
105,757	72,846	برمجيات
122,930	166,490	ضيافة
200,248	226,913	خدمات
167,807	241,762	رسوم و ضرائب
121,508	123,892	مصاريف السيارات ووسائل نقل
9,631	70,624	مصاريف بطاقات الائتمان الخارجية
18,028	-	ديون معدومة
99,005	203,708	مصاريف نثرية متفرقة
5,901,912	8,130,969	

* استناداً لقرار قانون مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية رقم (7) لسنة 2013 تم اقتطاع 0.3% من إجمالي الودائع المحددة لحساب مؤسسة ضمان الودائع الفلسطينية، حيث يتوجب على البنوك احتساب رسوم اشتراك سنوية ابتداءً من عام 2014.

** بلغت مساهمة البنك للمسؤولية الاجتماعية للعام 2014 ما قيمته 237,276 دولار أمريكي ما نسبته 3.3% من الأرباح مقارنة بالعام 2013 حيث بلغت قيمتها 115,317 دولار أمريكي ما نسبته 2.4% من الأرباح.

تهدف المسؤولية المجتمعية إلى مساندة ودعم شرائح المجتمع وذلك من خلال رعاية ودعم أنشطة مدروسة ومنظمة ومنوعة وتستمد قوتها من طبيعتها الاختيارية. اخذين بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الإقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

32. قطاعات الأعمال

تنقسم أعمال البنك إلى ثلاثة قطاعات أعمال رئيسية:

قطاع الأفراد: تتكون الأعمال البنكية للأفراد من الحسابات الجارية الشخصية وحسابات التوفير والودائع وبطاقات الائتمان والقروض.

قطاع الشركات والمؤسسات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية الأخرى.

قطاع أعمال الخزينة: تشمل أعمال الخزينة تقديم خدمات التداول والسوق المالي ومعاملات تحويل العملات الأجنبية وإدارة موارد البنك وإستثماراته.

2013	2014	أخرى	خزينة	شركات ومؤسسات	أفراد	
31,939,219	38,837,673	8,142,582	5,300,744	10,329,031	15,065,316	إجمالي الإيرادات
275,111	(571,616)	-	-	(196,685)	(374,931)	مخصص تدني التسهيلات
32,214,330	38,266,057	8,142,582	5,300,744	10,132,346	14,690,385	نتائج أعمال القطاع
(24,929,681)	(28,033,153)	-	-	-	-	مصاريف غير موزعة
7,284,649	10,232,904	-	-	-	-	الربح قبل الضرائب
(2,545,000)	(3,000,000)	-	-	-	-	ضرائب على الربح
4,739,649	7,232,904	-	-	-	-	صافي ربح السنة
معلومات أخرى:						
532,582,375	669,362,172	178,661,871	282,004,713	84,885,950	123,809,638	موجودات القطاع
467,590,455	598,814,889	27,702,712	70,396,313	129,776,315	370,939,549	مطلوبات القطاع
1,408,550	5,709,271	-	-	-	-	مصاريف رأسمالية
1,780,260	2,023,485	-	-	-	-	استهلاكات واطفاءات

التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

المجموع		خارج فلسطين		داخل فلسطين		
2013	2014	2013	2014	2013	2014	
4,739,649	7,232,904	1,303,220	1,812,064	3,436,429	5,420,840	ربح السنة
532,582,375	669,362,172	86,712,698	103,505,584	445,869,677	565,856,588	الموجودات
1,408,550	5,709,272	-	-	1,408,550	5,709,272	المصاريف الرأسمالية

33. التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي

تفاصيل البند للعام 2014:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
250,178,102	24,085,378	10,520,916	46,775,194	168,796,614	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية
89,974	-	-	-	89,974	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
336,171,649	-	-	-	336,171,649	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,632,547	-	-	-	8,632,547	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
23,104,089	10,840,355	-	11,283,734	980,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
22,515,085	-	-	-	22,515,085	ممتلكات وعقارات ومعدات
2,355,923	-	-	-	2,355,923	مشاريع تحت التنفيذ
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
27,769	-	-	-	27,769	موجودات غير ملموسة
25,220,307	-	-	-	25,220,307	موجودات أخرى
669,362,172	34,925,733	10,520,916	58,058,928	565,856,595	
13,541,534	-	-	-	13,541,534	السقوف غير المستغلة
11,306,765	-	-	-	11,306,765	الكفالات
2,059,956	-	-	-	2,059,956	اعتمادات
623,992	-	-	-	623,992	قبولات
27,532,247	-	-	-	27,532,247	

تفاصيل البند للعام 2013:

المجموع	أخرى	إسرائيل	الأردن	فلسطين	
183,843,958	22,564,941	10,545,107	43,723,268	107,010,642	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد و مؤسسات مصرفية
116,043	-	-	-	116,043	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
287,349,992	-	-	-	287,349,992	تسهيلات ائتمانية مباشرة - بالصافي
9,198,469	-	-	-	9,198,469	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
10,857,303	-	-	9,877,303	980,000	موجودات مالية بالتكلفة المطفأة
18,927,250	-	-	-	18,927,250	ممتلكات وعقارات ومعدات - بالصافي
2,584,101	-	-	-	2,584,101	مشاريع تحت التنفيذ
1,066,727	-	-	-	1,066,727	موجودات ضريبية مؤجلة
29,533	-	-	-	29,533	موجودات غير ملموسة
18,608,999	-	-	-	18,608,999	موجودات أخرى
532,582,375	22,564,941	10,545,107	53,600,571	445,871,756	
6,105,626	-	-	-	6,105,626	السقوف غير المستغلة
9,875,918	-	-	-	9,875,918	الكفالات
2,340,077	-	-	-	2,340,077	اعتمادات
3,243,351	-	-	-	3,243,351	قبولات
21,564,972	-	-	-	21,564,972	

34. التزامات محتملة (خارج بيان المركز المالي)

تفاصيل البند

2013	2014	
6,105,626	13,541,534	سقوف تسهيلات ائتمانية غير مستغلة
9,875,918	11,306,765	كفالات
2,340,077	2,059,956	اعتمادات
3,243,351	623,992	قبولات
21,564,972	27,532,247	

35. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يمثل هذا البند العمليات التي تمت مع أطراف ذات علاقة والتي تتضمن المساهمين الرئيسيين، أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا وأية شركات يسيطرون عليها أو لهم القدرة على التأثير بها. يتم اعتماد سياسات الأسعار والشروط المتعلقة بالمعاملات مع الجهات ذات العلاقة من قبل مجلس إدارة البنك، تمت خلال السنة معاملات مع هذه الأطراف تمثلت كما يلي:

2014			
المجموع	أخرى	أعضاء مجلس الإدارة	الإدارة التنفيذية
بنود بيان المركز المالي			
7,001,927	3,976,622	1,275,247	1,750,058
893,634	-	275,538	618,096
-	-	-	-
التزامات محتملة			
237,833	19,084	218,749	-
بنود بيان الدخل			
303,457	63,365	174,230	65,862
(8,853)	-	(2,658)	(6,195)
682,925	-	-	682,925
175,740	-	175,740	-

2013			
المجموع	أخرى	اعضاء مجلس الإدارة	الإدارة التنفيذية
بنود بيان المركز المالي			
5,006,861	890,932	3,956,978	158,951
1,541,368	955,016	418,165	168,187
113,989	-	113,989	-
التزامات محتملة			
381,229	-	381,229	-
بنود بيان الدخل			
293,661	59,698	232,738	1,225
(22,764)	(8,678)	(9,761)	(4,325)
817,580	-	-	817,580
206,724	-	206,724	-

تسهيلات ذوي الصلة:

المخصصات المكونة مقابلها	المصنفة منها	نسبتها إلى قاعدة رأس المال	نسبتها إلى صافي التسهيلات	
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014				
تسهيلات ذوي الصلة				
الأطراف ذوي الصلة				
-	1,238,646	% 5.51	% 0.9	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-	% 7.24	% 1.18	الأطراف ذوي الصلة الآخرون
-	-			المجموع
للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013				
تسهيلات ذوي الصلة				
الأطراف ذوي الصلة				
-	1,704,795	% 14.58	% 2.58	أعضاء مجلس إدارة والإدارة التنفيذية
-	-	% 2.03	% 0.36	الأطراف ذوي الصلة الآخرون
-	-			

36. النقد وما في حكمه

تفاصيل البند

2013	2014	
84,740,545	119,167,254	نقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
96,353,413	131,010,848	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر
181,093,958	250,178,102	
ينزل:		
(33,186,005)	(69,353,529)	ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية وسلطة النقد الفلسطينية التي تستحق خلال ثلاثة أشهر
(36,785,290)	(44,473,302)	متطلبات الإحتياطي الإلزامي النقدي
111,122,663	136,351,271	

37. القضايا على البنك

هنالك قضايا مقامة على البنك لإبطال مطالبات البنك على الغير و/ أو للمطالبة بالعتل والضرر و/ أو مطالبات عمالية وغير ذلك، حيث بلغ عدد هذه القضايا سبعة عشر قضية وبلغ مجموع هذه الدعاوي 5,411,191 دولار ويبلغ رصيد مخصص القضايا المرصود مبلغ 102,767 دولار أمريكي وفي رأي محامي البنك والادارة أن هذا المخصص كافٍ لمواجهة تلك القضايا.

38. الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

يتم احتساب الربح الاساسي للسهم الواحد بتقسيم الربح على متوسط عدد الأسهم العادية القابلة للتداول خلال السنة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (33) - الربح الاساسي للسهم الواحد.

2013	2014	
4,739,649	7,232,904	الربح للسنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم المصدرة
0.095	0.145	الحصة الأساسية والمخفضة للسهم من ربح السنة

39. الأدوات المالية

الأدوات المالية

تفاصيل الادوات المالية وتصنيفها

تتمثل الأدوات المالية للبنك في الموجودات والمطلوبات المالية، وتتضمن الموجودات المالية أرصدة النقد والحسابات الجارية والودائع لدى سلطة النقد الفلسطينية والبنوك والاستثمارات المالية والقروض للعملاء والبنوك. وتتضمن المطلوبات المالية وداائع العملاء والمستحق للبنوك، كما تتضمن الأدوات المالية الحقوق والتعهدات المدرجة ضمن البنود خارج بيان المركز المالي.

إن القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية لا تختلف بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية، وهي كما يلي:

2013		2014		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	
				الموجودات
84,740,545	84,740,545	119,167,254	119,167,254	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
99,103,413	99,103,413	131,010,848	131,010,848	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
287,349,992	287,349,992	336,171,649	336,171,649	تسهيلات ائتمانية مباشرة
10,857,303	10,857,303	23,104,089	23,104,089	موجودات مالية بالكلفة المطفأة
				المطلوبات
10,000,000	10,000,000			ودائع سلطة النقد الفلسطينية
24,207,792	24,207,792	70,396,313	70,396,313	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية
401,177,301	401,177,301	494,228,499	494,228,499	ودائع العملاء
19,278,569	19,278,569	22,752,072	22,752,072	تأمينات نقدية

فيما يلي وصف للطرق والافتراضات المستخدمة لتحديد القيم العادلة للأدوات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة في البيانات المالية:

- الأدوات المالية التي تقارب قيمتها العادلة القيمة الدفترية

وهي الموجودات والمطلوبات المالية النقدية أو التي لها فترة إستحقاق قصيرة (أقل من ثلاثة أشهر) وتكون قيمتها الدفترية مقاربة لقيمتها العادلة.

• الأدوات المالية ذات سعر الفائدة الثابت

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لها سعر فائدة ثابت عن طريق مقارنة أسعار الفائدة السوقية عند إدراجها أول مرة مع الأسعار السوقية الحالية لأدوات مالية مشابهة.

قياس القيمة العادلة

يستخدم البنك التسلسل التالي لتحديد والإفصاح عن القيم العادلة لأدواته المالية:

- المستوى الأول: باستخدام أسعار التداول (غير المعدلة) لأدوات مالية مشابهة تماماً في أسواق مالية نشطة للأدوات المالية.
- المستوى الثاني: باستخدام معطيات غير أسعار التداول ولكن يمكن ملاحظتها بشكل مباشر أو غير مباشر.
- المستوى الثالث: باستخدام معطيات لا تستند لبيانات سوق يمكن ملاحظتها.

يمثل الجدول التالي القيمة العادلة وتوزيعها حسب التسلسل الهرمي كما في تاريخ البيان المالي:

المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2014
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
				الشامل
8,397,547	-	-	8,397,547	اسهم مدرجة
235,000	235,000	-	-	اسهم غير مدرجة
8,632,547	235,000	-	8,397,547	
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
89,974	-	-	89,974	استثمارات في أسهم محلية
89,974	-	-	89,974	
8,722,521	235,000	-	8,487,521	
المجموع	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول	كما في 31 كانون الأول 2013
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
				الشامل
8,963,469	-	-	8,963,469	اسهم مدرجة
235,000	235,000	-	-	اسهم غير مدرجة
9,198,469	235,000	-	8,963,469	
				موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
116,043	-	-	116,043	استثمارات في أسهم محلية
116,043	-	-	116,043	
9,314,512	235,000	-	9,079,512	

40. إدارة المخاطر

الإطار العام لإدارة المخاطر

قام البنك بتحديد المستويات الرقابية (خطوط الدفاع) لإدارة المخاطر على مستوى البنك وذلك من خلال وضع الاطار العام لهذه المستويات كالآتي:

- وحدات العمل (Business Units): يمثل الموظفين ضمن وحدات العمل خط الدفاع الأول وبحيث يكونوا مسؤولين بشكل مباشر عن ادارة المخاطر وتقييم الاجراءات الرقابية المتعلقة بها.
- ادارة المخاطر (Risk Management Department): يمثل موظفي ادارة المخاطر أحد العناصر لخط الدفاع الثاني وبحيث يكونوا مسؤولين عن تنسيق جهود ادارة المخاطر وتسهيل عملية الاشراف على الاليات المستخدمة والمتبعة من قبل البنك لادارة المخاطر.
- ادارة الامتثال (Compliance Department): يمثل موظفي الامتثال عنصر آخر لخط الدفاع الثاني حيث يعنى موظفوا ادارة الامتثال بالتأكد من الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة من سلطة النقد الفلسطينية والجهات الرقابية الأخرى والممارسات المصرفية السليمة.
- التدقيق الداخلي (Internal Audit Department): يمثل موظفي التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث ويكونوا مسؤولين عن اجراء عملية المراجعة المستقلة للإجراءات الرقابية والعمليات والأنظمة المرتبطة بإدارة المخاطر على مستوى البنك.

قام البنك بتشكيل لجنة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة وتعنى هذه اللجنة بالتأكد من أن كافة المخاطر التي يتعرض لها البنك أو من الممكن أن يتعرض لها، يتم ادارتها بشكل كفوٍ للتخفيف من اثرها على أنشطة البنك المختلفة والتأكد من حسن سير ادارتها وانسجامها مع استراتيجية البنك بهدف تعظيم حقوق الملكية والمحافظة على نمو البنك ضمن اطار المخاطر المعتمد، وهي تضطلع بالمهام الرئيسية التالية:

- الإشراف على سياسات واستراتيجية إدارة مخاطر و التأكد من أن مجموعة إدارة المخاطر تقوم بمهامها حسب السياسات والاستراتيجية المعتمدة.
- التأكد من تقديم الدعم الكافي و المناسب لمجموعة إدارة المخاطر لأداء مهامها حسب السياسات و الإجراءات المعتمدة و تعليمات سلطة النقد الفلسطينية.
- التأكد من استخدام الأساليب الحديثة في إدارة و تقييم مخاطر البنك.
- الإطلاع على التقارير الدورية لإدارة المخاطر.
- مراجعة مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك والتحقق من معالجة التجاوزات عليها.
- مراجعة وثيقة التقييم الداخلي لكفاية رأس مال البنك ورفعها الى مجلس الإدارة لاعتمادها ، آخذين بالإعتبار خطة البنك الإستراتيجية وخطة رأس المال.
- التأكد من استقلالية ادارة المخاطر.
- التأكد من التزام البنك بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية بهذا الخصوص.

هذا وبالإضافة الى ذلك فقد قام البنك بتشكيل لجنة ادارة المخاطر التنفيذية والتي تقوم بدورها في الاشراف على جهود ادارة كافة انواع المخاطر التي قد تواجه البنك بالإضافة الى الاطار العام لإدارة المخاطر وتقوم لجنة ادارة المخاطر التنفيذية برفع التقارير اللازمة الى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

و تتولى مجموعة إدارة المخاطر عملية إدارة مخاطر البنك المختلفة بشكل يومي (مخاطر الائتمان و مخاطر التشغيل ومخاطر السوق) و ذلك ضمن الإطار العام لسياسات إدارة المخاطر المعتمدة وذلك من خلال :

- تحديد المخاطر (Risk Identification) .
- تقييم المخاطر (Risk Assessment) .
- ضبط و تغطية المخاطر (Risk Control/ Mitigation) .
- مراقبة المخاطر (Risk Monitoring) .

تخفيض المخاطر

كجزء من عملية إدارة المخاطر يقوم البنك باستخدام مشتقات وأدوات مالية أخرى لإدارة المراكز الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة والعملات الأجنبية ومخاطر رأس المال والائتمان. تقييم المخاطر قبل الدخول في عمليات تحوط، كما تقوم دائرة المخاطر بمراقبة فعالية عمليات التحوط بشكل شهري، وفي حال وجود عمليات تحوط غير فعالة يقوم البنك بتنفيذ عمليات تحوط مناسبة لتخفيف أثر هذه العمليات.

1-40. مخاطر الائتمان والتركز في الموجودات والمطلوبات

تعرف المخاطر الائتمانية بأنها: «احتمال عدم استرداد أصل الدين أو الفوائد في الوقت المحدد وبشكل كامل الأمر الذي ينتج عنه خسارة مالية للبنك».

وتمثل المخاطر الائتمانية الجزء الأكبر من المخاطر التي يتعرض لها البنك بشكل عام وبسبب إدراك البنك لهذه الحقيقة فقد أولى إدارة مخاطر الائتمان أهمية كبيرة، من خلال إدارة هذه المخاطر الائتمانية على مستوى المحفظة، ولتحقيق ذلك فقد قام البنك انطلاقاً من إستراتيجية إدارة المخاطر بما يلي:

- تطوير وثيقة المخاطر المقبولة وتحديد سقف لمخاطر الائتمان (Appetite Risk) وذلك للتخفيف من المخاطر الائتمانية التي من الممكن ان يتعرض لها البنك.
- التخفيف من مخاطر الائتمان من خلال مخففات مخاطر الائتمان (الضمانات النقدية أو العقارية أو الأسهم أو أخرى) والذي يتناسب مع مخاطر الائتمان التي يتعرض لها البنك.
- التوثيق القانوني والائتماني المناسب والجيد لكافة الشروط المصاحبة للتسهيلات الائتمانية.

إن منح التسهيلات الائتمانية هو مسؤولية لجنة التسهيلات في البنك وفقاً لمتطلبات سياسة الائتمان وبما يتفق مع حدود الصلاحيات المعمول بها وفق سياسة الائتمان . تقوم لجنة التسهيلات بدراسة كل طلب ائتماني على حدة من واقع البيانات التي يقدمها العميل طالب التسهيل من بيانات مالية مدققة وبيانات إيضاحية أخرى حول ملاءة العميل المالية والضمانات الممكن الحصول عليها ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاركة لموضوع التمويل وحجم الائتمان المطلوب.

كما تقوم لجنة التسهيلات في البنك بالتعاون مع فريق التدقيق الداخلي بمراقبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بشكل دوري للوقوف على أية انحرافات من شأنها أن تعرض البنك لمخاطر عدم الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها العميل ، وبالتالي إتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية أموال البنك.

تتوزع التعرضات الإئتمانية للتسهيلات للإئتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول التالي:

المجموع	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	القروض العقارية	الافراد	2014 / دولار
						متدنية المخاطر
143,635,855	130,457,633	3,492,468	2,478,710	1,091,380	6,115,664	مقبولة المخاطر
196,072,505	-	4,667,914	26,464,420	12,567,263	152,372,908	منها مستحقة:
						لغاية 30 يوم
						من 31 لغاية 60 يوم
310,036	-	-	229,003	-	81,033	تحت المراقبة
						غير عاملة:
576,036	-	-	132,041	-	443,995	دون المستوى
786,929	-	-	59,636	-	727,293	مشكوك فيها
7,440,934	-	-	3,794,896	-	3,646,038	ديون متعثره
339,708,361	130,457,633	8,160,382	28,943,130	13,658,643	158,488,572	المجموع
(555,142)	-	-	(362,720)	-	(192,422)	يطرح: فوائد معلقة
(2,981,570)	-	-	(1,431,376)	-	(1,550,194)	يطرح: مخصص التدني
336,171,649	130,457,633	8,160,382	27,149,034	13,658,643	156,745,959	الصافي
						2013 / دولار
149,959,050	138,060,717	2,932,646	2,959,741	1,559,643	4,446,303	متدنية المخاطر
141,654,622	-	4,533,911	33,227,203	6,272,518	97,620,990	مقبولة المخاطر
						منها مستحقة:
						لغاية 30 يوم
						من 31 لغاية 60 يوم
883,509	-	-	245,804	-	637,705	تحت المراقبة
						غير عاملة:
639,556	-	-	26,536	-	613,020	دون المستوى
1,391,903	-	-	60,605	-	1,331,298	مشكوك فيها
9,010,588	-	-	5,301,003	-	3,709,585	ديون متعثره
291,613,672	138,060,717	7,466,557	36,186,944	7,832,161	102,067,293	المجموع
(1,110,004)	-	-	(422,094)	-	(687,910)	يطرح: فوائد معلقة
(3,153,676)	-	-	(1,285,656)	-	(1,868,020)	يطرح: مخصص التدني
287,349,992	138,060,717	7,466,557	34,479,194	7,832,161	99,511,363	الصافي

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل التسهيلات :

المجموع	الشركات	القروض العقارية	الافراد	2014
14,803,467	10,276,581	955,884	3,571,002	متدنية المخاطر
38,724,846	15,587,300	7,859,871	15,277,675	مقبولة المخاطر
150,750	150,750	-	-	تحت المراقبة
				غير عاملة:
263,171	-	110,028	153,143	دون المستوى
877,115	394,921		482,194	مشكوك فيها
54,819,349	26,409,552	8,925,783	19,484,014	المجموع
				منها
14,803,467	10,276,581	955,884	3,571,002	تأمينات نقدية
31,923,806	13,189,316	7,101,596	11,632,894	عقارية
8,092,076	2,943,655	868,303	4,280,118	أسهم متداولة
54,819,349	26,409,552	8,925,783	19,484,014	المجموع
				2013
11,898,333	5,892,387	1,559,643	4,446,303	متدنية المخاطر
35,482,813	13,629,188	563,937	21,289,688	مقبولة المخاطر
2,067,575	245,804	-	1,821,771	تحت المراقبة
				غير عاملة:
639,556	26,536	-	613,020	دون المستوى
1,391,903	60,605	-	1,331,298	مشكوك فيها
51,480,180	19,854,520	2,123,580	29,502,080	المجموع
11,898,333	5,892,387	1,559,643	4,446,303	تأمينات نقدية
31,415,814	12,002,389	563,937	18,849,488	عقارية
8,166,033	1,959,744	-	6,206,289	أسهم متداولة
51,480,180	19,854,520	2,123,580	29,502,080	المجموع

إن الاطار المتبع في البنك لتصنيف التسهيلات الإئتمانية والضمانات المقبولة عند احتساب وتحديد مبالغ ومخصصات التدني في التسهيلات الإئتمانية لتغطية مخاطر الائتمان الناجمة عن الديون المشكوك في تحصيلها والهالكة هو تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم (1) الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2008 حيث يتطلب هذا التعميم من كافة البنوك العاملة في فلسطين تقييم محافظها الإئتمانية مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل وتكوين المخصصات المطلوبة.

تعرف مخاطر التشغيل بأنها «مخاطر الخسارة الناتجة عن فشل أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية، العنصر البشري، والأنظمة، أو عن أحداث خارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية».

لقد قام بنك القدس بتطبيق نظام التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية (noitaulavE-fleS ksiR dna lortnoC) لادارة مخاطر التشغيل وذلك من خلال استخدام نظام آلي لهذه الغاية (metsys ERAC) ويتولى بنك القدس ادارة مخاطر التشغيل ضمن المعطيات التالية:

- اعداد سياسة لادارة مخاطر التشغيل واعتمادها من قبل مجلس ادارة البنك
- انشاء ملفات مخاطر (Risk Profile) يتم من خلالها تحديد المخاطر والاجراءات الرقابية التي تحد منها لدوائر البنك المهمة وجاري العمل على اكمال جميع دوائر البنك ضمن خطط برامج عمل معتمدة.
- تطبيق نظام آلي لادارة مخاطر التشغيل (CARE System) وذلك لتطبيق منهجية التقييم الذاتي للمخاطر والاجراءات الرقابية.
- العمل على بناء قاعدة بيانات بالاحداث الناتجة عن المخاطر والاختفاء التشغيلية.
- ابداء الرأي حول اجراءات العمل لبيان المخاطر الواردة فيها ومدى كفاية الاجراءات الرقابية المرتبطة بها.
- تزويد - لجان ادارة المخاطر (لجنة ادارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الادارة ولجنة ادارة المخاطر التنفيذية) - بالتقارير اللازمة.

مخاطر الامتثال Compliance Risk

تعرف مخاطر الإمتثال بأنها مخاطر العقوبات القانونية والرقابية أو الخسارة المادية أو مخاطر السمعة التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة.

ويعتبر عدم الإمتثال للتعليمات والقوانين الصادرة من الجهات الرقابية المختلفة احد أهم المخاطر التي من الممكن إن يتعرض لها أي بنك، نظراً للخسائر المالية الكبيرة المترتبة على مخالفة هذه التعليمات والقوانين والتي تنعكس بدورها على سمعة البنك، وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في إصدار التعليمات والقوانين المتعلقة بتنظيم عمل المؤسسات المختلفة ونظراً لذلك فإن الحاجة إلى إدارة مخاطر الإمتثال داخل البنك أصبح ضرورة لا بد منها، حيث أن وجود وظيفة الإمتثال تؤدي إلى زيادة الكفاءة في إدارة المخاطر وتخفيض التكاليف التي ممكن أن يتعرض لها البنك نتيجة لعدم امتثاله للقوانين والتعليمات.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنوع مصادر التمويل وإدارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول. كما تقوم سلطة النقد الفلسطينية بمراقبة أوضاع السيولة في البنوك بشكل دوري من خلال تحديد نسب مئوية من الودائع يتوجب على البنوك الاحتفاظ بها على الدوام وعدم الهبوط عنها، كما يتم مراقبة أوضاع السيولة في البنك وكذلك النسب المقررة من سلطة النقد الفلسطينية من خلال لجنة الموجودات والمطلوبات في البنك.

فيما يلي تفاصيل موجودات ومطلوبات البنك بناءً على الفترات المتبقية على إستحقاقها كما في 31 كانون الأول 2014 و 2013:

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 13 شهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2014
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	الموجودات
119,167,254	-	-	-	-	-	119,167,254	119,167,254	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848	-	-	-	-	-	8,000,000	123,010,848	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
89,974	89,974	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
336,171,649	2,053,077	248,928,415	29,820,406	19,867,737	9,146,878	7,060,858	19,294,278	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,632,547	8,632,547	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
23,104,089	-	21,693,652	-	-	1,410,437	-	-	موجودات مالية بالكلفة المضافة
22,515,085	22,515,085	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و عقارات و معدات
2,355,923	2,355,923	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
27,769	27,769	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
25,220,307	821,798	-	3,854,774	-	126,328	4,893,359	15,524,048	موجودات أخرى
669,362,172	36,496,173	271,688,794	33,675,180	19,867,737	10,683,643	19,954,217	276,996,428	مجموع الموجودات

		المطلوبات					
70,396,313	-		1,042,784	2,997,179	66,356,350	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية	
494,228,499	-	-	20,603,012	26,342,067	410,553,013	ودائع العملاء	
22,752,072	-	16,965,114	2,027,788	480,138	1,306,038	تأمينات نقدية	
3,451,866	-	-	3,451,866	-	-	مخصصات متنوعة	
662,257	-	-	662,257	-	-	مخصص الضرائب	
7,323,882	-	-	222,923	3,496,782	3,449,029	مطلوبات أخرى	
598,814,889	--	16,965,114	22,839,198	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات	
70,547,283	70,547,283	-	-	-	-	حقوق المساهمين	
669,362,172	70,547,283	16,965,114	22,839,198	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين	
	(34,051,110)	254,723,680	(2,971,461)	(13,361,949)	(204,668,002)	التخوة في البيانات المالية	
		34,051,110	(220,672,570)	(218,029,951)	(204,663,002)	التخوة التراكمية في مخاطر السيولة	

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	أكثر من سنة حتى 3 سنوات	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	أكثر من 2 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2013
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
84,740,545	36,785,290	-	-	-	-	-	47,955,255	نقد و أرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
99,103,413	-	-	-	2,750,000	3,500,000	92,853,413	أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية	
116,043	-	-	-	-	116,043	116,043	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل	
287,349,992	8,778,652	223,331,536	16,729,968	12,607,776	3,533,613	17,875,792	تسهيلات ائتمانية مباشرة	
9,198,469	-	-	9,198,469	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل	
10,857,303	-	980,000	9,877,303	-	-	-	موجودات مالية بالكلية المطفأة	
18,927,250	18,927,250	-	-	-	-	-	ممتلكات و عقارات و معدات	
1,066,727	-	-	1,066,727	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة	
29,533	29,533	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
21,193,100	1,749,830	-	135,921	5,723,347	94,472	1,001,911	موجودات أخرى	
532,582,375	66,270,555	224,311,536	37,008,388	18,331,123	6,378,085	8,994,566	171,288,122	مجموع الموجودات

المطلوبات

34,207,792	-	-	-	1,021,789	1,474,265	31,711,738	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية
401,177,301	-	-	80,729,841	42,797,059	69,389,746	152,825,498	ودائع العملاء
19,278,569	3,429,681	12,706,104	951,826	717,300	255,603	1,017,016	تأمينات نقدية
3,157,091	-	-	3,157,091	-	-	-	مخصصات متنوعة
2,155,462	-	-	-	2,155,462	-	-	مخصص الضرائب
7,614,240	-	-	-	430,938	4,024,895	3,003,259	مطلوبات أخرى
467,590,455	3,429,681	12,706,104	84,838,758	46,100,759	75,144,509	188,557,511	مجموع المطلوبات
64,991,920	62,840,874	211,605,432	(47,830,370)	(27,769,636)	(66,149,943)	(17,269,389)	الفجوة في البيانات المالية
-	64,991,920	2,151,046	(209,454,386)	(161,624,016)	(83,419,332)	(17,269,389)	الفجوة التراكمية في مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر التي تؤثر على قيمة الاستثمارات والأصول المالية للبنك الناتجة من التغيير في عوامل السوق (مثل أسعار الفائدة، أسعار الصرف، أسعار الأسهم، أسعار السلع).

ويقوم البنك دورياً بتطبيق المنهجيات المناسبة لتقييم مخاطر السوق ولوضع تقديرات للخسائر الاقتصادية المحتملة بناءً على مجموعة من الافتراضات وتغيرات ظروف السوق المختلفة، ومن هذه المنهجيات التي يقوم البنك بتطبيقها لقياس مخاطر السوق: اختبارات الأوضاع الضاغطة Stress Testing بشكل نصف سنوي.

مخاطر أسعار الفائدة

تنتج مخاطر أسعار الفائدة من احتمالية التغيير في أسعار الفائدة وبالتالي التأثير على التدفقات النقدية أو القيمة العادلة للأدوات المالية. يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة وذلك لوجود فجوة زمنية لإعادة التسعير بين الموجودات وبين المطلوبات هذا ويتم مراقبة هذه الفجوات بشكل دوري من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات (ALCO)، وتستخدم إذا لزم الأمر عدة أساليب لتحوط بعدم تجاوز الحدود المقبولة لمخاطر أسعار الفائدة.

فجوة إعادة تسعير العائدة

		فجوة إعادة التسعير						31 كانون الأول 2014
الجموع	بنود غير خاضعة لأسعار العائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	حتى شهر واحد	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
119,167,254	119,167,254	-	-	-	-	-	-	
131,010,848	44,254,885	-	-	-	8,000,000	78,755,963	-	
89,974	89,974	-	-	-	-	-	-	
8,632,547	8,632,547	-	-	-	-	-	-	
23,104,089	23,104,089	-	-	-	-	-	-	
336,171,649	9,113,935	241,867,557	29,820,406	19,867,737	9,146,878	7,060,858	19,294,278	
22,515,085	22,515,085	-	-	-	-	-	-	
2,355,923	2,355,923	-	-	-	-	-	-	
1,066,727	1,066,727	-	-	-	-	-	-	
27,769	27,769	-	-	-	-	-	-	
25,220,307	25,220,307	-	-	-	-	-	-	
669,362,172	255,548,495	241,867,557	29,820,406	19,867,737	9,146,878	15,060,858	98,050,241	

		المطلوبات					
		ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية					
34,207,792	22,253	-	-	1,021,787	1,474,265	31,689,487	ودائع العملاء
401,177,301	128,501,668	-	167,440	21,313,753	31,793,959	193,504,870	تأمينات نقدية
19,278,569	16,278,569	-	-	-	-	3,000,000	مخصصات متنوعة
3,157,091	3,157,091	-	-	-	-	-	مخصص الضرائب
2,155,462	2,155,462	-	-	-	-	-	مطلوبات أخرى
7,614,240	7,614,240	-	-	-	-	-	مجموع المطلوبات
467,590,455	157,729,283	-	167,440	21,313,753	33,268,224	228,194,357	فجوة اعادة تسعير الفائدة
64,991,920	2,515,839	233,090,188	16,562,528	(8,705,977)	(25,275,569)	(132,561,304)	الفجوة التراكمية
-	64,991,920	62,476,081	(170,614,107)	(187,176,635)	(157,836,873)	(132,561,304)	

31 كانون الأول 2013

فجوة إعادة تسعير الفائدة

المجموع	بنود غير خاضعة لأسعار الفائدة	أكثر من 3 سنوات	من سنة إلى 3 سنوات	من 6 أشهر إلى سنة	من 3 أشهر لغاية 6 أشهر	من شهر لغاية 3 أشهر	حتى شهر واحد
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي
84,740,545	84,740,545	-	-	-	-	-	-
99,103,413	15,096,152	-	-	2,750,000	3,500,000	77,757,261	
116,043	116,043	-	-	-	-	-	
287,349,992	-	232,110,188	16,729,968	12,607,776	3,533,613	4,492,655	17,875,792
9,198,469	9,198,469	-	-	-	-	-	-
10,857,303	9,877,303	980,000	-	-	-	-	-
18,927,250	18,927,250	-	-	-	-	-	-
2,584,101	2,584,101	-	-	-	-	-	-
1,066,727	1,066,727	-	-	-	-	-	-
29,533	29,533	-	-	-	-	-	-
18,608,999	18,608,999	-	-	-	-	-	-
532,582,375	160,245,122	233,090,188	16,729,968	12,607,776	6,283,613	7,992,655	95,633,053

تقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
 أرصدة لدى بنوك و مؤسسات مصرفية
 موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
 شهيرات ائتمانية مباشرة
 موجودات مالية من خلال الدخل الشامل
 موجودات مالية بالكفالة المطلقة
 ممتلكات و عقارات و معدات
 مشاريع تحت التنفيذ
 موجودات ضريبية مؤجلة
 موجودات غير ملموسة
 موجودات أخرى

مجموع الموجودات

		الطلوبات					
70,396,313	-	1,042,784	2,997,179	66,356,350	ودائع بنوك ومؤسسات مصرفية و سلطة النقد الفلسطينية		
494,228,499	-	36,730,407	26,342,067	410,553,013	ودائع العملاء		
22,752,072	-	16,965,114	480,138	1,306,038	تأمينات نقدية		
3,451,866	-	3,451,866	-	-	مخصصات متوقعة		
662,257	-	662,257	-	-	مخصص الضرائب		
7,323,882	-	155,148	3,496,782	3,449,029	مطلوبات أخرى		
598,814,889	-	16,965,114	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات		
70,547,283	70,547,283	-	-	-	حقوق المساهمين		
669,362,172	70,547,283	16,965,114	33,316,166	481,664,430	مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين		
	(34,051,110)	254,723,680	(13,361,949)	(204,668,002)	الفجوة في البيانات المالية		
		(2,971,461)	(27,866,684)				

41. تحليل إستحقاق الموجودات والمطلوبات

المجموع	بدون استحقاق	أكثر من 3 سنوات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات حتى 3 سنوات	دولار أمريكي	دولار أمريكي	أكثر من 6 أشهر إلى سنة	دولار أمريكي	دولار أمريكي	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	دولار أمريكي	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	شهر فأقل	31 كانون الأول 2014
119,167,254	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	119,167,254	تقد وأرصدة لدى سلطة النقد الفلسطينية
131,010,848	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	123,010,848	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
89,974	89,974	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالتقسيط العادية من خلال بيان الدخل
336,171,649	2,053,077	248,928,415	29,820,406	19,867,737	9,146,878	7,060,858	19,294,278	-	-	-	-	-	-	-	تسهيلات ائتمانية مباشرة
8,632,547	8,632,547	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية من خلال بيان الدخل الشامل
23,104,089	-	21,693,652	-	-	-	-	1,410,437	-	-	-	-	-	-	-	موجودات مالية بالكلفة المحفظة
22,515,085	22,515,085	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	ممتلكات و عقارات و معدات
2,355,923	2,355,923	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	مشاريع تحت التنفيذ
1,066,727	-	1,066,727	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبية مؤجلة
27,769	27,769	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
25,220,307	821,798	-	3,854,774	-	126,328	4,893,359	15,524,048	-	-	-	-	-	-	-	موجودات أخرى
669,362,172	36,496,173	271,688,794	33,675,180	19,867,737	10,683,643	19,954,217	276,996,428	-	-	-	-	-	-	-	مجموع الموجودات

مخاطر العملات الأجنبية

مخاطر العملات الأجنبية هي مخاطر تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية . يعتبر الدولار الأمريكي عملة الأساس للبنك. يقوم مجلس الادارة بوضع حدود للمركز المالي لكل عملة لدى البنك. يتم مراقبة مركز العملات الأجنبية بشكل يومي ويتم اتباع استراتيجيات للتحوط وللتأكد من الاحتفاظ بمراكز العملات الأجنبية ضمن الحدود المعتمدة .

مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم. يعمل البنك على إدارة هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في عدة مناطق جغرافية وقطاعات اقتصادية. معظم استثمارات الأسهم التي يملكها البنك مدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية.

يبين الجدول التالي الربح أو الخسارة غير المتحققة نتيجة للتغيرات الممكنة والمحتملة في أسعار الأسهم بواقع 10% مع بقاء جميع المؤثرات الأخرى ثابتة:

الالتزام على حقوق الملكية	الالتزام على بيان الدخل	التغير في المؤشر	
31 كانون الأول 2014			
863,255	-	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
-	8,997	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل
31 كانون الأول 2013			
896,347	-	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل الشامل
-	11,604	%10	اوراق مالية من خلال بيان الدخل

42. أرقام المقارنة

قام البنك بإعادة تصنيف بعض بنود بيان المركز المالي التالية لتتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية:

أثر التعديلات على بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2013:

بعد التعديل	الاثـر على بيان المركز المالي	قبل التعديل	
2,584,101	2,584,101	-	مشاريع تحت التنفيذ
9,198,469	235,000	8,963,469	موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل
18,608,999	(2,817,022)	21,426,021	موجودات أخرى
99,103,413	706,941	98,396,472	أرصدة لدى بنوك ومؤسسات مصرفية
7,614,240	(709,020)	6,905,220	مطلوبات أخرى

بالإضافة إلى ذلك، تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2013 لتتناسب مع التبويب للبيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2014. إن هذه التبويبات لا تؤثر على أرباح السنوات السابقة أو حقوق الملكية.

43. أحداث لاحقة لتاريخ البيانات المالية

قرر مجلس إدارة البنك في جلسته بتاريخ 12 اذار 2015 رفع توصية لاجتماع الهيئة العامة القادم والتي تنص على توزيع أرباح نقدية بنسبة 5% من القيمة الاسمية للاسهم ما يعادل 2.5 مليون دولار أمريكي وتوزيع أسهم مجانية بنسبة 10% من القيمة الاسمية للاسهم بما يعادل 5 مليون دولار. لا تعكس البيانات المالية للعام 2014 هذه التوزيعات، وستعكس هذه التوزيعات حال الموافقة عليها من قبل الهيئة العامة للبنك في اجتماعها القادم.

أماكن توزيع فروع ومكاتب البنك الجغرافية وعدد الموظفين في كل منها

بلغ عدد فروع ومكاتب البنك المنتشرة في فلسطين حتى نهاية العام 2014 (27) فرعاً ومكتباً، ويبين الجدول أدناه مواقع وعدد الموظفين في كل منها.

الفرع	عدد الموظفين	الفرع	عدد الموظفين
فرع بيت لحم شارع المهدي الجديد	10	الإدارة العامة شارع القدس - الماصيون	259
فرع بيت جالا شارع السهل	11	فرع رام الله الشارع الرئيسي (ركب)	15
فرع الخليل دوار ابن رشد	13	فرع الماصيون شارع القدس - الماصيون	13
مكتب سيلة الظهر الشارع الرئيسي	8	فرع البيرة شارع الطاحونة - البيرة	12
فرع سلفيت شارع الشهداء	10	مكتب شارع القدس البيرة- دوار راجعين	7
فرع طولكرم وسط البلد- شارع الأسير	12	فرع العيزرية الشارع الرئيسي - مقرق قبسة	10
مكتب عنبتا الشارع الرئيسي- عمارة بدران	9	فرع نابلس وسط البلد- السوق التجاري	15
فرع أريحا شارع المنتزهات	9	فرع نابلس الجديد شارع سفيان- نابلس	14
مكتب بديا الشارع الرئيسي	9	مكتب جامعة النجاح الوطنية جامعة النجاح الوطنية - نابلس	4
فرع قلقيلية وسط البلد - دوار الشيماء	10	فرع غزة شارع اليرموك	20
فرع جنين نهاية شارع أبو بكر	14	فرع الرمال شارع عمر المختار - غزة	12
فرع رأس الجورة الخليل- رأس الجورة	8	مكتب بيت لاهيا الشارع العام- ميدان بيت لاهيا	7
فرع عتيل الشارع الرئيسي- مدخل الشعراوية	13	فرع خانيونس شارع السقا- عمارة الفرا	9
فرع طوباس الشارع الرئيسي- بالقرب من مستشفى الشفاء	12	فرع النصيرات شارع صلاح الدين	10